

مروان دويري

العقل المحاصر

أنماط التفكير المعيقة لنهضة المجتمع العربي



العقلُ المُحاصر: أنماطُ التَّفكيرِ المُعيقةُ لِنَهضةِ المُجتمَعِ العَرَبِيِّ
مروان دويري

الطبعة الأولى 2025

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

The besieged mind: Patterns of thinking that hinder the renaissance of Arab society
Marwan Dwairy

First Edition, 2025

© All Rights Reserved to the Author

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة عمارة كراكرة، ط 2

هاتف: +970 2 3816 297

www.masarat.ps

masarat.ps@gmail.com

ما يرد في هذا الإصدار يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات.

تصميم الغلاف: Deek.Sleem

+972-54-447-7218

الناصرة

عن المؤلف

باحث فلسطيني من مدينة الناصرة في شمال فلسطين. حاصل على درجة الأستاذية الكاملة في علم النفس، ومتخصص في علم النفس العلاجي والطبي والتربوي والنمو. أسس في مدينة الناصرة أول مركز للخدمات النفسية وقام بإرشاد عشرات الأخصائيين النفسيين الفلسطينيين. عمل محاضراً في جامعات عدة في العالم، وقدم محاضرات وورشات في عشرات المؤتمرات الدولية. أجرى أبحاثاً مقارنة عديدة بين الثقافات في مواضيع الشخصية والوالدية والصحة النفسية في دول عربية وأجنبية عدة. يشغل منصب محكم في عشرات المجالات العلمية. نشر عشرات الأبحاث والكتب العلمية كتبَ فيها عن نماذجه النظرية في العلاج النفسي.



كان عضواً فعالاً في الحركة الطلابية وفي جبهة الناصرة الديمقراطية، وشغل منصب رئيس رابطة الأكاديميين في مدينة الناصرة بين 1980 حتى 1993، وشغل منصب رئيس إدارة جمعية «عدالة» لحقوق الإنسان بين 2002 حتى 2006.

أدرج اسم البروفسور دويري سنة 2008 من بين أول عشرة باحثين في العالم في مجال علم النفس العابر للثقافات. وفي سنة 2021، أدرج اسمه حسب تقرير جامعة ستانفورد بين أفضل 2% من الباحثين في العالم في جميع العلوم.



مقدمة الكتاب

هذا الكتاب غير مألوف في موضوعه وجرأته بتناوله مسائل تُعدُّ من المحرمات يتم في العادة تجنب تناولها؛ كونه يفكك أنماط تفكير وقناعات سائدة منذ فترات طويلة. وهو يصدر في وقت مناسب تمامًا، خاصة أن النظام الفكري والسياسي والمؤسسي الفلسطيني يمر بمأزق عميق يطال المؤسسة وفكرها وقيادتها وبرامجها وأداءها، وتمتد جذوره عميقًا في مختلف المكونات الفلسطينية ويتوقف على كيفية التعامل مع مصير القضية الفلسطينية لسنوات قادمة.

إنَّ هذا المأزق ناتج عن أخطاء وترهل وتقدم وفساد وتراكم أزمات في الفكر والسياسة وفي كل شيء، حيث تزايدت الحاجة وباتت ضرورة للبحث في الأعماق، لأن ما نعاني منه من فشل على مختلف المستويات لا يمكن تجاوزه عبر معالجة القشور والأعراض فقط، وإنما من خلال التصدي للجذور والأسباب العميقة التي يمكن تليخها بعبارة: أنماط التفكير المعيقة للتطور حتى يمكن التعاطي بفعالية واقتدار مع القضايا والأحداث.

الجدير بالذكر أن هذا الكتاب هو إحدى ثمار مشروع كبير بدأه مركز مسارات منذ سنوات، وتركز على تنفيذ دورات تدريبية بعنوان «التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات»، حيث ركز على تدريب الشباب والشابات من ذوي التأهيل والخبرة والحماس على كيفية اعتماد مناهج علمية عند التعامل مع مختلف القضايا، سواء تلك المتعلقة بحياتهم الشخصية والعملية، أو ما يخص المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة، من خلال الارتكاز أساسًا على منهجية تعتمد على أدوات علمية عدة لفهم الواقع وتغييره، عبر استخدام وتطوير تقنية بناء السيناريوهات (طبيعة السيناريو وواقعيته وتداعياته)، وتقنيات الدراسات المستقبلية (مصفوفة التأثير المتبادل، ودولاب المستقبل، وتوزين السيناريوهات وغيرها).

لقد فتح نجاح هذا البرنامج الباب للبدء في البحث في أنماط التفكير وإجراء دراسة نقدية تناولت المجالات المختلفة، وعلى طريق بلورة مشروع طموح يهدف إلى الغوص في هذه المسألة حتى تشكل مخرجاته رافعة نهوض للتغيير والتجديد والإصلاح الذي بات ضرورة وجودية وليس مجرد خيار من الخيارات.

الكتاب إضافة مهمة للمكتبة الفلسطينية، وهو يستحق القراءة والتفكير والتأمل والدراسة.

هاني المصري

مدير مسارات

المحتويات

9.....	مقدّمة
12.....	شكر وتقدير
13.....	الفصل الأول: المنطلق النظري للدراسة
14.....	توجه التحليل النفسي للشخصية.....
16.....	النقلة (Transference).....
19.....	مفهوم النقلة في الشخصية القومية والثقافة.....
20.....	مفهوم الصحة النفسية والمجتمعية.....
21.....	التوجه المنظومي-الخوارزمي (Systemic-Algorithmic Approach).....
22.....	التوجهات الفكرية الجامدة.....
23.....	التوجهات العلمية الاختزالية والسببية.....
26.....	توجهات جدلية (ديالكتيكية).....
28.....	التوجه المنظومي (Systemic approach).....
31.....	الفصل الثاني: الملامح الثقافية للمجتمعات الجماعية
34.....	الثقافة الفردانية الغربية.....
39.....	مميزات الثقافة الجماعية نسبة إلى الفردانية.....
41.....	مبنى سلطوي هرمي.....
43.....	هوية جماعية.....
45.....	سلبية الأمر الواقع وقبوله، وإلقاء المسؤولية على عوامل خارجية.....
46.....	علاقات منضبطة وخاضعة للأصول.....

الفصل الثالث: تبلور الشخصية العربية في حيز الثقافة العربية..... 49

- 50..... سلطة الصحراء
- 53..... سلطة القبيلة والنظام السياسي
- 59..... سلطة اللغة والنصوص
- 63..... سلطة الموروث الثقافي
- 65..... الإجماع:
- 65..... القياس:
- 69..... سلطة الدين والفكر القدري
- 71..... محاصرة الثقافة العربية للعقل
- 73..... تفاعل منظومة السلطات في الثقافة العربية
- 77..... الغرب المتربص لمواصلة خضوع المجتمع العربي
- 80..... التماهي مع الحاكم القامع

الفصل الرابع: أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لنهضة مجتمعنا..... 83

- 85..... العزو الخارجي وغياب المسؤولية الذاتية
- 87..... المستوى الشخصي
- 89..... المستوى المجتمعي
- 91..... المستوى السياسي ونظرية المؤامرة
- 93..... خضوع للسلطة والتفكير القدري
- 96..... مرجعية تقليدية جاهزة من الماضي
- 99..... الانغلاق الثقافي أمام الثقافات الأخرى
- 101..... تغليب معيار الحق وغياب معيار الجدوى

108	مرجعية قبلية واصطفاوية بدل مرجعية مبدئية وأخلاقية
110	تغليب الشعبوية على الموقف المبدئي للقيادات
112	التعصب العقائدي وغياب الفكر التعددي
115	الصواب الواحد ووهم الموضوعية وتخطيء الآخر
119	المسايرة والاستغابة وتعارض القول والفعل
122	تغليب القضايا القومية على القضايا الاجتماعية
124	إما كل شيء وإما لا شيء
126	الإقصاء والتخوين والتكفير

131 الفصل الخامس: نحو نهضة مجتمعا فلسطيني

132	أهمية كشف الصراع النفسي بحسب نظريات العلاج النفسي
135	كيف يمكن للنظريات النفسية أن تفيدنا في تغيير أنماط التفكير المعيقة؟
138	أهمية التفاعل بين النقائص بحسب نظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي
144	كيف يمكن أن نستفيد من نظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي؟
147	كيف يمكن أن يتم الحوار والتجارب الجديدة في مجتمع سلطوي وثقافة ترفض الحوار والتجديد؟
149	في التعددية الجواب
152	رفات الفراشات الأولى في مشروع التغيير

154 خاتمة

156 قائمة المصادر

156	المصادر العربية
158	المصادر الإنجليزية

مقدمة

يكشف هذا الكتاب أفكارًا شائعة ينطلق منها معظم الناس في مجتمعنا الفلسطيني والعربي، لتقييم الأحداث الشخصية والاجتماعية والسياسية التي يمرون بها، وبالتالي تحدد هذه الأنماط من التفكير، ردودهم العاطفية وطرق مواجهتهم لهذه الأحداث، علمًا أن نجاعة أنماط التفكير والمواجهة، تشكل عاملاً مهمًا في تحديد نتائج المعالجة والنضال ضد الظلم الشخصي أو الاجتماعي أو السياسي، وبالتالي تحدد هذه الأنماط مصير أصحابها وشكل مستقبلهم.

أنماط التفكير؛ هي قوالب تفكير جاهزة، تكون، عادةً، غير واعية، وأصحابها لا يدركون أنها عامل مقرر في حياتهم، لذلك ينسبون معاناتهم إلى الظروف والعوامل الخارجية، ما يجعلهم، دون أن يدركوا، ضحية سلبية وملتقبة وعاجزة. وأنماط التفكير بهذا الوصف، كأنها نظارات يرتديها^[1] الإنسان، ويرى من خلالها العالم. فإذا كان لون النظارات أخضر، يرى كل شيء أخضر، وإن كان أحمر يرى كل شيء أحمر. لذلك، حين يُقال لمن يرتدي نظارات خضراء أن اللون الذي يراه ليس أخضر، يرفض، عادةً، هذا التصحيح في البداية، إلى أن يتيح لنفسه التخلي عن نظاراته، وتجريب نظارات أخرى. أنماط التفكير لا تلون إدراكنا فحسب، بل تكبر وتصغر أجزاء مما نرى، وتوسع مجال الرؤية أو تقلصه أيضًا، وهكذا يكون إدراكنا ذاتيًا، حتى لو اعتقدنا أنه موضوعيًا.

منذ قرون، والمجتمع العربي العام عالق في حالة من الركود، بعيدًا عن ركب التطور الثقافي والعلمي، ومنذ أكثر من قرن وشعبنا الفلسطيني عالق في دائرة النضال من أجل الاستقلال والتحرير دون جدوى. تُنسب هذه الحالة من التردّي العربي والفلسطيني، بحق، وأولًا وقبل كل شيء، إلى المخططات الاستعمارية الغربية، وللصهيونية وسياستها التوسعية والعدوانية، وممارسة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدار نحو 57 عامًا، وللحروب المتتالية منذ تأسيس إسرائيل. إلا أن هذا الواقع الموضوعي لا يلغي دور العوامل الذاتية المتعلقة بأنماط التفكير السائدة، وطرق مواجهة الصعاب والتحديات التي تم انتهاجها حتى الآن، والتي لها دور حاسم في نتائج هذا الصراع. كذلك على الضحية تقع مسؤولية مراجعة منظورها وأدواتها ودورها، ليس من باب اتهام الضحية أو جلد الذات،

[1] سأستخدم لغة المذكر تحاشيًا للبلبلّة التي يمكن أن تحصل نتيجة التنقل بين المذكر والمؤنث، فأرجو من القارئ والقارئة اعتبار النص موجّهًا لكليهما على حد سواء.

كما يمكن للبعض أن يعتقد، بل من باب تنجيع أدواتها، علمًا أن أنماط تفكير الضحية وطرق المواجهة التي تنتهجها، هي الأوراق التي تقع بين يديها، والتي يمكن التحكم بها، أما العوامل الموضوعية الخارجية، فتقع تحت سيطرة الخصم، وتأثيرنا عليها يتعلّق في الأساس بأدائنا وطرق المواجهة التي نمارسها، والتي يمكن أن تكون ناجعة أو عقيمة، أو تعود علينا بالضرر. إذا كنا بصدد مشروع تحرير: تحرير الأرض والإنسان، والتحرر من الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية والغربية، والتحرر من الأنظمة السياسية القامعة، فمشروع التحرير هذا يجب أن يبدأ بتحرير العقل من قيوده وقوابله وأقفاصه، أما دون ذلك فلن يكون أي تحرير.

الكتاب يعرض وصفًا لمكونات الثقافة العربية، ولأنماط التفكير والمواجهة السائدة، وتحليلًا لجذورها في التجربة الجماعية العربية منذ العصر الذي سمي بالجاهلية حتى اليوم، معتمدًا على التوجهين النظريين النفسي والمنظومي-الخوارزمي، ومسخرًا في هذا التحليل مجالات معرفة مختلفة: نفسية، وعلمية، وفلسفية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية. لذلك، من شأن هذا الكتاب أن يلقي اهتمامًا لدى ذوي اختصاصات متنوعة، ولدى المثقفين عامة، والنشطاء في المجال الاجتماعي والسياسي.

الحديث عن الثقافة العربية دائمًا ما يكون بمثابة الدخول إلى حقل ألغام. الأدبيات التي وصفت الثقافة العربية تتراوح بين تبجيلها، والإشادة بالازدهار والعدل والانفتاح التي جاءت به هذه الثقافة، وبين وصفها بالتخلف والظلم والتعصب. الحقيقة أن الثقافة العربية، أسوة بكل الثقافات، بل وأسوة بكل ظاهرة فيها الشيء ونقيضه، هي هذا وذاك معًا. في هذا الكتاب، سألقي الضوء على الأنماط المعيقة للنهوض، التي تم تثبيتها في الثقافة العربية بواسطة التعصب والتخوين والتكفير، مع العلم أن بذور الانفتاح والحوار والتعددية موجودة هي، أيضًا، في الثقافة العربية، إلا أنها بقيت كامنة. دعوة هذا الكتاب، هي إتاحة الجدل والتفاعل بين الأطروحات التقليدية والنهضوية، علمًا أن هذا الصراع بين التوجهات المتناقضة هو المحرك نحو الارتقاء فوق الأطروحات المتصارعة، وإحداث التغيير والنهضة.

طبيعة الكتاب هي نظرية وتحليلية، وليست تطبيقية، لذلك، فلن يشمل حلولًا وبرامج عملية من أجل النهوض بمجتمعنا، وعليه، فلا مكان لتحميل الكتاب أكثر مما يحمله العنوان من معنى. يتطلب بناء مثل هذه البرامج طواقم عمل يساهم فيها متخصصون في مجالات الحياة المختلفة؛ التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أرجو أن تعمل القيادات السياسية والثقافية والاجتماعية في مجتمعنا على إقامتها وتفعيلها.

لا يصطف هذا الكتاب مع تيار سياسي معين، ولا يحاول اتّخاذ موقف متوازن بين جميع

التيارات السياسية، وإن هو يتطرق إلى ممارسات عينية لهذا التيار أو ذاك بحسب ما تتطلبه الفكرة المطروحة. كما أن الكتاب لا يهدف إلى إقناع القراء بالطرح الذي جاء به، بل أن يكون هذا الكتاب حافزاً للتفكير والجدل، أو أن يكون حجراً يضاف إلى أحجار أخرى ضرورية لتحريك المياه الراكدة، وفتح باب الحوار والجدل، وبالتالي تحرك دياكتيك التغيير والتطور نحو نهضة مجتمعنا.

لن تمر بعض طروحات هذا الكتاب بسلاسة على عقل القارئ العربي، لأنه يفكك أنماط تفكير وقناعات سائدة، ويدعو إلى إعادة النظر فيها، الأمر الذي يثير، بطبيعة الحال، المعارضة لهذا التوجه. لذلك، فمن المتوقع أن يلقى هذا الكتاب ترحيباً، في الأساس، لدى المنفتحين للحوار، ولدى من يتمتعون بالجرأة لمراجعة الذات والتفكير خارج القوالب، لتطويع إدراكهم وتنجيع أدوات المواجهة التي اتبعوها أو تبنوها، وبالضرورة، سيلقى معارضة لدى كل من يناصر، بشكل شمولي ومتعصب، أيديولوجية سياسية أو قومية أو دينية مغلقة، لأن طرح هذا الكتاب، بطبيعته، يدعو إلى التعددية والتنوع والحوار والإصغاء للرأي الآخر، وعدم التعصب لصواب واحد.

يتضمن الفصل الأول من الكتاب شرحاً للمنطلقات النظرية لهذا الكتاب، التي هي نظرية التحليل النفسي من جهة، والتوجه الديالكتيكي والمنظومي من جهة ثانية. الفصل الثاني يحلل كيف تطورت الثقافة الغربية الفردانية، ويقارنها مع الثقافة العربية الجماعية التي تطورت في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي آخر. الفصل الثالث يصف السياق الجغرافي والتاريخي والسياسي والديني الذي تطورت به الثقافة العربية، والذي يتصف بكونه نهجاً سلطوياً، يهدد بالإقصاء والتخوين والتكفير، الأمر الذي جعل الثقافة العربية تتميز بمبناها الجماعي-القبلي والخضوع للسلطة. أما الفصل الرابع، فيكشف ويحلل ثلاثة عشر نمطاً من أنماط التفكير السائدة في المجتمعات العربية، التي تعيق النهوض الثقافي والاجتماعي والسياسي. من الطبيعي أن تثير مواضيع الفصل الرابع بعض التحفظات، لأنها تحلل أفكاراً نمطية سائدة، ومن الطبيعي أن يتساءل القارئ أثناء قراءة هذا الفصل ما هو البديل وما هو الحل؟ لذلك، أرجو القراء أن يترثوا إلى حين الوصول إلى الفصل الخامس الذي يعرض توجهات نظرية نحو الحل، ونحو مشروع وطني شامل، المبني على ضرورة تحرير العقل من الحصار، وإتاحة الحوار والجدل بين نقائص المجتمع العربي في إطار التعددية الفكرية والثقافية، وذلك بالاعتماد على نظرية التحليل النفسي والتوجه الديالكتيكي اللذين يؤكدان، كل بطريقته، أن منع التفاعل الواعي بين الطروحات والنقائص يجعل الفرد والمجتمع في حالة ركود.

مروان دويري

شكر وتقدير

انطلاقاً من قناعاتي بأنني لا أملك الحقيقة وحدي، وبأن ما جئت به في هذا الكتاب هو رأيي الذاتي، فإنني آثرت عرض مسودة الكتاب قبل نشره بصيغته النهائية، على زملاء من مشارب فكرية مختلفة، أتفق معهم في بعضها، وأختلف في أخرى، لأتيح لنفسني مراجعة طروحاتي وتطويرها في سياق الحوار مع الآراء الأخرى، وهذا عملياً جوهر ما أدعو إليه في الكتاب. هم زملاء أحترم رأيهم وفكرهم وأعرف أنهم يحترمون الرأي الآخر، الأمر الذي جعل الحوار معهم مثرياً، ومكّنني من تطوير بعض الطروحات، وأتراجع عن طروحات أخرى، إلى أن وصل النص إلى ما هو عليه الآن. أتقدم بشكري لهؤلاء الزملاء: أيمن عودة، منصور عباس، مرزوق الحلبي، علي حيدر، وزوجتي كميليا إبراهيم-دويري مع حفظ الألقاب والمناصب. كما أتقدم إلى إدارة وطاقم مركز مسارات: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، بشكري الجزيل على دعمهم وملاحظاتهم، وعلى إصدار هذا الكتاب.

الفصل الأول

المنطلق النظري للدراسة

هناك انطباع عام بأن مجتمعنا الفلسطيني والشعوب العربية عامة، لا تسير في طريق التقدم الاجتماعي والثقافي والعلمي، كما تسير بقية شعوب العالم. فنسبة الأمية والفقر، ومستوى المعيشة، ووضع حقوق الإنسان، ومكانة المرأة، والإنجازات العلمية والتكنولوجية في معظم الدول العربية، كلها تقع ضمن مستوى متخلف عما وصلت إليه معظم شعوب العالم في الشرق والغرب. صحيح أن هناك ملامح تقدّم نراها في بعض هذه المجالات، وبخاصة في المجتمع الفلسطيني، إلا أنها محصورة في أشخاص أو فئات حققت تقدّمًا بفضل جهودها الذاتية، نتيجة غياب مشروع تنموي ونهوضي على مستوى المجتمع أو الدولة.

لتفسير هذا الحال، هناك عوامل موضوعية خارجية تتعلق بالاستعمار والصهيونية، وداخلية تتعلق بالمنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (الاجتصاصية) العربية، وهناك عوامل ذاتية ونفسية تتعلق بطريقة مواجهتنا هذه العوامل الموضوعية على مستوى الفرد والجماعة والدولة، التي تتطلب مراجعة وإعادة نظر. لذلك، جاء هذا الكتاب لتحليل هذه العوامل الذاتية، وفهم أنماط التفكير، وطرق مواجهة التحديات المعيقة لنهضة مجتمعنا الفلسطيني بشكل خاص، والعربي بشكل عام.

أنماط التفكير والمواجهة هي جزء أساسي من شخصية الإنسان، لذلك حين نريد إعادة النظر في هذه الأنماط، لا بد لنا من تحليل الشخصية، وفهم سيرورة تكونها في سياق المنظومة العائلية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي نشأت فيها. كذلك الأمر حين نريد إعادة النظر في أنماط التفكير والمواجهة السائدة في مجتمع ما، نكون بصدد تحليل «شخصية جماعية»، أو «شخصية قومية»، تتميز بأنماط تفكير وقيم وعادات سائدة تشكل الملامح الأساسية لثقافة هذا المجتمع. وحين نريد إعادة النظر في هذه الأنماط، لا بد لنا من فهم سيرورة تكونها في سياق التجربة الجماعية الممتدة عبر الأجيال، ضمن منظومة اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة.

«الشخصية الفردية»، و«الشخصية القومية»، وكذلك «الثقافة»، هي مصطلحات نظرية يُقصد فيها أنماط التفكير وصورة الذات (الفردية أو الجماعية)، والنظرة إلى العالم، والقيم والتقاليد التي تطورت خلال تجارب الماضي، والتي كانت لها حينها ضرورة ومبررات في سياق الماضي، إلا أنها على الرغم من تراجع سطوتها البطيء، بقيت تُوجه سلوك الإنسان وطرق مواجهته وعاداته، وتحدد مزاجه في الحاضر المختلف عن الماضي.

مصطلحا «الشخصية»، الفردية أو القومية، و «الثقافة» متشابهان في مضامينهما، وأيضًا في طبيعتهما: كلا المصطلحين يتضمنان مضامين شبه ثابتة عبر الزمان والمكان، تعطي كل منها لصاحبها لونًا أو طابعًا مميزًا عن الشخصيات أو الثقافات الأخرى، إلا أن هذه المضامين يشوبها التعميم وبعض التضليل، لأنها لا تظهر دائمًا وفي جميع الأوضاع، ولا تظهر لدى جميع الناس من جهة، وهي ليست حصرية لهذه الشخصية أو الثقافة من جهة أخرى. فإذا وصفنا شخصية فلان بالخبيل، مثلًا، فهذا لا يعني أن هذه الصفة تظهر في كل الأحوال ومع كل الناس، لكنها ميزة شبه ثابتة تميزه عن شخص آخر. كذلك الأمر حين نقول إن شخصية الألماني تتميز بالدقة والالتزام، فهذا لا يعني أن الألماني دقيق وملتزم دائمًا، ولا تعني أن جميع الألمان يتحلون بهذه الصفة. إذن، صفة الخبل يمكن أن تظهر أحيانًا لدى أناس لا يتميزون بالخبيل، وصفة الدقة والالتزام يمكن أن نجدها لدى شعوب أخرى كالشعب الياباني مثلًا. الانتباه إلى التعميم ضروري أيضًا حين نصف الشخصية العربية أو الثقافة العربية بصفة ما، فهذا لا يشمل كل العرب من جهة، ولا يجعل هذه الصفة حصرية للعرب من جهة أخرى.

في هذا الكتاب نصبو إلى إعادة النظر في أنماط التفكير والمواجهة السائدة في المجتمع العربي، ما يقتضي تحليل «الشخصية القومية العربية» أو «الثقافة العربية». وفي تحليلنا لهذه الشخصية، سنعتمد منطلقين نظريين: التحليل النفسي (Psychoanalysis) والتوجه المنظومي-الخوارزمي (Systemic-Algorithmic Approach).

توجه التحليل النفسي للشخصية

أنماط التفكير والمواجهة لدى الفرد أو في ثقافة ما، هي جزء من مكونات الشخصية للفرد أو مكونات الثقافة التي تتكون عادة في مراحل تكون الشخصية أو الثقافة الأولى. لفهم كيفية تكون هذه الأنماط وتحليلها، يمكننا اعتماد نظريات التحليل النفسي. هذه النظريات متعددة ومختلفة، إلا أن جذور جميعها تعود إلى سيغموند فرويد (Freud, 1964) (1953-1974) وأتباعه الذين تفرعوا عنه؛ أمثال ألفرد أدلر (Adler, 1936, 1998) وغوستاف

يونج (Jung, 1953) وأصحاب نظرية العلاقات بالموضوع (Sutherland, Object Relations) (1980). على الرغم من تحفظاتي على الكثير من عناصر هذه النظريات الغربية التي فندتها في كتبي (Dwairy, 2006, 2015)، فإنني أرى أن جوهر هذه النظريات يسعفنا في فهم تطور العقل والثقافة، وفي تحليل الحالة السوية وغير السوية للنفس والمجتمع.

على الرغم من تعدد نظريات التحليل النفسي فإن جميعها تؤكد على دور الطفولة في تكوين الشخصية، وعلى السيرورات النفسية غير الواعية. جميعها تتفق على أن شخصية الإنسان تتشكل نتيجة تفاعل الجاهزية الوراثية للطفل (الجينات) مع بيئته الاجتماعية (الأهل) عبر مراحل تطور تبدأ في الطفولة المبكرة، وتنتهي بنوع من الاستقلال النفسي بعد انتهاء مرحلة المراهقة بعمر 18 سنة تقريبًا. جميع هذه النظريات تتفق على أن ملامح الشخصية الأساسية تتكون خلال السنوات الخمس أو الست الأولى لحياة الطفل، التي تبقى شبه ثابتة عبر مراحل تطوره، وتستمر هذه الملامح في سن الرشد. إلا أن هذه النظريات غير متفقة على مدى ثبات ملامح الشخصية عبر مراحل التطور، لكن معظمها يرى أن تغيّر ملامح الشخصية منوط بحدوث تجارب صادمة، تقوّض البديهيات التي تأسست عليها الشخصية، أو بتلقي الشخص علاجًا نفسيًا معمقًا يعيد تشكيل شخصيته من جديد.

يبدأ الطفل بالتعرف على نفسه وعلى الدنيا في السنة الأولى لحياته، فيعرف فيما إذا كانت الدنيا (الأم وثدياها) تلبّي حاجته للحليب والدفء العاطفي، أم أنها تحرمه، ويتعرف فيما إذا كانت هذه الدنيا (الحضن والرعاية الأسرية) تعطيه الأمان أم لا. وفي السنة الثانية تبدأ الخطوات الأولى للانفصال والتحرر التدريجي من تعلقه النفسي بوالديه، وبخاصة بأمه، فيبدأ بالابتعاد عنها وممارسة نشاطه مع البيئة المادية والاجتماعية من حوله، على الرغم من أنه ليس جاهزًا، بعد، للاستقلال النفسي والاجتماعي عن أهله. هنا، تبدأ علاقته بوالديه وبإخوته وأخواته تلعب دورًا رئيسيًا بحيث تحدد له مكانته وقيمه في العائلة، وفيما إذا كان مكانه مضمونًا ومصالحه محفوظة، أم أنها مهدّدة، وهذا ما أكده ألفرد أدلر في نظريته. تستمر دائرة نشاط الطفل بالتوسع تدريجيًا في السنوات التالية، وبخاصة بعد دخوله الروضة، وفيما بعد المدرسة، ليتعرف على أطفال وكبار آخرين من العائلة والحي والمدرسة. يكون الطفل خلال مسيرة التطور هذه فكرة عن نفسه، أو ما تسمى «صورة الذات»، وفكرة عن الآخرين وعن الدنيا، ويتعلم طرق مواجهة ملائمة للبيئة التي نشأ بها. جميع هذه المكونات يطلق عليها أحيانًا «الأنا»، أو العقل الواقعي الذي يقوم بإيجاد توازنات بين الرغبات من جهة، وبين متطلبات الواقع من جهة ثانية، وبين الضمير (الأنا الأعلى) من جهة ثالثة. هذا الضمير الذي يشكل القيم والأخلاق التي تم تذويتها، والتي أصبحت تلعب دورًا في توجيه سلوكه وأحكامه، يكون جزء من هذا النشاط النفسي

واقفًا في دائرة الوعي والإدراك، وجزء آخر يبقى في اللاوعي بعيدًا عن الإدراك، وخاضعًا لدفاعيات نفسية، كالإنكار والإسقاط وغيرها، التي تخفي بعض الحقائق عن الوعي ليعيش الإنسان في انسجام مع نفسه.

نظريات «العلاقات بالموضوع» تعلمنا أن الإنسان يقع طوال حياته بين حاجتين متناقضتين: الحاجة للحرية والاستقلالية من جهة، والحاجة للانتماء والتعلق من جهة أخرى. في سنوات الطفولة الأولى، يكون الطفل عاجزًا عن رعاية نفسه، فتكون حاجة الانتماء هي الأقوى، فيكون متعلقًا بوالديه والعائلة، ويتأثر بشكل عميق برأيهم وبرضاهم عنه، وتدرجيًا يبدأ بتكوين شخصية مستقلة، تتيح له شيئًا من الحرية والسير في طريق مستقل. فمسيرة التطور النفسي لدى الإنسان، بحسب هذه النظريات، تشمل الانتقال من التعلق إلى الاستقلالية، إلا أن درجة الاستقلالية تختلف من شخص إلى آخر، وتختلف من مجتمع إلى آخر. ففي المجتمعات الجماعية والتقليدية، كالمجتمع العربي، يبقى الفرد متعلقًا بعائلته وحمولته وقبيلته ومجموعه انتمائه، وغالبًا لا يصل إلى الاستقلالية النفسية والاجتماعية التي يصلها الفرد في مجتمعات فردية غربية، وذلك لأسباب اجتصاصية، سنفضلها فيما بعد (Dwairy, 2015). لذلك، فكثير من الناس في المجتمع العربي يبقون في دائرة المجبور والواجب والمسيرة، تحاشيًا للإقصاء والحرمان لكل من يخرج عن إرادة مجموعة الانتماء، وعن العادات والتقاليد. طبعًا، هناك قلة تتمتع بمميزات خاصة، تختار الحرية، وتصمد أمام الضغط الاجتماعي.

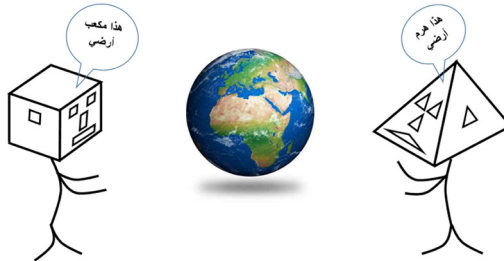
النقلة (Transference)

من أهم مصطلحات التحليل النفسي التي تهتمّ بحثنا في الشخصية العربية هو مصطلح النقلة، الذي يعبر عن نقل ملامح الشخصية التي تكونت في الطفولة في ظروف أسرية وبيئية معينة، إلى سنوات الرشد بشكل غير واع. فإذا وقع الطفل في أسرة لا تهتم به، واكتشف بدافع جيناته، وعن طريق التجربة والخطأ، أن العصبية أو العنف تحقق له رغباته، فيتعلم أن عليه ألا يتنازل عن رغباته، بل يصارع الدنيا من أجل تحقيقها. مفهوم النقلة يجعلنا نتوقع أن ينقل هذا الطفل هذه القراءة عن نفسه وعن الآخرين والدنيا، وينقل طرق المواجهة العصبية إلى الروضة، وشم المدرسة، فالعمل، فالزواج. وإذا وقعت طفلة في أسرة مشغولة بضبط سلوك إخوتها الذين يقومون بمشاكل سلوكية، فتكتشف هذه الطفلة، بدافع جيناتها، وعن طريق التجربة والخطأ، أن الطاعة وتلبية توقعات الأهل، تكسبها المحبة والرضا من أهلها عن دون إخوتها، وتتعلم أن تكبت رغباتها وتلغي نفسها من أجل كسب محبة الآخرين وتقديرهم. مفهوم النقلة يجعلنا نتوقع أن تنقل هذه الطفلة هذه القراءة لنفسها وللدنيا وتنقل أنماط الطاعة والمسيرة إلى الروضة،

فالمدرسة، بالعمل، فالزواج. هذان مثالان فقط من بين ملامح شخصية عديدة ومتباينة بحسب تباين تفاعلات الفرد مع بيئته الأسرية والاجتماعية في الطفولة، ويتم نقلها بشكل غير واع إلى مرحلة الرشد.

مفهوم النقلة يعني أنه بعد تكوّن أنماط تفكير ومواجهة في الطفولة، تصبح هذه الأنماط شبه ثابتة تقاوم التعديل الذي من المتوقع أن يفرضه الواقع الجديد والمختلف في الروضة والمدرسة والمجتمع. فإذا كانت سمات الشخصية تتضمن صورة سلبية للذات، وصورة مهددة للآخرين، وأنماط مواجهة إيجابية وانطوائية مثلاً، فتبقى أنماط التفكير والمواجهة هذه ثابتة على الرغم من تجربة الطفل المختلفة في بيئته الجديدة في الروضة والمدرسة، وفيما بعد في المجتمع، التي فيها نجاحات عديدة، وتقدير وتقبل ودعم من الآخرين. هكذا هو الأمر مع جميع أنماط الطفولة، بحيث تبقى شبه ثابتة وفاعلة، وتكاد لا تتغير لتلائم تغيّر الواقع الشخصي والاجتماعي والمادي.

مفهوم النقلة يكشف لنا ذاتية الإدراك لدى الإنسان، بحيث إنه يحكم على الواقع الجديد ويتعامل معه وفق أنماط تفكيره الذاتية التي هي بمثابة شبلونات تكونت في الطفولة، ويتعامى، بشكل غير واعٍ، عن الجديد في حياته، من هنا يمكننا أن نفهم كيف أن شخصين يرصدان الظاهرة الموضوعية نفسها، وكل منهما يصفها بشكل مختلف وربما متناقض. الرسم 1 أدناه يوضح كيف تصبح أنماط التفكير أقوى من الواقع المحسوس. نرى، هنا، شخصاً تكونت أنماط تفكيره بشكل معين، كالهرم مثلاً، وشخصاً آخر تكونت أنماط تفكيره بشكل مكعب. كلاهما ينظران إلى الكرة الأرضية، وكل منهما يراها بحسب نمط تفكيره، ويتجادلان فيما إذا كانت هذه الأرض هرمًا أرضياً أو مكعباً أرضياً. هكذا يحدث في جدالات الناس حول ظواهر اجتماعية مختلفة، فسلوك امرأة ما نفسه، يمكن أن يُرى على أنه انحلال أو انفتاح، وسلوك رجل ما نفسه، يمكن أن يُرى على أنه عنف، أو أنه دفاع مشروع. تظهر هذه القراءة الذاتية بوضوح في العلاقة الزوجية، بحيث يرى كل طرف أن الطرف الآخر مقصّر أو مبذّر أكثر منه. وكذلك في الممارسات السياسية، فبعض الناس ترى بالمقاومة المسلحة حقاً إنسانياً، وآخرون يرون بها عملاً مغامراً ولا إنسانياً.



رسم 1: النظرة الذاتية في فهم الواقع

الحقيقة أنه ليست كل أنماط التفكير الطفولية لن تكون صالحة في مرحلة الرشد. فإذا بقي الطفل العصبي يعيش في بيئة لا تستجيب له إلا إذا تصرف بعصبية، فمن الطبيعي أن تبقى العصبية مجدية له، وإذا بقيت الطفلة المطيعة والمسايرة تعيش في بيئة جديدة تستجيب لطاعتها بالمثل، فهي، أيضاً، لا تضطر إلى إعادة النظر في أنماط التفكير والمواجهة الطفولية. كذلك الأمر حين يعيش الإنسان في بيئة متوازنة توفق بين رغباته ومشاعره من جهة، وبين متطلبات الواقع من جهة أخرى، ويستمر هذا التوازن قائماً في سن الرشد، فمن المتوقع أن تبقى أنماط التفكير والمواجهة ملائمة للواقع الجديد، ولا تكون حاجة لتعديلها لكي تتلاءم مع الواقع الجديد. إلا أن هناك حالات كثيرة تصل أنماط التفكير والمواجهة فيها إلى طريق مسدود، تأتي على صاحبها بمرود معاكس لما اعتاد عليه في الطفولة. كأن يتعرض الشخص العصبي إلى إخفاقات ومشاكل في علاقاته الزوجية والاجتماعية نظراً لعدم تقبل هذه العصبية، أو أن يتورط مع القانون بسبب هذه العصبية، الأمر الذي يحتم عليه إعادة النظر في هذه الأنماط وتعديلها. كذلك الأمر مع الطفلة المطيعة إذا تعرضت لتعامل استغلالي من زوجها، أو أهله، فلا بد لها من مراجعة نمط المسايرة والطاعة. حين لا تتم إعادة النظر في أنماط الطفولة التي لم تعد مجدية وفعالة، يعيش المرء عندها حالة من الإخفاق والقلق واليأس والغضب.

جميع نظريات علم النفس ترى أنه بالإمكان تغيير أنماط الطفولة، إلا أنها تختلف في درجة التغيير وطريقة التغيير: فسيغموند فرويد يعتبر أنماط الطفولة شبه ثابتة على الرغم من تغير الظروف، ولا تتغير إلا بواسطة تفسير النقلة وتحليلها لتصبح واعية، وذلك من خلال كشف جذور هذه الأنماط، وكشف قصورها وعدم ملاءمتها للحاضر، ودعوة صاحبها للتخلي عنها، وتطوير أنماط جديدة تلائم الحاضر. أما نظريات «العلاقات بالموضوع» (Object Relations)، فترى أن هذه الأنماط قابلة للتغيير والتعديل بتغيير التجارب الجديدة، وعليه، فإن العلاج النفسي، بحسب هذه النظرية، لا يكتفي بتحليل النقلة وكشف قصور الأفكار والأنماط الطفولية، بل يوفر للمعالج تجربة جديدة مصححة (Corrective Experience) يكون فيها المعالج متوازناً بين تقبل المعالج وبين فرض مبدأ الواقع عليه، تجعل المعالج يشعر بأنه مقبول ولا يخشى الإقصاء على الرغم من الحدود التي يضعها المعالج.

بقية نظريات علم النفس التي تلت نظريات التحليل النفسي، تؤكد، أيضاً، على أن أنماط التفكير المكتسبة في الطفولة، هي التي تقرر سلوك الإنسان وحالته النفسية، وتقلل من تأثير العوامل الموضوعية في حياته الراهنة، وبالتالي تجعلنا ندرك أهمية تحديد أنماط التفكير المعيقة لنهضة مجتمعنا، وأنا نملك الإرادة لتغييرها.

نظريات علم النفس الذهني (Cognitive Theories) التي اصطلح على تسميتها بالمعرفية، تؤكد أن ردود فعلنا العاطفية والسلوكية تتعلق بتفكيرنا وفهمنا للأحداث أو الأشخاص. وتؤكد أن طريقة معالجة المعلومات في عقولنا هي عملية ذاتية تختلف من شخص إلى آخر، وتشكل جزءاً من شخصيته التي تبلورت عبر سنوات حياته. من هنا نلاحظ كيف أن بعض الأشخاص يحبون شخصية معينة، وآخرون يكرهونها، وبعض الأشخاص يرتاحون لمكان ما، بينما آخرون ينفرون من المكان نفسه. نظريات علم النفس تجعلنا نتنبه إلى الاختلاف بين قوانين نيوتن الفيزيائية التي تعلمنا أن لكل فعل رد فعل مساوياً له بالمقدار ومعاكساً له بالاتجاه، وبين نظريات علم النفس التي تعلمنا أن لكل فعل ردود فعل عدة ممكنة بمقادير مختلفة، وباتجاهات متعددة، وذلك وفق أنماط تفكيره وشخصيته. فإذا حدث، مثلاً، زلزال أودى ببيوت بلد ما، فيمكن لردود فعل أصحاب البيوت أن تكون متعددة، وذلك وفق شخصية كل منهم: فيمكن لأحدهم أن يغضب ويكفر، وآخر أن يخشع ويصلي، وآخر أن يتوجه إلى مؤسسات الدولة لتلقي تعويض أو مساعدة، وآخر يتورط في قروض تغرقه في ديون، وآخر ينكسر ويكتئب، ... وغيرها الكثير من ردود الأفعال.

كذلك نظريات علم النفس الإنسانية (Humanistic Theories)، ترى أن ردود أفعالنا العاطفية والسلوكية تتعلق بعالمنا الذاتي الظاهري؛ أي بإدراكنا، وتؤكد أن الإنسان، باختلافه عن الجماد، يملك إرادة وسيادة على ذاته، وقدرة على اختيار ردود فعله لكل حدث خارجي، بل وتغييرها، لندرك أننا لسنا «ضحايا الظروف»، ولسنا مسيرين بل مخيرون بإدارة أنفسنا. نحن لسنا أسياد الدنيا والظروف والآخريين (العالم الموضوعي)، لأن هذه الدنيا تسير بفعل قوى طبيعية واجتماعية ونفسية خارجة عن سيطرتنا. لكن أمام هذه الدنيا، نحن دائماً مخيرون، ضمن الشروط، في انتهاج ما يناسبنا من الرد أو طرق المواجهة.

مفهوم النقلة في الشخصية القومية والثقافة

الحقيقة أن فكرة النقلة لم تبدأ مع سيغموند فرويد، وإن كان هو من صاغها وحللها بوضوح وعمق. فكرة النقلة موجودة في تحذير عليّ ابن أبي طالب للآباء حين دعاهم ألا يربوا أبناءهم كما رباهم آباؤهم، لأن الأبناء خلقوا لزمان غير زمان آباؤهم. إلا أن مجتمعنا العربي لم يسر بحسب ما دعا إليه عليّ، بل واصل الآباء والأسلاف نقل ما تربوا عليه إلى أولادهم جيلاً بعد جيل.

يمكن تطبيق مفهوم النقلة من أجل فهم صورة الذات الجماعية للمجتمع والعالم وتحليلها، وفهم أنماط التفكير والمواجهة والقيم السائدة في مجتمع ما وتحليلها. فإذا أردنا أن نفهم

ونحلل الشخصية العربية والثقافة العربية اليوم، وما تحمله من قيم وقناعات وعادات، لا بد من تحليل «طفولة» هذه الشخصية وبداياتها، وفهم تأثير تجارب «الطفولة» هذه على الوعي وعلى النظرة للذات وللعالَم، ابتداءً من المرحلة التي سمّيت بالجاهلية وتجربة الصحراء، والقبيلة، والدولة الإسلامية والعربية، وما تلاها من أنظمة سياسية استعمارية سيطرت على المنطقة العربية. إنه بحث في اللاوعي الجمعي الذي أشار إليه غوستاف يونج، والذي هو موروث التجربة الجماعية الإنسانية الشاملة التي تؤثر في نفوسنا دون وعي. من خلال هذا التحليل، نستطيع كشف ما بقي مجدياً من هذه الأنماط لواقع الحاضر، وما لم يعد مجدياً، بل معيق، لنعمل على تغييره وملاءمته للواقع المعاصر، ونهض بمجتمعنا من حالة الركود نحو التطور وتحقيق الأفضل. جميع نظريات علم النفس تؤكد أنه باستطاعة الوعي من جهة، والتجربة الفعلية من جهة ثانية، والإرادة من جهة ثالثة، أن تمكننا من إعادة النظر في أنماط الطفولة، الفردية والجماعية، وتغييرها لتناسب الظروف الراهنة، ليتمتع الفرد والمجتمع بصحة نفسية ومجتمعية سليمة.

مفهوم الصحة النفسية والمجتمعية

جميع نظريات علم النفس تتفق على أن حياة الإنسان مليئة بالصراعات بين نقائص متعددة، صيغت، بحسب التوجهات النظرية المختلفة، بمصطلحات متعددة: صراعات في داخل النفس كالصراع بين الرغبات والعقل والضمير، أو بين الذات الحقيقية والذات المزيفة والذات المثالية، أو بين العقل المنقول من الطفولة وبين عقل الرشد المنطقي. هذا إضافة إلى صراعات بين الفرد وعائلته ومحيطه الاجتماعي. ما يهمنا لغرض هذا الكتاب، هو اتفاق معظم نظريات علم النفس، وبخاصة نظريات التحليل النفسي والنظريات الإنسانية والوجودية، على أن الحالة السوية للإنسان تتطلب تفاعلاً أو حواراً بين أطراف الصراع، والتوصل إلى حلول وسط، أو إلى توازن ما بين أطراف الصراع، أما كبت أحد أطراف الصراع أو إنكاره أو قمعه وإبعاده عن الوعي، ومواصلة الحياة بحسب طرف من أطراف الصراع، فيعتبر إخلالاً بالتوازن النفسي والاجتماعي، وفي حالاته القصوى يصبح نوعاً من الاضطراب النفسي كالقلق أو الاكتئاب، أو الاضطراب الاجتماعي كالجنوح، وغيرها من الاضطرابات النفسية والاجتماعية. فمثلاً، إذا كبت الشخص غضبه على أهله وعاش في وعيه محباً لهم، أو إذا كبت غرائزه الجنسية وأنكرها وعاش بدون إشباع غريزته الجنسية، وإذا كبت ذاته الحقيقية وألغاهها، وعاش مستجيباً لكل توقعات الآخرين دون اعتبار لذاته، فيكون الشخص في حالة اختلال التوازن النفسي في هذه الحالات. أما العلاج، على أنواعه المختلفة، فيهدف إلى استحضار أطراف الصراع المكونة إلى الوعي، لتتفاعل وتتجاوز مع أطراف الصراع الواعية، من أجل الوصول، من خلال عملية تحليل وحوار،

ومن خلال تجربة عملية مصحّحة، إلى استعادة التوازن بين أطراف الصراع المتناقضة.

المنطق نفسه ينطبق على الصحة المجتمعية. الحياة الاجتماعية، أيضاً، مليئة بالصراعات بين طبقات المجتمع المختلفة، وكذلك بين انتماءاته الإثنية والدينية المختلفة. حين يكون أي طرف من أطراف الصراع الاجتماعي مقموعاً، وليس له صوت أو تعبير في حياة المجتمع، يكون المجتمع حينها في حالة من عدم التوازن والاضطراب، يعاني من الاغتراب والإحباط والعنف وقلة الإنتاج والفقر، وغيرها من الاضطرابات الاجتماعية. المجتمع الصحي هو الذي يتيح الحوار بين أطراف الصراع فيه من أجل الوصول إلى توازن يستطيع فيه الفرقاء العيش بسلام مع الآخر المختلف. إذن، فكبت أحد أطراف الصراع وقمعه، يخل بصحة الفرد والمجتمع، والحوار بين أطراف الصراع يعيد الصحة للفرد والمجتمع.

التوجه المنظومي-الخوارزمي (Systemic-Algorithmic Approach)

لا يمكن فهم وتحليل أنماط التفكير والمواجهة بشكل اختزالي بمعزل عن المنظومات النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لهذا، سنعتمد التوجه المنظومي في تحليل هذه الأنماط. يجري اعتماد هذا التوجه في مجالات تخصص علمية واجتماعية ونفسية وطبية عدة، لأن جميع مجالات الحياة تعمل كمنظومات (Systems) متكاملة. من بين المنظرين البارزين لهذا التوجه في العلوم الاجتماعية، غريغوري بيتسون (Bateson, 1972)، ويوري برونفربرنر (Bronfenbrenner, 1979)، وآخرون. التحليل المنظومي ليس وليد الفكر الغربي، بل هو جوهر الفكر الشرقي البوذي والهندوسي الشموليين، اللذين يريان بالكون منظومة هرمية واحدة ومتكاملة، وهو أيضاً لبّ الخوارزميات (Algorithms) التي وضع أسسها محمد بن موسى الخوارزمي في القرن التاسع الميلادي، والتي تشكل أساس تطور علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي اليوم.

ينظر التوجه المنظومي إلى العالم على أنه مكوّن من شبكة منظومات تراتبية ومرتبطة ببعضها البعض: الكون اللانهائي، الكواكب، الطبيعة، المجتمع، الإنسان، الجسد، أعضاء الجسم، الخلية، الذرة، الجسيمات الصغيرة كالإلكترون... وإلى ما لا نهاية من الجسيمات الصغيرة. كلها تقع في شبكة معقدة من المنظومات، بحيث تتكون كل منظومة من منظومات أصغر، وتشكل جزءاً من منظومات أكبر، وكل المنظومات تتفاعل مع بعضها من خلال مسارات عدة وباتجاهات عدة. لذلك، أي تغيير في أي منظومة، من شأنه أن يحدث تغييراً في بقية المنظومات.

لنأخذ، مثلاً، منظومة الجسد التي تتكون من أجهزة عدة؛ كجهاز القلب والأوعية الدموية، والجهاز العصبي، وجهاز الهضم، وجهاز المسالك البولية، وغيرها من الأجهزة التي هي منظومات تبدو مستقلة، لكنها في الحقيقة مرتبطة ببعضها البعض، من خلال مسارات عدة متعددة الاتجاهات. وكل جهاز يتكون من منظومات أصغر وأصغر، فالجهاز العصبي، مثلاً، يشمل منظومة الدماغ، والأعصاب الحركية، والأعصاب الحسية، وغيرها. وهذا الدماغ يشمل منظومات دماغية أصغر ومحددة أكثر إلى الوصول إلى الخلية، وكيمياء الخلية، وكهرباء الخلية. ومن جهة أخرى، فإن منظومة الجسد مرتبطة هي الأخرى بالمنظومة النفسية التي تتكون هي الأخرى من منظومات أخرى كالشخصية، والمنظومة الذهنية، والمنظومة العاطفية، والمنظومة السلوكية، والتي تتفرع هي الأخرى إلى منظومات أكثر تحديداً. ومن جهة ثالثة، فإن الجسد (والنفس كذلك) مرتبط، أيضاً، بالمنظومات الأسرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر فيه وتتأثر به. هذا تفصيل موجز لثلاث منظومات فقط تشمل منظومات ثانوية، وهي نفسها جزء من منظومات أكبر كالمجتمع، والطبيعة، وغيرها. أي تغيير يحصل في أي مكون من هذه المنظومات، يأتي بسلسلة تغييرات في بقية المنظومات.

حين نريد فهم منظومات أكثر تعقيداً كمنظومة الأحياء، أو المجتمعات، أو فصول السنة، أو الكواكب والأجرام، لا بد لنا من تبني المنهج المنظومي والتفكير الخوارزمي. لكي ندرك أهمية التوجه المنظومي، دعونا نقارنه بالتوجهات النظرية الأخرى التي سبقته وما زالت تتنافس معه: توجهات جامدة، وتوجهات علمية اختزالية وسببية، وتوجهات جدلية (ديالكتيكية).

التوجهات الفكرية الجامدة

تنظر هذه التوجهات إلى الظواهر في الحياة والكون على أنها ثابتة، وتفترض وجود «صواب» واحد يجب السير وفقه، وعليه تعتبر هذه التوجهات أي تغيير أو تجديد شذوذاً عن الطبيعة وعن المألوف، يجب مقاومته لأجل المحافظة على النمط القائم. أفضل نموذج لهذا الفكر هو الحركات الاجتماعية والدينية والسياسية المحافظة، التي تكفر وتخون كل تطور وتجديد، بحجة نجاح هذه التيارات في جوانب معينة في فترة سابقة، وبالتالي تجعل أصحابها يتخلفون وراء ركب التطور والتقدم في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية. المؤسف هو أن حضور هذه الحركات بارز وفعال في جميع المجتمعات، تنساق وراءه ملايين الناس الذين يشدون مسار التطور نحو الخلف.

التوجهات العلمية الاختزالية والسببية

تبحث هذه التوجهات في أسباب الظواهر لتفسرها وتتحكم بها، ومن أجل ذلك تقوم بتفكيك الظواهر إلى عوامل (متغيرات) يمكن رصدها أو قياسها، وبالتالي فحص العلاقة بينها. وبهذا تعترف هذه التوجهات بأن ما يحكم التغيير ليست قوى عليا فوق طبيعية أو غيبية، بل عوامل موضوعية تؤثر في بعضها البعض. يمكننا حسب هذا التوجه أن نفهم أن الحصان (سبب س) قد حرك العربية (نتيجة ن)، وأن تعامل الوالدين (س) يؤثر على سلوك الأبناء (ن)، وأن الوضع الاقتصادي (س) يؤثر في حياة الناس (ن).

عندما يبحث هذا التوجه في ظاهرة معينة، يحدد العوامل الفاعلة فيها، فيصل مثلاً إلى أن مرض القلب (ن) متعلق كمتغير تابع (Dependent) بأسباب وراثية عدّة (س1)، والتدخين (س2)، والتغذية (س3)، والضغط النفسي (س4)، والعمر (س5)، ... وغيرها من العوامل التي يعتبرها متغيرات مستقلة (Independent variables).

لقد سجل هذا التوجه تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات، من خلال اكتشاف علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات، وبالتالي فسّر كثيراً من الظواهر ومكّن الإنسان من السيطرة عليها، وبخاصة في المجالات التطبيقية كالطب والهندسة والعلوم الاجتماعية. على الرغم من شيوع هذا التوجه ونجاحاته في مختلف مجالات العلم، فإنه يشوبه عدد من المحدوديات والنواقص:

1. العلاقة بين العوامل كثيراً ما تكون تفاعلية ومتعددة الاتجاهات، ولا يمكن تحديد السبب والنتيجة فيها بصورة اختزالية. فمثلاً، التعامل الوالدي وسلوك الأبناء يؤثران فيما بينهما، فليس أن تعامل الوالدين يؤثر في سلوك الأبناء فحسب، بل، أيضاً، سلوك الأبناء يؤثر في تعامل الوالدين. فإذا كان الطفل يعاني، مثلاً، من كثرة حركة وقلّة تركيز، أو يعاني من عجز ما، أو يتمتع بموهبة خاصة، وغيرها من الميزات الموروثة أو المكتسبة، فهذا حتماً يؤثر في تعامل والديه وعلاقتهم العاطفية به. هكذا هي العلاقة بين العوامل الاقتصادية وبين حياة الناس تكون تفاعلية أيضاً.

2. إن هذا التوجه يعتبر اختزالياً (Reductionist) لأنه يقتطع من الظواهر المركبة بعض العوامل ويفحص علاقتها ببعضها. فمرض القلب، مثلاً، لا يتأثر حصرياً بالعوامل الخمسة المذكورة، بل هو جزء من منظومة جسدية ونفسية واجتماعية مركبة جداً. وحتى أن كل عامل من العوامل الخمسة هو منظومة بحد ذاتها، مركبة من عوامل عديدة ومتأثرة بعوامل عديدة. فالتغذية، مثلاً،

هي ظاهرة مركبة تشمل أصنافًا مختلفة، وكميات مختلفة، وهي متعلقة بالوضع الاقتصادي، وبالوعي، وبقدرة الشخص على ضبط نظام تغذيته، وغيرها من العوامل. لقد أسهم هذا التوجه الاختزالي في التعرّف على قطع البازل المتفرقة، أو على الأشجار في الغابة، إلا أنه أبعدنا عن إدراك وفهم لوحة البازل الشاملة، أو إدراك الغابة الكاملة.

3. اقتطاع بعض العوامل من الظاهرة وفحص علاقتها ببعض إنما يشوه طبيعة هذه الظاهرة، لأن سلوك كل عامل من العوامل الخاضعة للبحث، يتغير بحسب حضور أو غياب عوامل أخرى لم تدخل في نطاق البحث. فالعوامل المذكورة المؤثرة في مرض القلب، يمكن أن يضمحل تأثيرها بحضور عوامل أخرى كوجود دعم اجتماعي من العائلة، أو تثقيف صحي، أو خدمات طبية جيدة، كما يمكن أن يتضاعف تأثيرها بحضور عوامل أخرى كالفقر أو صفات شخصية كالعصبية.

يمكن تعريف السبب على أنه شرط ضروري وكافي لحصول النتيجة. الحقيقة أنه تكاد لا توجد نتيجة واحدة في هذا العالم تأتي دائمًا بتأثير سبب أو مجموعة أسباب محددة. بل هي تأتي نتيجة خوارزمية (تعليمات للقيام بخطوات متسلسلة للوصول إلى نتيجة معينة) أو منظومة عوامل تتفاعل معًا بشكل محدد، وأي تغيير في عناصر أو موقع العناصر في الخوارزمية، من شأنه أن يغير النتيجة. فإذا أخذنا خوارزمية احتراق الحطب مثلًا: يحصل الاحتراق عند توفر خشب جاف، ومصدر حرارة بدرجة معينة، وبوجود أكسجين. لا يشكل أي عنصر من هذه الخوارزمية سببًا لحصول الاحتراق، وإنما الخوارزمية بشموليتها تُحدث الاحتراق. وحتى هذه الخوارزمية لا تؤدي إلى احتراق الحطب إذا كان الحطب مبللًا بالماء، أو أن درجة الحرارة لم تكن كافية. نحن نتحدث، هنا، عن ظاهرة بسيطة نسبيًا وخوارزمية محدودة، لنتخيل كيف تكون الخوارزمية، حين نبحث بظواهر مثل تقلبات الطقس، أو ظاهرة الربيع، أو الاحتباس الحراري، أو الشخصية العربية، أو الثقافة العربية، عندها ندرك قصور التوجه الاختزالي السببي.

نواقص هذا التوجه العلمي الاختزالي جعلت عالم الأبحاث مليئًا بالنتائج المتضاربة لموضوع البحث نفسه، لأن كل بحث يقتطع مجموعة مختلفة من العوامل من الظاهرة، وهذا يغير النتائج بشكل جوهري، لأن علاقة العامل (أ) مع العامل (ب) متعلقة بحضور أو غياب العوامل الأخرى مثل (ج) أو (د) أو غيرهما. هكذا هو حال الأبحاث التي فحصت علاقة مرض القلب بالعوامل الخمسة المذكورة، فبعضها أظهر ارتباطًا وثيقًا بين مرض القلب والعوامل الخمسة، وبعضها أظهر ارتباطًا ضعيفًا. وحتى حين يتم اكتشاف علاقة وثيقة بمعامل ارتباط $(=0.60R)$ مثلًا، الذي يتبين أنه ذو دلالة إحصائية، فهذا لا يعني أن هذه العوامل تشكل أسبابًا للمرض، لأن معامل الارتباط هذا يدل على أن هذه الأسباب

الخمسة تفسر معًا فقط (0.60²) أو 36% من احتمالات المرض، فبقية نسبة 64% من احتمالات المرض متعلقة بعوامل أخرى لم يتم شملها في البحث. ثمة مثال آخر فحص علاقة الإحباط بالسلوك العدواني للأطفال: في هذا البحث جعلوا أطفال مجموعة البحث ينتظرون وقتًا معينًا أمام غرفة ألعاب دون أن يقدروا على الوصول إليها، وهكذا أدخلوا الأطفال في حالة إحباط. بعدها أدخلوهم إلى غرفة الألعاب ليراقبوا سلوكهم أثناء اللعب بعد الإحباط الذي عاشوه أثناء الانتظار. تبين أن هذه المجموعة أبدت سلوكًا عدوانيًا أكثر من مجموعة الضابطة التي دخلت غرفة الألعاب دون الانتظار المحيط. وهكذا توصل الباحثون إلى أن الإحباط يسبب العدوان (Barker, Dembo & Lewin, 1941). يبدو للوهلة الأولى أن هذا الاستنتاج السببي بين الإحباط والسلوك العدواني استنتاج مثبت علميًا ومنطقيًا. دعونا نترث قليلاً وننتبه إلى أنه ليس جميع الأطفال في مجموعة البحث أظهروا سلوكًا عدوانيًا، بل إن بعضهم عبر عن إحباطه بالبكاء، أو الإجماع عن اللعب، إذن فالإحباط يؤدي إلى نتائج مختلفة لدى أطفال مختلفين. كما أن بعض أطفال المجموعة الضابطة التي لم تمر بمرحلة الإحباط أبدوا هم، أيضًا، سلوكًا عدوانيًا، وإن كان عددهم قليلًا. هناك دلائل تشير إلى أن السلوك العدواني يمكن أن يحصل بدون إحباط، بل من خلال تقليد أطفال آخرين (Bandura, 1973)، أو حتى يمكن أن يحصل نتيجة الدلال الزائد وغياب الإحباط. من هنا يمكننا أن نفهم قصور التوجه السببي الاختزالي في فهم العلاقة بين الإحباط والسلوك العدواني، ونذكر أن السلوك العدواني يمكن أن يظهر وفق خوارزميات متعددة ومركبة تأخذ بالاعتبار عوامل نفسية واجتماعية وبيولوجية وبيئية مركبة.

قبل الانتهاء من مناقشة التفكير السببي، لا بد، هنا، من أن نشير إلى أن شيوع التوجه الاختزالي السببي له علاقة بطبيعة العقل البشري ومحدوديته الذهنية. هذا العقل يجد صعوبة في إدراك العلاقات المركبة ومتعددة الاتجاه وفهمها، فيلجأ إلى تفسير الظواهر بشكل سببي. فالسببية هي مهارة يتحلى بها العقل من خلال ربط أحداث ببعضها. لذلك فالسببية، كما جاء في فلسفة الفيلسوف الإنجليزي هيوم (Hume)، هي صفة ذهنية وغير موجودة في الطبيعة. الأسباب حسب الفيلسوف ديفيد هيوم هي بين فكرتين في العقل، فإذا لاحظنا حدثًا ما وقع قبل حدث آخر، وتكرر هذا المشهد، فيستنتج العقل أن الحدث الأول سبب الحدث الثاني، وهذا تبسيط خاطئ في معظم الأحيان. النهار يسبق الليل دائمًا، ومع هذا نحن نعرف أن العلاقة بينهما ليست سببية، إذ يمكن لحدثين أن يتزامنا بفعل حدث ثالث أو منظومة أحداث مركبة، دون أن تكون هناك علاقة سببية بينهما.

توجهات جدلية (ديالكتيكية)

بخلاف التوجه الاختزالي السببي الذي ينظر إلى العوامل الفاعلة في ظاهرة معينة على أنها أسباب ونتائج، ينظر التوجه الجدلي إلى التفاعل المتبادل بين العوامل، دون تحديد السبب والنتيجة، وهكذا يتحرر من العلاقة أحادية الاتجاه بين العوامل. يعود الديالكتيك إلى حوارات سقراط مع تلاميذه، بحيث كان الجدل بين فكرة وفكرة مضادة تجعل تلاميذه يعدلون أفكارهم ويطوروها. أثناء المحاورات، يقترح محاورو سقراط تعريفات لمفاهيم معينة مثل: تعريف الفضيلة، أو يعبرون عن وجهات نظر، فيقوم سقراط بمساءلة أو معارضة طروحاتهم، ما يجعلهم يعيدون النظر فيها. تُنتج المحاوراة التبادلية بين الأطراف المتضادة نوعًا من التقدم أو الارتقاء في وجهات النظر الفلسفية أو المواقف المتخذة. طالما أن المحاورات مستمرة، فإن محاورو سقراط يعدلون أو ينقحون وجهات نظرهم استجابةً لتساؤلات سقراط، ويذهبون إلى تبني آراء أكثر تعقيدًا وأكثر رقيًا.

منذ نشأة الفكر الفلسفي، لم يتوقف النقاش حول العالم الذاتي والعالم الموضوعي والعلاقة بينهما. العالم الموضوعي هو العالم المادي الخارجي الذي يمكن التعرف عليه من خلال الحواس والعقل، والعالم الذاتي هو العالم الداخلي من أفكار، وصور ذهنية، ومواقف، وقيم، وقناعات، وعواطف. في هذه الثنائية بين هذين العالمين، هناك فلاسفة مثاليون ظاهريون (أفلاطون، وكانط، وهيغل، وسارتر، وغيرهم) يعتقدون أن معرفتنا عن العالم الموضوعي متعلقة بطبيعة حواسنا وإدراكنا وأدمغتنا، التي هي ليست أدوات قياس موضوعية، لذلك فالعالم الموضوعي هو عالم افتراضي متعلق بعالمنا الذاتي، الذي بدونه لا وجود للعالم الموضوعي. وهناك فلاسفة ماديون (أرسطو، وجان لوك، وهيوم، وماركس، وغيرهم) يعتقدون أن عالمنا الذاتي هو مجرد انعكاس للعالم المادي القائم بذاته، الذي بدونه لا وجود للعالم الذاتي.

لقد كان الفيلسوف الألماني جورج هيغل فيلسوفًا مثاليًا، وضع أسس التوجه الديالكتيكي لتفسير تطور الفكر والوعي الإنساني عبر التاريخ. هذا التطور يجري، بحسب هيغل، من خلال علاقة جدلية بين وعيين ذاتيين مختلفين كوعي السيد ووعي العبد. لقد حلل هيغل التطور على أنه نتيجة جدل بين طرح (Thesis) وطرح مضاد (Antithesis)، تدور بينهما علاقة جدلية ينتج عنها طرح ثالث جديد (Synthesis) يدور بينه وبين طرح آخر علاقة جدلية جديدة، ينتج عنها طرح جديد آخر، ... وهكذا يتطور الفكر والتاريخ. لقد رفض هيغل اعتبار العالم المادي على أنه الواقع أو الحقيقة، بل على العكس من ذلك، فمثاليته المطلقة جعلته يعتقد أن الواقع المطلق يوجد في ما هو عقلي وفكري، وليس في ما هو مادي. كما أوضح أنه لا يوجد واقع موضوعي مستقل عن الفكر، وبالتالي

فالفكر هو الواقع الحقيقي، وما الواقع الموضوعي سوى الفكر، وهكذا فجدلية هيجل كانت مثالية تنحصر بالأفكار التي تتبناها طبقة معينة، وأفكار تتبناها طبقة ثانية.

أما الفيلسوف الألماني كارل ماركس في نظريته المادية الديالكتيكية، فقلب ديالكتيك هيجل رأساً على عقب، واعتبر أن الفكر هو نتاج للمادة، وليس أن المادة نتاج الفكر كما ذهب هيجل، ففكر الإنسان هو نتاج من دماغه والواقع الاقتصادي المادي، وليس أن الإنسان ودماغه من نتاج الفكر. لذلك، فجدلية تطور التاريخ هي في العالم المادي، وما الأفكار إلا انعكاس لهذا الواقع المادي. الطبيعة وكل العالم المادي يتكون، حسب ماركس، من وحدة الأضداد أو النقيض (مثلاً، قُوى تشد نحو المركز، وقوى طاردة عن المركز) وهذا ما يجعل الطبيعة والعالم يتطوران بشكل دائم. لقد شرح ماركس في نظرية المادية التاريخية تطور علاقات الإنتاج والصراعات في العالم المادي والطبقي والاقتصادي التي نقلت علاقات الإنتاج من عصر الإقطاع إلى الرأسمالية، التي ولدت الصراع بين العمال ورأس المال، والتي ستنقل علاقات الإنتاج إلى الشيوعية. إذن التاريخ لدى ماركس هو صراع طبقي في الحقل الاقتصادي والسياسي، وليس صراعاً بين أفكار.

يعتبر التوجه الجدلي ارتقاء على التوجه السببي في وصف سيرورة التفاعل بين التناقضات، لكنه بقي محصوراً في الثنائية بين الأفكار المتناقضة حسب هيجل، وبين القوى المتناقضة في الطبيعة والمجتمع حسب ماركس. الحقيقة أنه لا يمكن حصر السيرورات في ثنائيات، لأن الطبيعة والمجتمع والعالم أكثر تعقيداً وتركيباً من حصره في الثنائيات. لنأخذ، مثلاً، موضوع بحثنا في الثقافة العربية أو الشخصية العربية، فنراه مرتبطاً بتفاعلات تكاد تكون لا نهائية، فيها عوالم الأفكار المتناقضة من جهة، وعوالم المادة المتناقضة من جهة ثانية، والديالكتيك بين عالم الأفكار وعالم المادة من جهة ثالثة، من هنا أهمية التوجه المنظومي الذي يتخطى التفكير الثنائي، وينظر إلى العالم كمنظومات متشابكة ومتفاعلة باتجاهات عدة.

قبل الانتقال لشرح التوجه المنظومي، لا بد من الإشارة، هنا، أيضاً، إلى أن الثنائية في التوجهات الجدلية تبدو هي الأخرى مرتبطة بمحدودية العقل البشري غير القادر على فهم منظومات مركبة وتحليلها، فيميل إلى التفكير الثنائي بدل المنظومي والخوارزمي. إلا أنه مع تطور أجهزة الكمبيوتر، واستخدام الخوارزميات، أصبح بالإمكان تحليل المنظومات من خلال تحليلات إحصائية مركبة تتجاوز محدودية العقل البشري، الأمر الذي من شأنه تيسير انتشار التوجه المنظومي.

التوجه المنظومي (Systemic approach)

التوجه المنظومي لا يحلل الظواهر بشكل اختزالي للبحث عن أسباب للظواهر، ولا ينحصر في دياكتيك ثنائي (فكري أو مادي)، بل يُعنى بفهم الظواهر من خلال تفاعل منظومات متعددة، ومن خلال تفكير خوارزمي وليس سببياً. كل ظاهرة صغيرة أو كبيرة تحصل نتيجة خوارزميات (أو معادلات تنظم العلاقة بين عوامل الظاهرة) معينة. فمثلاً، لكي يتم سلق بيضة، يجب وضع ماء في وعاء معدني، ثم وضع البيضة فيه، وثم وضع الوعاء على النار لمدة معينة، وعندما تصبح البيضة مسلوقة، إذا نقص عنصر من عناصر هذه الخوارزمية، أو جاء في غير مكانه، فلن يتم سلق البيضة، وإذا أضيف عامل جديد، كهبوب ريح شديدة تطفئ النار مثلاً، فلن يتم سلقها أيضاً. هكذا، من خلال التوجه المنظومي-الخوارزمي يجب فهم الظواهر النفسية والاجتماعية والثقافية والطبيعية المركبة.

هذا التوجه يقرّ بتفاعل الأفكار المتناقضة مع بعضها لإنتاج أفكار جديدة كما يدعي هيجل، ويقرّ بتفاعل المادة، وبالصراع بين القوى المتناقضة لتغيير الواقع كما يدعي ماركس. بل وأكثر من ذلك، فهو يرى بديالكتيك هيجل الفكري وديالكتيك ماركس المادي أجزاء من منظومة تفاعل شاملة متعددة العوامل والاتجاهات، وبالتالي يقرّ بتفاعل الأفكار مع المادة أيضاً، وتأثير كل منهما على الآخر بالاتجاهين: الواقع المادي يؤثر على الأفكار والوعي، كما أن الأفكار تؤثر في الواقع المادي، والعلاقة بينهما جدلية يصعب رصد بدايتها ونهايتها. فالواقع المادي المعقد يمكنه أن يساهم في شحذ الفكر لينتج أفكاراً وحلولاً متعددة، وكل فكرة لحل ما يمكنها أن تغير الواقع بشكل مختلف يُنتج أفكاراً جديدة، كل منها يؤدي إلى إنتاج واقع مختلف، وثم أفكار جديدة وواقع جديد، ... وهكذا دواليك. لنأخذ، مثلاً، تعامل الناس مع حدث مادي وهو إقالة شخص من عمله. أمام هذا الواقع، تنتج أفكار متعددة تفسر هذا الواقع وتأتي بحلول له: أحدهم يرى أن هذا ظلم يجب مقاومته فيتوجه إلى القضاء، أو يقوم بخطوات عدوانية انتقامية، وآخر يرى أن فقدان العمل ربما يكون فرصة للبدء بمشروع جديد، وهكذا يياشر بتعلّم مهنة جديدة أو بتطوير شركة أو مصلحة جديدة، وآخر يرى أن فقدان العمل جاء نتيجة فشله ويعتبر الأمر بمثابة كارثة كبرى تحطم حياته، فيدخل في حالة اكتئاب. من هذا المثال يمكننا أن نرى أن نفس الواقع المادي (الإقالة) جاء بأفكار وحلول متعددة، وأن كل حل سيتم اتخاذه سيقود إلى واقع جديد: قرار محكمة بعودة الشخص إلى العمل أو تلقي تعويضات مناسبة، أو فتح مصلحة جديدة، أو تدهور الحالة الاقتصادية نتيجة الاكتئاب. وكل واقع جديد من شأنه أن يأتي بأفكار جديدة، ... وهكذا.

ولكن ما الذي يجعل واقعاً معيناً ينتج أفكاراً مختلفة وحلولاً مختلفة؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد لنا من إدخال مصطلح الشخصية إلى هذه المنظومة. الشخصية هي، كما جاء من قبل، تشمل صورة الذات والآخرين والعالم، وكذلك القيم وأنماط التفكير والمواجهة. شخصية الإنسان التي تكونت في طفولته، وتبلورت خلال سنوات حياته بتفاعل العوامل الذاتية والموضوعية، هي التي تأتي بأفكار وحلول مختلفة للواقع المادي نفسه. بل إن الشخصية هي التي تحدد إدراكنا للواقع المادي الذي نعيشه، وتحول هذا العالم الذاتي المدرك إلى العالم الأهم الذي نتفاعل معه، بغض النظر عن العالم المادي الموضوعي. الواقع المدرك هو الواقع الحقيقي الذي نعيشه، أما الواقع الموضوعي، فهو واقع افتراضي لا نعرفه إلا من خلال حواسنا وأدمغتنا البشرية التي هي وسائل قياس ورصد ليست موضوعية. وإن كنا نحن البشر نتفق على أن البندورة مثلاً لها شكل دائري ولون أحمر، فهذا يعود إلى أننا جميعاً نملك الحواس نفسها والأدمغة نفسها، الأمر الذي يجعلنا نتفق على وصف البندورة بالأوصاف نفسها، إلا أن هذا الاتفاق بيننا لا يدل بالضرورة على الواقع الموضوعي الذي يبقى افتراضياً، لا أحد يعرف صفات البندورة فيه.

التوجه المنظومي يرى العلاقات متعددة الاتجاهات بين منظومات متعددة، فحين نتكلم عن الشخصية التي هي منظومة بحد ذاتها، ندرك أنها متعلقة بمنظومات عدة أخرى: فهي تكونت في سياق تفاعل جدلي بين الوراثة والبيئة، وبين الذاتي والموضوعي، وهذا التفاعل يشمل منظومات وراثية متعددة كالكروموسومات والجينات والحمض النووي وغيرها، ومنظومات بيئية متعددة كالأسرة، والمدرسة، والمنظومة الثقافية والاقتصادية والسياسية. وهنا لا بد لنا أن نعود إلى مصطلح النقلة (Transference)، الذي يحمل وينقل مكونات الشخصية التي تبلورت في الطفولة إلى الواقع المادي في الحاضر، وهو ما يجعل أشخاصاً مختلفين، أو مجموعات مختلفة، أن يأتوا بأفكار وحلول مختلفة للواقع نفسه، التي، بدورها، تؤدي إلى نتائج مختلفة في الواقع المادي، ويتم إدراكها بشكل ذاتي ومختلف.

كما أن الشخصية الفردية، التي تشمل النظرة للذات والآخرين والعالم والقيم وأنماط التفكير والمواجهة، تجعل الأفراد يدركون الواقع نفسه بطرق مختلفة، ويواجهونه بطرق مختلفة، كذلك الشخصية الجماعية (أو الشخصية القومية أو الثقافة) التي تشمل مكونات الشخصية الفردية نفسها، لكنها مشتقة من الجماعة، تجعل أبناء المجتمع الواحد يدركون الواقع نفسه ويواجهونه بطرق مختلفة عن المجتمعات الأخرى. ومن جهة ثانية، كما أن الشخصية الفردية نشأت في الطفولة وعبر تجارب الماضي، ونُقلت بشكل غير واع للحاضر، وما زالت فاعلة في الواقع الجديد والمختلف، كذلك فإن الشخصية الجماعية نشأت وتبلورت عبر مراحل تطور الأجيال السابقة لمجتمع ما، وعبر قرون من الزمن

عاشتها في ظروف اجتصاسية مركبة ومتغيرة، ونُقلت بشكل غير واع إلى الحاضر، وما زالت فاعلة فيه دون مراعاة للجديد والمختلف فيه. ومن جهة ثالثة، كما أن مكونات الشخصية الفردية تتطلب إعادة نظر لفحص ما هو ملائم وصالح منها للحاضر، وتحديد ما هو لم يعد ملائمًا وصالحًا والعمل على تغييره، كذلك فإن الشخصية الجماعية تتطلب تقييمًا مجددًا لما بقي ملائمًا وصالحًا للوضع الراهن، وتحديد ما لم يعد ملائمًا وصالحًا والعمل على تغييره. هكذا نحرر بعض المعوقات التي تحول دون الخروج من حالة الركود.

أهم ما يجب تذكره من التوجهات النظرية النفسية، والتوجهات الديالكتيكية والمنظومية هو تفسيرها لديناميكية التطور النفسي والفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع وفي الطبيعة، وتحليلهما لآلية التغيير المطلوبة للتطور:

1. التطور في الحياة يحصل حين يُتاح الجدل والحوار والصراع بين الأضداد، وينحسر أو ينعدم في مناخ الكبت والتعصب والإقصاء والتخوين والتكفير، الذي يحاصر الجدل والحوار بين النقاؤض، وبالتالي يسود الركود في المجتمع. ما يهمنا في تحليلنا للثقافة العربية هو ليس التعرف على ملامحها فحسب، بل، في الأساس، فحص مدى إتاحتها أو محاصرتها للجدل والحوار والصراع الذي ييسر التطور.

2. أن هناك علاقة ديالكتيكية بين الوعي والواقع الفعلي المعاش، لذلك فإن التغيير يحصل من خلال تفاعل التوعية والتثقيف من جهة، مع التغيير الفعلي في التجربة المعاشة من جهة أخرى. هذا التفاعل الديالكتيكي يدفع نحو تطور الوعي وتطور الواقع.

في الفصل الثاني، سيتم تحديد ملامح لتحليل الشخصية الجماعية العربية أو الثقافة العربية، وفي الفصل الثالث، سنقوم بتحليل المنظومات الخمس التي تكونت فيها هذه الثقافة: الطبيعة، القبيلة والنظام السياسي، الميراث الثقافي، اللغة والنصوص، الدين والتفكير القدري.

الفصل الثاني

الملامح الثقافية للمجتمعات الجماعية

نعني بالثقافة، هنا، أنماط التفكير والعادات والقيم، التي تفسر سلوك الناس ونمط حياتهم، والتي تطوّرت عبر تجربة جماعية لأجيال عدة في سياق اجتماعي (اجتماعي اقتصادي سياسي) معين، وفي علاقة جدلية معه. الثقافة بطبيعتها ثابتة ومتغيرة أيضًا: هي تتغير مع تغير التجربة الاجتماعية، إلا أن تغييرها يكون أبطأ بكثير من تغيير التجربة الاجتماعية، ما يجعلها تستمر جيلًا بعد جيل بدون تغيير ملحوظ. لا توجد ثقافة جيدة وثقافة رديئة، فلكل ثقافة مبرراتها وشرعيتها ووظيفتها إذا حاولنا فهمها من داخل التجربة الذاتية لأصحاب هذه الثقافة، وكل ثقافة خاضعة للنقد وإصدار الأحكام، وبخاصة إذا تم الحكم عليها من داخل ثقافة أخرى، أو الحكم عليها بشكل تراجمي بعد تغيير التجربة الاجتماعية.

الثقافة العربية السائدة بين العرب المسلمين والمسيحيين والدروز تتقاطع مع الثقافة الإسلامية، كما أن التاريخ العربي يتقاطع مع التاريخ الإسلامي للشعوب العربية وغير العربية. عند وصف الثقافة العربية-الإسلامية نجد من يعكس صفات التنوير والازدهار والعقلانية والعدل والرحمة والانفتاح والتسامح والعدل والتعددية (أمثال ابن رشد، فخر الدين الرازي، محيي الدين ابن عربي، جلال الدين الرومي، محمد عبده، جمال الدين الأفغاني، عبد الرحمن الكواكبي)، مستشهدًا بآيات قرآنية وأحاديث نبوية ووقائع تاريخية تؤكد هذا التقييم، ونجد من يشدد على صفات القبلية والتعصب والعنف والانغلاق (كابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، وسيد قطب، وأسامة بن لادن)، مستشهدًا هو الآخر بدلائل تؤكد هذا التقييم. الحقيقة أن الثقافة العربية، أسوة بكل الثقافات الغربية والأسبوية والأفريقية، وأسوة بالدين المسيحي أيضًا، هي هذا وذاك معًا: يمكننا أن نجد فيها قيم العدل والتسامح والتقبل والتعددية، وأيضًا قيم الاضطهاد والعنف والتعصب والانغلاق،

كما يمكننا أن نرى الازدهار والنهوض في فترات معينة، وبخاصة في المدن، وأيضًا الفقر والتخلف في فترات أخرى، وبخاصة في الأرياف، لأن الثقافة العربية هي ظاهرة تاريخية لجأت، في مرحلة معينة أو سياق معين، إلى التسامح والانفتاح، وفي مرحلة أو سياق آخر إلى العنف والتعصب.

بطبيعة الحال، حين يكون موضوعنا في هذا الكتاب، تحليل أنماط التفكير المعيقة، فلا بد أن يكون هدفنا إلقاء الضوء على الأنماط المعيقة للتطور، التي يمكن وصفها اليوم بأنها سلبية، بينما ربما أنها كانت ملائمة وصالحة لمرحلة تاريخية قد ولّت. الأنماط المعيقة، في أساسها، هي أنماط النقل الأعمى والتعصب والاصطفاف القبلي والإكراه والخضوع والإقصاء والتخوين، وأنماط أخرى تحول دون الجدل والحوار الذي هو مفتاح التطور. أما الأنماط الميسرة للتطور، فهي أنماط المسؤولية الذاتية وإعمال العقل والتفكير من جديد، والتعددية والحوار مع الرأي الآخر. الحقيقة أن بذور هذه الأنماط الميسرة ليست غائبة عن الثقافة العربية الإسلامية، إلا أنها كامنة أو مغيبة، وليست هي الأنماط السائدة.

يمكن توصيف الثقافات في العالم على محاور عدة، أهمها محور الثقافة الجماعية-الثقافة الفردانية (Collectivism-Individualism). معظم الدول العربية ودول أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية تميل إلى الثقافة الجماعية، وإن كانت بينها اختلافات جوهرية عديدة، ومعظم دول أوروبا وشمال أميركا وأستراليا تميل إلى الثقافة الفردانية على الرغم من الاختلافات بينها.

الثقافة الفلسطينية هي جزء من الثقافة العربية الجماعية العامة التي تطورت عبر تجربة الأجيال في واقع اجتماعي-اقتصادي-سياسي (واقع اجتصاسي) متغير عبر الحقب التاريخية المختلفة. على الرغم من تغيّر التجربة في الحقب المختلفة، واختلافها بين تجربة المدن وتجربة الأرياف، فإن بعض ملامح هذه الثقافة بقيت ثابتة، والتي يمكن اعتبارها «الشخصية العربية» التي تتميز مثلاً عن الشخصية الألمانية التي تميل إلى الفردانية، أو اليابانية التي تميل إلى الجماعية.

مصطلح «الشخصية العربية»، كما مصطلح «العقل العربي»، واجه، بحق، كثيرًا من الانتقاد والتحفظ، وحتى مصطلح «الثقافة العربية»، واجه تحفظات مشابهة تشير إلى خطر التعميم من جهة، وخطر اعتبار «الشخصية العربية» كيانًا جامدًا يتعلق بالعرق العربي من جهة أخرى. لذلك، لا بد هنا من توضيح مبررات استخدام هذا المصطلح، وتوضيح كيفية فهمه.

الحقيقة أن خطر التعميم قائم لمجرد انتقالنا من التفكير المحسوس والعيني بالأشياء، إلى التفكير المجرد الذي يعتمد على لغة المصطلحات والمفاهيم (Concepts). كل مصطلح يشمل مجموعات متشابهة من الأشياء أو الظواهر، تميزها عن مجموعات أخرى، إلا أن عناصر المجموعة تبقى غير متطابقة تمامًا. فاللغة تتخطى التفاصيل وتجمع عناصر غير متطابقة تحت مصطلح مجرد واحد كمصطلح السيارات، أو النباتات، وبالتالي لا بد من الوقوع في التعميم. وهكذا حين نقول «شخصية عربية»، يقع تحت هذا المصطلح أناس متشابهون لكنهم مختلفون ومتغيرون أيضًا. وحين نصف هذه الشخصية بصفة معينة كأن نقول إنهم ناطقون باللغة العربية مثلاً، نقع، أيضًا، هنا، في تعميم لا ينطبق على الجميع دائمًا، إذ أن كثيرًا من العرب لا يتكلمون العربية، وكثيرًا من غير العرب يتكلمون العربية، ومن جهة أخرى النطق باللغة العربية لا يجري دائمًا وفي جميع الأحوال، وعلى مدار 24 ساعة يوميًا، ولدى جميع العرب. خطر التعميم يجب ألا يثنيينا عن استعمال المصطلحات المجردة، وإنما علينا فقط أن نبقى متبهين أن الصفة العامة لمجموعة ما، هي صفة عامة لا تطبق على الجميع، وليس أنها غائبة عن مجموعات أخرى.

ومن جهة أخرى، علينا أن نتذكر، ونحن نصف «الشخصية العربية»، أننا نصف ظاهرة دينامية وليست جامدة، على الرغم من ثبات بعض ملامحها، إذ أن جميع هذه الملامح هي نتاج تفاعل العرب في المنظومة الاجتماعية المتواصلة والمتغيرة عبر الجغرافيا والحقب التاريخية المختلفة. إنها صفات متعلقة بالتجربة الجماعية، في زمان ومكان محددين، وليست متعلقة بالعرق، وهي قابلة للتغير في الأجيال الآتية، وإن كان هذا التغيير لا يواكب سرعة تطور المنظومة الاجتماعية.

قيل إن الأشياء تعرّف بظدها، لذلك، ومن أجل فهم خصائص الشخصية العربية-الجماعية، لا بد من مقارنتها مع الشخصية الغربية-الفردانية، التي تبلورت كل منهما عبر تجربة اجتماعية جماعية مختلفة جعلتهما شخصيتين مختلفتين وإن كانتا متشابهتين، أيضًا، في نواحٍ عديدة. ونحن نقارن بين الثقافتين، يجب الامتناع عن الحكم على كل فرد بحسب لون مجموعة انتمائه، كأن نقول كل العرب كذا، أو كل الأوروبيين كذا، وفي الوقت نفسه يجب ألا نصاب بعمى الألوان، ولا نرى الفوارق بين الشخصيتين العربية والأوروبية، ونُدعي أن العرب والغرب سواء.

الثقافة الفردانية الغربية

لقد أحسن عالم النفس إريك فروم (Fromm, 1965, 1976) في وصف العلاقة الديالكتيكية بين المبنى الاجتماعي في عصر النهضة في أوروبا، وبين شخصية الإنسان الغربي، التي تختلف عما كانت عليه في القرون الوسطى، وعن شخصية الإنسان في المجتمعات الجماعية (Collective). لقد جمع في نظريته عبقرية فرويد في التحليل النفسي، وعبقرية ماركس في التحليل الاجتماعي-اقتصادي، وقد جاء هذا الجمع متكاملًا، لأن كليهما حللا العلاقة بين الذاتي والموضوعي (المادي)، من خلال تحليل ديالكتيك الصراعات بين القوى المضادة. لقد تخطى فروم حدود نظرية فرويد ليشمل العوامل الاجتماعية التي حللها ماركس، وتخطى المادية الديالكتيكية الماركسية ليشمل العمليات النفسية لدى الفرد التي حللها فرويد، وهكذا جاءت نظريته أكثر تكاملًا وملاءمة لدراسة الشخصية الغربية في السياق الاجتماعي التي نشأت في عصر النهضة، والتي سنفصلها لاحقًا في هذا الفصل.

الشخصية الغربية المعاصرة تبلورت في عهد الفردانية (Individualism) في عصر النهضة الذي بدأ في القرن السادس عشر. لقد جاء هذا العصر بعد مرحلة الانحطاط في القرون الوسطى التي سيطرت فيها الكنيسة الكاثوليكية على الناس، وعلى فكرهم، من خلال محاكم التفتيش، وصكوك الغفران، وحرق الساحرات من جهة، وسيطرة الملوك والحكام على الناس بما يخدم مصالحهم من جهة أخرى. لقد عاش الناس في تلك المرحلة الظالمة في نظام جماعي قبلي (Collective)، تكاثف فيه الناس في وحدات اجتماعية قبلية (Clans) وفُرت لهم شروط الحياة والبقاء. قبل عهد الفردانية تكوّن المجتمع الأوروبي من طبقة أرستقراطية وإقطاعية، أما بقية الشعب، فعاش في نظام قبلي، وفُر لأبنائه الرعاية المطلوبة: غذاء وتربية ومسكن وعمل وأمن، ... وغيرها من الحاجات الأساسية للبقاء. في هذا النظام الاجتماعي، كان المجتمع جماعيًا، لم يشكل فيه الفرد كيانًا مستقلًا، بل كان جزءًا من منظومة قبلية يسودها تعلق نفسي واجتماعي واقتصادي متبادل بين الفرد وقبيلته. حتى مصطلحات الذات والهوية والشخصية الفردية وحرية الرأي، لم تكن قائمة، وكان يتم تعريف كل فرد بحسب انتمائه أو حرفته. لقد جاء عصر النهضة والتنوير وحرر الفرد من التبعية للقبيلة والتعلق بها، ليصبح كيانًا مستقلًا ومواطنًا ينعم برعاية الدولة.

لقد جاء عصر النهضة بفعل تغيّرات منظومية متشابكة قوضت سلطة الكنيسة، وغيرت المنظومة الاجتماعية في الدولة، وأقامت دولًا ترعى شؤون مواطنيها:

- تراجع سلطة الكنيسة الكاثوليكية السلطوي والاستغلالي بعد انشقاق مارتن لوتر وحركته الاحتجاجية (البروتستانتية)، ودعوته للناس إلى ممارسة إيمانهم بشكل مباشر بينهم وبين الله، بعيدًا عن سلطة الكنيسة.

- حصول قفزة علمية وتكنولوجية، ومنها اختراع المطبعة، الذي ساهم في نشر الوعي والمعرفة بين المفكرين والعلماء والفنانين.
 - ظهور فلسفة رينيه ديكارت الذي دعا إلى تحرير العقل من كل الموروثات الفكرية والفلسفية، بل وإعمال الشك فيها، ودعا إلى فصل النفس عن الجسد، وبالتالي إلى فصل الدين عن العلم، ما أتاح للعلماء والمكتشفين والفلاسفة حيزاً من التأثير والانتشار، ويسر قبول اكتشافات كوبرنيكوس وداروين اللذين قوّضا الطرح الكنسي حول مركزية الأرض، وحول أصل الإنسان.
 - انتشار الفلسفات الإنسانية لجان جاك روسو، وفولتير، ... وغيرهما، التي دعت إلى نشر قيم الحرية، ومهدت للثورة الفرنسية، وظهرت توجهات فلسفية ثائرة وتحريرية كفلسفة فريديريك نيتشه، وغيره.
 - التغيرات الاقتصادية التي أتت بها الثورة الصناعية، والتي نقلت المنظومة الاقتصادية من نظام زراعي وإقطاعي وحرفيين صغار، إلى نظام صناعي جماعي ينخرط فيه العمال أفراداً في مصانع وشركات إنتاج يتلقون فيها أجورهم من مشغليهم، ضمن منظومة اقتصادية رأسمالية.
 - من أهم ملامح هذه المرحلة هو التغيير السياسي الذي جاء بفصل الدين عن الدولة، وتبني معظم دول أوروبا وأميركا الشمالية النظام السياسي الديمقراطي، فأصبحت الشعوب تنتخب حكامها. هكذا تأسست دول قومية ترعى شؤون مواطنيها، بعد أن كانت الدولة، في عصر الانحطاط مُلْكَاً خاصاً لملوكها وحكامها، بينما يعيش الناس في نظام قبلي أو شبه قبلي خضع فيه الفرد لسلطة القبيلة وعاداتها ومصالحها من جهة، ولسلطة الكنيسة من جهة أخرى.
 - هكذا أصبحت الحكومات ونظمها الاقتصادية في معظم الدول الغربية تتحمل مسؤولية حاجات الناس البقائية؛ مثل توفير مصدر الرزق، والمسكن، والأمن، ورعاية شؤون الصحة والتربية، وبقية حاجات المواطن في البقاء والحياة الكريمة.
- مع تأسيس دولة المواطنين الديمقراطية، توفرت مؤسسات جديدة تقدم خدماتها للمواطنين في مجالات التربية والتعليم والصحة، وسادت سلطة القانون من خلال المحاكم، والشرطة، والبنوك، وشركات التأمين، والفنادق، والمطاعم، ووسائل النقل العامة، ... وغيرها من المؤسسات والخدمات التي جعلت دور العائلة ومجموعة الانتماء ثانوياً، ما جعل الكثيرين من الناس يستغنون تدريبياً عن اعتمادهم على العائلة أو القبيلة، ويتحررون من التعلّق والتبعية للعائلة، وهكذا أصبح الفرد كياناً مستقلاً.

في عهد الفردانية، انتقلت السلطة تدريجيًا إلى يد الدولة، التي تدار بناء على دستور وتشريعات توضح حقوق المواطن وواجباته فيها، وتملك الموارد وتضع سياسات تربية واجتماعية واقتصادية، وتملك القدرة على فرض سيادة القانون. في القرن العشرين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تحول قسم كبير من الدول الغربية إلى دول رفاه اجتماعي ترعى شؤون مواطنيها. في هذه الدول، لم يعد التعلق بالعائلة والقبيلة حاجة ضرورية للبقاء في هذه الدولة، إذ أنه أصبح باستطاعة كل فرد أن يكسب رزقه، وأن يستفيد من رعاية الدولة وخدماتها، ومن شراء ما يلزمه ويلزم أسرته للبقاء. هكذا تحول المجتمع الغربي من مجتمع جماعي تتميز فيه علاقة الفرد بقبيلته أو بمجموعة انتمائه بالخضوع والتعلق النفسي والاجتماعي والاقتصادي المتبادل، إلى مجتمع فردي يتمتع كل فرد فيه بمواطنة في دولة ترعى شؤونه، وتوفر حاجاته الأساسية، وما عليه إلا العمل والمساهمة في الإنتاج من جهة، والامتثال لقوانين الدولة من جهة أخرى، فتكون له الدولة هي الراعية الأساسية لبقائه وحاجاته. في هذا المجتمع الفردي تراجع التعلق بين الفرد وقبيلته أو مجموعة انتمائه، وتحولت العلاقات بين الفرد ومجموعة انتمائه إلى علاقات طوعية، فيها يعيش الفرد بنوع من الاستقلالية النفسية والاجتماعية والاقتصادية. في عصر الفردانية انتشرت مصطلحات جديدة لم تكن من قبل، مثل الذات وتحقيق الذات، وحرية الرأي، وحقوق المواطن، ومصطلحات تصف الفرد في مراحل تطوره كالطفولة، والمراهقة، والرشد.

انسجامًا مع توجهنا المنظومي في فهم الثقافة، من الجدير هنا أن نلاحظ أن الانتقال إلى الفردانية قد حصل بشكل تدريجي، من خلال التفاعل متعدد الاتجاهات والمتزامن بين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية. ظهور حركات التحرر البروتستانتية، والفلسفات الإنسانية التنويرية والتحررية، وانطلاق الثورة الفرنسية، دفعا مركب التغيير في المنظومة الاجتصاسية في أوروبا نحو التحرر من العبودية والاستغلال الذي ساد الحياة الإقطاعية. كما أن هذا التطور الاجتصاسي والفكري الذي جاء بالتكنولوجيا وسوق العمل، وتوقّر مؤسسات الدولة التي تخدم المواطن، دفع مركب التغيير في النظام النفسي للفرد نحو الاستقلالية، وهذا انعكس في تطورات ذات دلالة في العلاقات الاجتماعية، وفي منظومة الأسرة. ورافقت هذه التطورات المتشعبة والمتشابكة تغيرات ثقافية في القيم والمثل العليا وأنماط التفكير والعادات. كل هذه التحركات المنظومية تفسر انتقال المجتمع الغربي من الإقطاع والقبلية إلى الليبرالية والفردانية.

يشير إريك فروم إلى أنه، إضافة إلى تحرر الفرد في عهد الفردانية من التعلق والتبعية لسلطات العائلة والقبيلة والكنيسة، وتمكنه من تأسيس شخصية مستقلة تتمتع بالحرية،

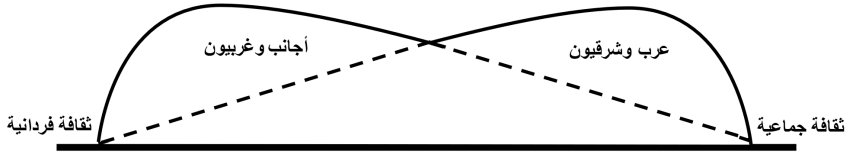
وما رافق هذا التطور من نهضة ثقافية وعلمية واقتصادية، فإن عهد الفردانية لم يكن وردياً بالكامل، فمع الحرية التي شعر بها الفرد في إدارة شؤونه الخاصة ضمن نظام الدولة، وبعد انتهاء عصر الإقطاع، استمرت الطبقة، وبقي معظم المواطنين واقعين تحت سيطرة رؤوس الأموال والشركات الكبيرة التي تتحكم باقتصاد البلاد وسياستها، وبالتالي السيطرة في الحياة الاجتماعية والثقافية في الدولة. هذه القوى أصبحت تتحكم بشكل غير ظاهر بكل نواحي الحياة في الدولة، وأصبحت بمثابة «الدولة العميقة» التي تدير شؤون مؤسسات الدولة الرسمية في الخفاء. هذه القوى أصبحت تتحكم باقتصاد الدولة، وبالتالي بمستوى معيشة الفرد، ومستوى الخدمات التي يستطيع شراءها لنفسه ولعائلته، كما سيطرت، بشكل شبه كامل، على وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والعلمية كالمدارس، والجامعات، ومراكز الأبحاث، وبالتالي سيطرت على وعي الناس وعلى قناعاتها وسلوكها، وحتى على مواقفها السياسية لتصب في مصلحة هذه القوى. لذلك، أشار عالم النفس فروم إلى أن هذه الحرية في الدول الغربية هي حرية وهمية، يرافقها الكثير من السيطرة والقمع غير الظاهرين. كما حولت الناس إلى مجرد مستهلكين للمنتجات، من خلال تعرضهم يومياً لحملات الدعايات التجارية، التي تلتف على وعيهم وتوجههم نحو صرف أموالهم على شراء ما يلزمهم وما لا يلزمهم لزيادة أرباح شركات الإنتاج وأصحاب رؤوس الأموال. حتى أن التربية والتعليم الأكاديمي حول الإنسان إلى منتج أو سلعة، تعلمه كيف يسوق نفسه ليتم قبوله في سوق العمل. وبهذا الصدد، كتب فروم كتابين مهمين: «الهروب من الحرية» (Fromm, 1965) الذي شرح فيه الأثمان التي يدفعها الإنسان الغربي لهذه الحرية الوهمية، والتي جعلته مستهلكاً للمنتجات وخاضعاً للإعلام والإعلانات التجارية، بينما يعيش حالة الوحدة والعزلة والاعتراب والعجز. وكتابه الآخر «الكينونة والامتلاك» (Fromm, 1976) الذي شرح فيه كيف تحولت قيم الإنسان الغربي نحو القيم المادية والامتلاك والاستهلاك على حساب كينونته وقيمه الإنسانية.

هناك أدبيات عديدة وصفت ملامح الشخصية الفردية الغربية، وأهمها أنها شخصية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن سيطرة العائلة أو المجتمع أو المؤسسات الدينية، إلا أن الفرد يبقى خاضعاً بالكامل لقوانين الدولة ولمصلحة المنظومة الرأسمالية. التربية السائدة في الغرب تشجع الأطفال على تكوين ذات مستقلة، ورأي مستقل، واتخاذ قرارات بناء على تفكير كل منهم، وعلى المنظومة القيمية التي طورها لنفسه، طالما أنها لا تضر بأمن الدولة، أو مصالح الطبقة الرأسمالية. التنشئة التربوية والاجتماعية في الغرب تركز على أهمية تحقيق الذات والمصلحة الفردية على حساب الاهتمام بمجموعة الانتماء، وعلى التخطيط واستغلال الوقت من أجل تحقيق المكاسب الشخصية. ومع هذا التوصيف التعميمي، يجب الانتباه إلى أن المجتمع الغربي ليس متجانساً، بل ويشمل مجموعات لا

يتمتع أفرادها بشخصية مستقلة منهم مجموعة المورمونيون في أميركا، واليهود الحريديم في أوروبا، ومجموعات إثنية أخرى كالغجر، وغيرهم من الجماعات التي يخضع فيها الفرد لنظام المجموعة. كما أن هذا المجتمع الفردي لم يتحرر تمامًا من منظومة الضبط والرقابة الاجتماعية، وبخاصة من خلال المدارس، التي لم تتحرر تمامًا من التعامل مع طلابها وفقًا لمتطلبات ومستلزمات المنظومة الاقتصادية والثقافية، التي تعمل على إيصال طلابها إلى الانخراط والتأقلم في المنظومة الاجتماعية السائدة وفق متطلبات السوق وحاجاته. من المهم الإشارة، هنا، إلى أن هذه المميزات هي نسبية ومتغيرة وليست قاطعة، وبخاصة أن المجتمع الغربي يتأرجح بين القيم الليبرالية السائدة التي ترافق هذه الصفات كما هو الحال في أميركا، وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية التي تدفع نحو الاهتمام بالآخر كما هو الحال في الدول الإسكندنافية مثلًا.

التطور الاجتماعي الذي حصل في أوروبا وشمال أميركا، والذي جاء بالفردانية، لم يتم في معظم مناطق العالم الأخرى، بما فيها العالم العربي الذي لم يتم فيه فصل الدين عن الدولة، ولم تُقم فيه دولٌ ديمقراطية ترعى شؤون مواطنيها وحاجاتهم، وعليه، بقي بقاء الفرد العربي متعلقًا بمجموعة انتمائه (القبيلة، العشيرة، الحاملة، العائلة، الطائفة). هذا هو الحال في الدول العربية التي تخدم أنظمتها مصالح الفئة الحاكمة وأصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يبقي المواطن متعلقًا بمجموعة انتمائه، ويكرس المبنى الجماعي القبلي فيها (Collective).

حين نصف الثقافات بالفردانية أو الجماعية، لا بد من الانتباه إلى أن الثقافات لا تنقسم بشكل قاطع بين هاتين الثقافتين، بل هي تتوزع على امتداد بين هذين الطرفين، فمنها الأقرب إلى الطرف الفردي، ومنها الأقرب إلى الطرف الجماعي، ومنها ما يقع في منطقة ما على الامتداد بين الطرفين. كما أن تموقع أبناء الثقافة الواحدة لا يكون في نقطة محددة على هذا الامتداد، بل يتوزعون على أكثر من نقطة في الامتداد. يمكننا القول إن «الشخصية العربية» اليوم هي أقرب إلى الثقافة الجماعية منها إلى الفردانية، بحيث بقي الإنسان العربي يميل، إلى حد كبير، إلى التعلق عاطفيًا واجتماعيًا واقتصاديًا بقبيلته أو حمولته أو عائلته أو طائفته، وذلك في الأساس لأن العربي لا يعيش في ظل دولة مواطنين، إضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية أخرى. ومع هذا، فإن هذا التوصيف لا ينطبق بدقة على جميع العرب، لأنه، كما قلنا، هنالك تباين في درجة الفردانية والجماعية بين عربي وعربي آخر، وهناك عرب يتمتعون بشخصية مستقلة يديرون فيها قراراتهم بمعزل عن سلطة العائلة والعادات والدين، ويتموقعون في نقطة قريبة من الطرف الفردي، وبخاصة من فئات الشباب والمثقفين.



من الجدير ذكره، الإشارة إلى أن المجتمع الفردي ليس أرقى وليس أفضل من الجماعي، إنما هما نمطان متعلقان بالنظام السياسي: دولة المواطنين التي تتيح الفردانية، أو غياب دولة المواطنين الذي يجعل التعلق بمجموعة الانتماء ضرورة بقائية. كما أن الطريق إلى الحدثة والتطور العلمي والاقتصادي، لا يمر حتما عبر الفردانية، بل يمكن أن يتم، أيضاً، دون التخلي عن المبنى الجماعي للمجتمعات، وهذا ما نراه في دول الصين وماليزيا واليابان وكوريا التي تتمتع بدرجات عالية من الحدثة والتطور ضمن منظومة ثقافية جماعية. لذلك، فطريقنا نحو الحدثة والتطور لا يحتم تفكيك المباني الجماعية والسير نحو الفردانية، بل يتطلب تطوير هذه المباني وتحديثها لتلائم متطلبات العصر وحقوق الإنسان.

مميزات الثقافة الجماعية نسبة إلى الفردانية

في الفترة التي انتقلت فيها أوروبا من انحطاط القرون الوسطى إلى عصر النهضة، انتقل فيها العالم العربي من مرحلة الازدهار والانتشار إلى مرحلة الانحطاط، حين بدأ يتفكك ويضعف من الداخل، نتيجة صراعات داخلية، وبدأ يتعرض لسيطرة قوى أجنبية لم يستطع الصمود أمامها. هكذا تخلفت المنظومة الثقافية العربية وتكلست، عما حصل في أوروبا في أواخر عصر النهضة، وبخاصة ما يتعلق بفصل الدين عن الدولة، وإقامة دول ترعى شؤون المواطنين. هكذا بقي المجتمع العربي في إطار الثقافة الجماعية-القبلية، وبقي فيها الفرد متعلقاً بالقبيلة (أو عشيرة أو حمولة)، خاضعاً لسلطتها ومصحتها وإرادتها وقيمها وعاداتها. ضمن هذه العلاقة بين الفرد والقبيلة، يهنأ الفرد من دعم القبيلة المادي والمعنوي، ويحظى بالرعاية والأمان والانتماء (وهي الحاجات الأربع الأولى حسب هرم ماسلو) بشرط أن يتخلى الفرد عن حرّيته الشخصية وتحقيق ذاته الفردية (الحاجة الخامسة في هرم ماسلو).

لا بد، هنا، من الإشارة إلى أنه لا توجد ثقافة جيدة وثقافة رديئة بمعزل عن المنظومة الاجتماعية التي تطورت فيها، وعليه لا يمكن تفضيل الثقافة الفردانية على الجماعية بالمثل. الثقافة الفردانية ملائمة لدولة رفاة ديمقراطية فصلت الدين عن الدولة، وتقوم برعاية شؤون المواطنين. الثقافة الجماعية ملائمة لمجتمعات تغيب فيها دولة المواطنين، أو لمواطني دول دكتاتورية لا ترعى شؤون مواطنيها، فتبقى هذه الرعاية تقع على عاتق القبيلة أو العشيرة أو الحمولة. في هذه الدول، يكاد ينحصر الرخاء والازدهار على النخبة، وبخاصة في المدن، بينما يعتمد عامة الشعب على القبيلة في رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم، وليس على الشرطة وقانون الدولة، ويعتمدون في توفير المسكن ومصدر الرزق على القبيلة، وليس على وزارة الإسكان أو وزارة العمل. هذا التعلق الجماعي يفسر الالتزام الحتمي بما تقتضيه مصلحة مجموعة الانتماء، وبالتالي مشاركة جميع أبناء المجموعة في الاشتباكات القبلية والحمائلية في هذه المجتمعات.

من الطبيعي أن يرافق هذا التعلق القبلي بين الفرد والقبيلة، تعلقاً نفسياً واجتماعياً وأخلاقياً، يلزم الفرد بالامتثال والانصياع لإرادة القبيلة وقيمها وسلطانها. إنها علاقة موازية لعلاقة المواطنين مع دولة المواطنين الموجودة في الغرب. كذلك هناك توفراً الدولة الحاجات البقائية للمواطن مقابل المشاركة في اقتصادها من خلال العمل ودفع الضرائب، ومن خلال الالتزام بقوانينها. كلتا المنظومتين: دولة المواطنين، والقبيلة، متشابهتان في علاقتهما مع الأفراد، وكناتهما تفرضان الطاعة وتعاقبان أي سلوك فردي يهدد تماسك وأمن الدولة أو القبيلة. الفارق الأساسي بينهما هو في المرجعية التي تعتمد عليها كل منظومة. منظومة الدولة تعتمد مرجعيتها على الدستور والقوانين التي يستنها البرلمان، وهي خاضعة بمعظمها للنقاش والتغيير، بينما القبيلة تعتمد مرجعية شيخ القبيلة المعتمدة على العادات والتقاليد والعرف، وهي غير خاضعة للنقاش أو التغيير.

في مقارنة الثقافة الفردانية السائدة اليوم في أوروبا وشمال أميركا وأستراليا، مع الثقافة الجماعية السائدة في أفريقيا وآسيا وجنوب أميركا، بما فيها الدول العربية، يتفق كثير من الباحثين (Dwairy, 1997, 2015; Phinney & Rotheram, 1987; Kagitcibasi, 1996) على أربعة فوارق رئيسية بين الثقافتين كما هو ظاهر في الجدول أدناه. تحاشياً للتشخيص الثنائي القطعي، من المفضل أن يتم وصف هذه الفوارق من خلال أربعة محاور تبين الفوارق بين الثقافتين، وأيضاً تبين الفوارق الفردية داخل كل ثقافة.

الثقافة العربية	الثقافة غير العربية والعربية
علاقات مساواة وحوار	انضواء في مبنى سلطوي هرمي وطاعة السلطة
فردية واستقلالية ومنافسة	هوية جماعية وتعلق متبادل
مسؤولية شخصية وفعل من أجل تحقيق إنجازات	سلبية وقبول الأمر الواقع وإلقاء المسؤولية على عوامل خارجية
علاقات اختيارية فيها تعبير ذاتي مباشر	علاقات ملتزمة ورسمية تجري وفق الأصول على عوامل خارجية

هذه المحاور نسبية، تميل فيها الثقافة العربية إلى السلطوية والجماعية والسلبية والانضباط، أكثر من ميلها إلى الليبرالية والفردانية والمسؤولية الشخصية والتعبير الذاتي. بينما تميل الثقافة الغربية للاتجاه المعاكس. طبعًا لا تخلو المجتمعات العربية من علاقات مساواة وفردية ومسؤولية شخصية وتعبير عن الذات، إلا أن هذه الأوصاف تبقى محصورة في أقلية معينة ذات طابع ثقافي واقتصادي معين، وفي الأساس في المدن.

فيما يلي سنأخذ هذه الفوارق الثقافية بتفصل أكبر، ونصّفها في حالاتها السائدة، وبخاصة في الأرياف، علما أنها غير ثابتة، ولا تنطبق على الجميع بهذه الحدة نفسها، وبخاصة في المدن، وإن كان هناك نوع من التريف المرافق للهجرة إلى المدن من جهة، وتمدن الريف من جهة أخرى.

مبنى سلطوي هرمي

يعيش الإنسان العربي المعاصر في إطار مبنى سلطوي هرمي ذي طابع ذكوري، يخضع فيه الصغير للكبير، والمرأة للرجل، والأجير لمشغّله. ويخضع الأولاد لسلطة العائلة والمعلمين والمدرسة التي تمثل لسلطة المجتمع المتمثلة بقيمه وعاداته، والتي تخضع هي، أيضًا، للسلطة الدينية والسلطة السياسية. العلاقة داخل هذا المبنى السلطوي هي علاقة إملاءات من جهة، وطاعة وخضوع دون ممارسة الإرادة الفردية من جهة أخرى. هذا المبنى السلطوي لا يبقي مكانًا للحوار أو المطالبة بالحقوق كما يجري في الغرب بين الأبناء والوالدين في العائلة الغربية، أو بين الطلاب والمعلمين، أو المواطن والسلطة السياسية، أو بين الأحزاب السياسية (السورطي، 2009؛ حجازي، 2016؛ دويري، 1997؛ شرابي 1993).

يصف مصطفى حجازي (2016) في كتابه التخلف الاجتماعي: مقدمة في سيكولوجية الإنسان المقهور، علاقة الآباء للأبناء على أنها «حب تملكي، فيه الأب يمتلك الأم والأولاد، يحميهم ويعيلهم، ولكنه يقرر مصيرهم وتوجهاتهم الحياتية. الأم تحب أبناءها، فتقدم نفسها لهم، لكن شريطة أن تحتفظ بسيطرة خفية عليهم، ومن خصائص هذا الحب التساهل في كل شيء ما عدا الرغبة في الاستقلال والتفرد». وفي كتاب «السلطوية في التربية العربية» للباحث يزيد عيسى السورطي (2009)، وصف التربية السائدة في المدارس العربية بأنها تدعو للخضوع التام للسلطة، بدلاً من التركيز على الحرية، وأن جذور هذه التربية تمتد في البنية الثقافية والاجتماعية العربية التقليدية، التي تخشى إطلاق القوى الإبداعية وتكرها وتحاول كبتها وتشجع الانقياد والامتثال والإذعان والاتكال والتقليد والمحاكاة، وتعمل على التكيف والاندماج ضمن البنى الاجتماعية القائمة بغض النظر عن سلبياتها.

المبنى السلطوي يفرض الامتثال القسري لسلطة العائلة والمجتمع، وهو سائد في جميع الدول العربية. هناك أبحاث كثيرة جرت في العقود الأخيرة في أنحاء العالم العربي تبين أن غالبية الأبناء والبنات يبررون ممارسات أهلهم السلطوية، الأمر الذي يبين أنهم يتماهون مع سلطة العائلة، ويتبنون فكرها وقيمها ونهجها؛ أي أن شخصيتهم غير مستقلة، بل شخصية جماعية وليست فردية (Dwairy, 2004; Dwairy, Achoui, Abouserie, & Farah, 2006).

وفي بحث آخر شاركت به، قمنا بفحص مدى تماهي الشباب والكبار من الجنسين، مع القيم القائمة للحرية الفردية (Ibrahim & Dwairy, 2016)، وشمل البحث 549 شخصاً نصفهم ذكور ونصفهم إناث، من بينهم 217 شاباً وشابة بعمر 16-17، و332 رجلاً وامرأة بالغين، تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة. لقد سألنا المشاركين عن رأيهم بأنواع مختلفة من الحريات المعطاة للإناث والمعطاة للذكور مثل:

- حرية اختيار الملابس.
- حرية العلاقات بين الجنسين.
- حرية اختيار المهنة.
- حرية العمل أو السكن خارج القرية أو المدينة.
- حرية المشاركة في حفلات عيد ميلاد مختلطة للجنسين.
- حرية مصادقة صديق أو صديقة من الجنس الآخر.

- حرية اختيار شريك أو شريكة الحياة.
- حرية النشاط في جمعيات وأحزاب سياسية.
- حرية التدخين في العلن.
- حرية تعاطي الكحول.
- حرية الأرملة أو الأرملة في الزواج مرة ثانية.
- حرية عدم الامتثال لقيم الشرف.
- حرية عدم الامتثال لتوقعات العائلة.
- حرية المس باسم العائلة وسمعتها.

في المجمل، تبين أن 82% من الكبار، رجالاً ونساءً، و52% من الشباب، ذكوراً وإناثاً، يتبنون القيم القامعة بهذه الحريات. الملفت في النتائج أن النساء كنَّ أكثر تشدداً تجاه حريات النساء من تشدهن تجاه الرجال؛ أي أنهن أتحن حريات للرجال أكثر مما أتحن لأنفسهن. فمثلاً، أبدت النساء تسامحاً مع زواج الأرملة، إلا أنهن عارضن بشكل شديد زواج الأرملة. ومن جهة أخرى، أظهر الرجال تشدداً أكبر تجاه حريات النساء، من تشدهم تجاه أنفسهن. فهم يتيحون لأنفسهم ما لا يتيحونه للنساء، ما يؤكد أن الطابع الذكوري لمجتمعنا ما زال قائماً. في مقارنة مواقف الشباب ومواقف البالغين، يتبين كما هو متوقع أن الكبار كانوا أكثر تشدداً من الشباب، الأمر الذي يؤكد أن النظام السلطوي في تراجع ما، في بعض المجالات كالتيعليم، والمهنة، والنشاط الاجتماعي، لكنه بقي متشدداً بما يتعلق بالشرف واسم العائلة وبالعلاقات بين الجنسين.

على الرغم من التغييرات الحاصلة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وانكشاف المجتمع العربي على الثقافة الغربية، من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، فإن درجة السلطوية والامتثال للسلطة الاجتماعية لم تواكب هذا التغيير، وإن كانت في تراجع ما.

هوية جماعية

في إطار المجتمع الجماعي، تكون الهوية الفردية غائبة أو مغموسة في الهوية الجماعية. الانتماء والولاء والمحافظة على مصلحة وتماسك مجموعة الانتماء (القبيلة، أو العشيرة، أو الحمولة، أو العائلة الممتدة، أو الطائفة) يعلو في أهميته على مصلحة الأفراد ورغباتهم وأهوائهم، وعليه، فلا تتطور شخصية فردية منفردة، بل تبقى الشخصية جماعية: رغبات

الفرد ورأيه وقيمه فيها تكاد تطابق رغبات مجموعة انتمائه ورأيها وقيمتها. في مناقشة الأفراد في المجتمعات الجماعية حول رغباتهم أو رأيهم، يصعب التمييز بين رغبات الفرد ورأيه عن رغبات مجموعة انتمائه ورأيها. حتى هوية الفرد في هذه المجتمعات، تعتمد على أصله وانتمائه العائلي، وليس على مميزاته وكفاءاته وإنجازاته الشخصية. فيكفي أن تلتقي بشخص وتعرف عائلته أو والديه، يتكون لديك شعور بالقرب منه، وبأنك تعرفه وتعرف هويته، حتى لو لم تعرف شيئاً عن صفاته الشخصية، أو كفاءاته، أو إنجازاته، أو إخفاقاته.

في هذه المجتمعات الرقابة الاجتماعية بين الناس، تشكل آلية أساسية لانضباط الأفراد ومنع انحرافهم عن العادات والقيم الاجتماعية الجامعة. وعليه، يهتم الناس بالمحافظة على سمعتهم وسمعة عائلتهم من جهة، وبمراقبة الآخرين من جهة أخرى. الجميع خاضع للرقابة الاجتماعية ويخشاه، وفي الوقت نفسه يقوم بمراقبة الآخرين وإصدار الأحكام عليهم، وهكذا يضيّق حيز الحرية والحياة الشخصية الخاصة. فالجميع يتدخل بالجميع، وأي سلوك فردي، يؤثر على سمعة ومكانة مجموعة انتمائه، وأي بلاء يقع على المجموعة يقع أيضاً على كل فرد فيها.

الهوية الجماعية لا تقتصر على انتماء الفرد لمجموعة انتمائه، بل للمكان الذي نشأ فيه، والذي قلّما يمكن هجره. المكان يشكل جزءاً من الهوية الفردية والجماعية، وإن حصل أن انتقل الفرد أو عائلته إلى مكان آخر، فغالباً ما يحمل معه اسم المكان ليصبح اسمه واسم عائلته. وهكذا فهناك عائلات كثيرة هجرت مكان نشأتها فحملت اسمه كعائلات النابلسي، والقدسّي، والنصراوي، والسلفيتي، والكركي، والحلبي، ... وغيرها.

بينما التخلي عن الانتماء لمجموعة الانتماء أو للمكان في الشرق يعتبر نوعاً من «الخيانة» المشينة، يتمتع الناس في الغرب بحرية شخصية تحررهم من الالتزام بمجموعات انتمائهم أو عائلاتهم أو البقاء في المكان الذي نشأوا فيه. وهكذا ينتقل الناس خلال حياتهم بين بلد وبلد آخر بحسب فرص العمل أو ارتباطات اجتماعية أو عاطفية. ليس أن الناس في الغرب لا ينتمون لمجموعات أو للمكان، لكن انتماءاتهم تكون خاضعة لاختياراتهم الشخصية وليست انتماءات حتمية ومحكومة بالعرف والتقاليد. يختار الفرد في الغرب أن ينتمي إلى نادي غولف، أو فرقة كورال، أو كنيسة، ويكون انتماؤه طوعياً وقابلاً للتغيير، دون أن يعتبر ذلك خيانة، وحتى دون الحاجة إلى تبرير أو تفسير نفسه للآخرين.

على الرغم من التمدن وانكشاف العالم العربي اليوم للنظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي، وخاصة الغربي، على الرغم من الانتقال من الأرياف إلى المدينة، ما زال الانتماء

القبلي الضيق سائداً ويفوق الانتماء إلى الدولة أو القومية العربية. يعيش المواطن في الدول العربية اليوم في حالة اغتراب عن الدولة ونظامها ومؤسساتها، متمسكاً بانتماؤه لمجموعة انتمائه. حتى العائلات التي انتقلت إلى المدن العربية الكبرى كالقاهرة، أو بيروت، أو رام الله، أو الناصرة، ما زالت بمعظمها تتكاتف على أساس عائلي، وتسودها عقلية «نحن» و«هم» بالمعنى الضيق للانتماء. حالة اغتراب المواطن عن الدولة تظهر بشكل أعمق لدى الأقليات القومية أو الدينية أو الإثنية التي تعيش في نظام عربي يهمله المحافظة على بقائه وعلى مصالح المقربين منه.

هناك مجتمعات جماعية استطاعت المحافظة على المبنى الجماعي، إلا أنها وظفته لبناء الدولة كما هو الحال في ماليزيا واليابان مثلاً. لقد نجحوا في تثقيف المواطنين وتوعيتهم بأهمية الانتماء للمجتمع وللدولة، بفضل أداء الدولة الذي فيه اهتمام حقيقي بمصالحهم ومستقبلهم، دون تفكيك المبنى الجماعي والتقليل من قيم الولاء والطاعة. في اليابان، مثلاً، هناك شعور حقيقي بالانتماء لمكان العمل، شركة، أو مصنعاً، أو حقلاً زراعياً، لأن مكان العمل يهتم بشكل حقيقي بالقضايا الشخصية للعاملين فيه، وبالحفاظ على حقوقهم. وهكذا استبدلت المنظومة الاقتصادية والثقافية في اليابان، البنى العائلية التقليدية، وأضعفت دورها في رعاية الفرد وانتماؤه.

سلبية الأمر الواقع وقبوله، وإلقاء المسؤولية على عوامل خارجية

يقع الفرد في المجتمعات الجماعية والسلطوية تحت سيطرة القبيلة أو مجموعة الانتماء، وبالتالي يكون مصيره متعلقاً بالمجموعة. هو يمثل لإرادتها وفق مصالحها وقيمها وعاداتها، ويساهم في اقتصادها وفي حمايتها، مقابل أن يحظى بالانتماء والدعم والحماية. في هذا المبنى الجماعي، يمثل الناس للتراث والعرف والتقاليد، فلا مجال للحوار أو الجدل أو إبداء الرأي، فينحصر تفكير الفرد في حفظ التقاليد والقيام بالواجب.

حين يكون سلوك الفرد غير نابع من إرادته، وإنما تنفيذاً لإرادة سلطة المجتمع الجماعي، وحين تكون علاقة الأطفال بوالديهم، والطلاب بمدرسيهم، والموظفين بمديريهم، والعمال بمشغليهم، علاقة طاعة، فيكون من الطبيعي ألا ينسب الفرد واقعه إلى أدائه ومسؤوليته الشخصية، لأنه لم يقرر بنفسه ماذا يفعل؟ وإنما على أساس عوامل خارجية يسميها «الظروف». الظروف الخارجية في مجتمعنا هي «الفاعل» الذي يفسر الفقر والثرء، المرض والصحة، الفشل والنجاح، وكل شيء. كلها تنسيبات خارجية يعنى فيها المرء نفسه من أي مسؤولية. يضاف إلى ذلك سيطرة الفكر الديني والقدري السائد في مجتمعنا العربي، الذي، أيضاً، ينسب كل شيء لمشئته الله والقدر، وبالتالي يبقى الإنسان ضمن

هذا الفكر، عاجزاً ومتلقياً يشكر ربه على حاله مهما كان. هذا ما دفع عمر بن الخطاب إلى تنبيه الرجل الذي يدعو لشفاء جَمَلِه دون أن يفعل شيئاً لشفاؤه، فقال له «هلا جعلت مع الدعاء شيئاً من القطران؟».

الملفت في الأمر أن هذا التنسيب الخارجي والتهرب من المسؤولية الشخصية يسري ليس على الفئات الضعيفة أو المستضعفة فحسب، بل، أيضاً، على الفئات القوية والمسيطرة. الوالدون ينسبون مشاكل أولادهم للمدرسة والمجتمع والظروف أو لطبيعة هذا الجيل. مديرو المدارس يفعلون الشيء نفسه، وينسبون المشاكل للمعلمين، وللأهل، وللطلاب، وللوزارة، وغيرهم. حتى رؤساء الأحزاب والفصائل والمسؤولون في السلطة الفلسطينية ينسبون واقع مجتمعنا بشكل حصري للاحتلال.

تغيب الإرادة والمسؤولية الشخصية هي أكذوبة لا تناسب حتى أقسى الظروف. لنأخذ، مثلاً، المجتمعات الفقيرة، حيث نرى الناس فيها تواجه الفقر بطرق مختلفة، تتراوح بين الاستسلام والندب، وبين المبادرة لفعل شيء والنجاح في تحسين الوضع الاقتصادي. ولنأخذ مثلاً آخر: احتراق بيت بسبب خلل كهربائي؛ هذا ظرف قاهر بالطبع، ومع هذا نرى أن طرق المواجهة يمكن أن تتراوح بين الاكتئاب والانطواء و«الندب»، أو التحرك لتصليح ما يمكن تصليحه، والعيش فيما تبقى منه، أو تجديد حياة الأسرة في بلد جديد. الظروف تفعل فعلها بشكل حصري فقط على الجماد، أما على الإنسان، ففعل الظروف يحددها عقل الإنسان وقدراته وإرادته.

صحيح أن الظروف والعوامل الخارجية قائمة وفاعلة دوماً، لكن عزو كل شيء للظروف إنما يحولنا إلى جماد لا يملك عقلاً ولا إرادة، وإلى ضحية سلبية متلقية. بينما الحقيقة هي أن علاقتنا بالظروف هي علاقة جدلية، تؤثر فينا ونستطيع التأثير فيها، لو أخذ كل طرف دوره في موقعه في هذه الجدلية. إذا قلنا أن المبنى السلطوي والجماعي ولّد السلبية والاتكالية وغياب المسؤولية الذاتية، نستطيع أن نقول إن هذه السلبية والاتكالية التي تجذرت في ثقافتنا أصبحت اليوم عاملاً رئيسياً في استمرار المنظومة السلطوية؛ الاجتماعية والثقافية والسياسية.

علاقات منضبطة وخاضعة للأصول

العلاقات بين الناس في مجتمع جماعي أو سلطوي تجري حسب الأصول المتعارف عليها والواجب والمُلزم، وليس بحسب الاختيار الطوعي أو الرغبة الشخصية. هذه المجتمعات تدعو لتكون «مع أخيك على ابن عمك، ومع ابن عمك على الغريب»، وهكذا تحدد

طبيعة بناء العلاقات بحسب علاقات القربى والانتماء. فالعلاقات بأغلبها، وليست كلها، هي علاقات عائلية أو قبلية وليست شخصية. إذا كنت صديقاً لشخص ما، فعليك أن تقيم علاقة مع عائلته، وإن كانت هناك علاقة بين العائلات، فهذا يلزم جميع أفراد العائلتين ليقموا علاقات بينهم. وإن كان هناك عداً بين عائلتين، فيحظر على أفراد العائلتين إقامة أي صداقة أو علاقة فيما بينهم. الأصول والواجب يحتم على الناس المشاركة، بشكل محدد، في الأفراح والأفراح. ويحدد زيارة صلة الرحم في المناسبات وغيرها. الخروج عن الأصول والواجب في العلاقات يعني في هذه المجتمعات نوعاً من العداً أو الرفض غير المقبول.

التعبير الشخصي عن المشاعر خاضع هو، أيضاً، للتقاليد والعرف والمقرّ اجتماعياً. منذ الطفولة يتم توجيه الأطفال نحو التعبير عن المشاعر بشكل محدد، ومنع التعبير عن مشاعر أخرى. إبداء الخوف لدى الأطفال الذكور يلقي تعبيراً أو سخرية، وإبداء الشجاعة والقوة لدى البنات لا يلقي استحساناً. كثيراً ما يعبر البالغون عن مشاعر شوق أو تقدير أو تعاطف مع فرح أو ألم أو حزن، إلا أن هذه التعبيرات تأخذ شكل القوالب الجاهزة وفق ما يتطلبه الواجب والأصول، وليس بالضرورة وفق ما يشعرون به حقاً. هكذا يأتي التعبير عن المشاعر رسمياً، وغير شخصي، وليس، بالضرورة، حقيقةً.

ضبط التعبير عن المشاعر لا يقتصر على العلاقات، بل يظهر، أيضاً، في الأدب والفن. فالشاعر العربي يعبر عن مشاعره وهو مقيد في إطار العروض والقافية وأشكالها المقيّدة والمتشددة. والدبكة التي هي تعبير حركي عن الذات تخضع لحركات تكرارية ورتبية يقودها اللوّاح الذي يسير في رأس صف الدبكة. حتى فن الرسم العربي، أو الذي يسمى «أرابيسك»، هو زخرف من التكرار الدقيق لأشكال تتكون من خطوط مستقيمة وخاضعة لتخطيط محدد. إذن، حتى تعابير الشعر والرسم والحركة خاضعة للقيود والقواعد وللدقة في الحركة أو الرسم، ويكاد يخلو من انطلاق تلقائي للمشاعر أو الحركة. وهذا مختلف عن الفن التعبيري الغربي أو التجريدي أو السريالي الذي يتيح التعبير عن المشاعر والأفكار الواعية، وحتى اللاواعية منها، دون قيود تقريباً. ليس أن الفن الغربي يجري دون قيود، بل إنها قيود تترك مجالاً للتعبير الفردي، فمثلاً قائد الأوركسترا يقود الفرقة الموسيقية، لكنه، بخلاف عن اللّواح في الدبكة العربية، يعطي لكل عضو فيها دوره الخاص والمميز. في العقود الأخيرة، يمكننا أن نشهد ملامح تحرر وانطلاق في الشعر الحديث المحرر من القافية، وفي الرقص التعبيري، وأنواع الرسم الحديث. وهذا نتيجة عملية التثاقف وتعرض مجتمعاتنا على الثقافات الأخرى.

من المهم التأكيد على أن جودة الثقافات تقاس بمدى ملاءمتها للمنظومة الاجتماعية

ووظيفتها في حياة الناس. الثقافة الغربية التي تميل إلى الفردانية تطورت في سياق اجتصاسي فرداني، وهي ملائمة له، والثقافة العربية التي تميل للجماعية تطورت في سياق اجتصاسي جماعي وسلطوي، وهي ملائمة له. في مراجعة ثقافتنا العربية في واقعنا الراهن، علينا تحاشي التعامل مع الموروث الثقافي العربي والإسلامي على أنه يصلح، كما هو، لإدارة حياتنا في الحاضر من جهة، وتحاشي اعتباره منتهي الصلاحية والتخلي عنه بالكامل من جهة أخرى. الثقافة العربية ليست منتجًا جامدًا وبإمكانه أن يتطور ليجاري التطورات الاجتصاسية المعاصرة.

كذلك في تعاملنا مع الثقافة الغربية الفردانية، يجب تحاشي نقلها إلينا بشكل أعمى من جهة، وتحاشي رفضها الشامل واعتبارها دخيلة وغير صالحة من جهة أخرى. هناك ضرورة لتفاعل، بشكل حكيم ونقدي، مع الثقافة الفردانية والاستفادة من التجربة الغربية في صياغة مشروعنا الثقافي. نحن بحاجة للانكشاف والتثاقف مع الثقافات الأخرى في العالم الغربي والشرقي، وتطوير الثقافة العربية في هذا الحيز الثقافي العالمي.



الفصل الثالث

تبلور الشخصية العربية في حيز الثقافة العربية

الثقافة هي منتج مركب ودينامي، فلا يمكن وصفه بلون واحد، بل يجب الانتباه إلى تعدد المضامين فيه، بل وحتى تناقضها أيضًا. ففي الثقافة العربية، يمكننا أن نجد مضامين الطاعة والإكراه والتعصب، وأيضًا مضامين تدعو إلى إعمال العقل والاجتهاد والحوار والتسامح والحرية. بكونها كذلك، لا يمكن اتخاذ موقف قاطع من الثقافة العربية كأن نرفضها كاملة بحجة أنها لم تعد صالحة للعصر الحالي، وفي الوقت نفسه، لا يمكن تبنيها بحذافيرها متجاهلين تطور المجتمع والحياة العصرية. معظم المفكرين المعاصرين، علمانيين وقوميين وإسلاميين، ذوو خبرات ثقافية واجتماعية بمناطق مختلفة في العالم العربي أمثال محمد أركون (الجزائر وفرنسا) ومالك بن نبي (الجزائر) وحسن حنفي (مصر) وفرج فودة (مصر) ومحمد عابد الجابري (المغرب) وجورج طرابيشي (سوريا وفرنسا) وأدونيس (سوريا ولبنان) وغيرهم، لم يتعاملوا مع الثقافة العربية والإسلامية بكونها منتجًا جامدًا، بل كمنتج تاريخي قابل لإعادة النظر والتطور. فهم لم يرفضوا الثقافة العربية والإسلامية برمتها، بل دعوا إلى إعمال العقل وملاءمتها للتغيرات الاجتماعية كمناسبة العصر.

هذا هو منهج هذا الكتاب، وهو منهج «التحليل الثقافي» نفسه الذي طورته في العلاج النفسي في كتابي (From psycho-analysis to culture-analysis (Dwairy, 2015)، والذي يفترض أن ضائقة الفرد النفسية متعلقة بمنظومة أخلاقية مهيمنة لديه (يمكن اعتبارها الضمير الشخصي) التي هي منتقاة من خلفيته الثقافية والدينية. لذلك، فالعلاج يتطلب تحليل ثقافة المعالج وكشفه على عناصر أخرى في خلفيته الثقافية نفسها، التي من شأنها تيسير التغيير في تعامله مع نفسه ومع محيطه، وبالتالي الخروج من الضائقة النفسية. إعادة النظر في الموروث الثقافي للفرد يجعله يعيد بناء نفسه وشخصيته من

جديد، وهكذا أيضًا إعادة النظر بهذا الموروث الثقافي العربي تجعل العقل العربي يعيد بناء نفسه ويتجدد.

أرجو تنبيه القارئ إلى أن مشروع هذا الكتاب ليس وصف الثقافة العربية والإسلامية بشكل بانورامي شامل، بل وصف أنماط التفكير والمواجهة المعيقة للنهضة، لذلك ستركز الكتاب في المضامين السلطوية التي تقيّد العقل وحرية التفكير والإبداع والتطور. هي عملية تشخيص لمشكلة معينة، تشبه تشخيص المرض في الطب. فحين يتم تشخيص مرض ما في عضو ما في الجسد كالكبد مثلاً، لا يعني هذا أن كل أعضاء الجسم ووظائفه مريضة، وهكذا فتشخيص العوامل المعيقة في الثقافة، لا يعني أن جميع مكونات الثقافة معيقة. ففي هذا الفصل والفصل الرابع الذي يليه سيتم التركيز على العوامل المعيقة التي هي العوامل السلطوية التي لا تترك مجالاً إلا لصواب واحد موروث، وفي الفصل الخامس والأخير سأعود لكشف المكونات الثقافية العربية والإسلامية المتيحة للتطور، تلك التي تؤكد دور العقل وحرية التفكير والحوار، والتي أدعو إلى تفعيلها من أجل تيسير التغيير والنهضة. لذلك، أرجو من القارئ ألا يتعامل مع هذا الفصل بشكل اختزالي بمنطق «لا تقربوا الصلاة»، دون إتمام الآية الكريمة لفهم المقصود.

لقد تبلورت الشخصية العربية في سياق تطورات اجتماسية مختلفة عمّا حصل في الغرب. وعلى الرغم من اختلاف تجارب الشعوب العربية في المناطق المختلفة، تبقى بعض العناصر المشتركة للغالبية الساحقة من الشعوب العربية، والتي في جوهرها الجغرافيا، والتاريخ، والنظام الاجتماعي والثقافي والسياسي المشترك.

لأسباب إجرائية، سأتطرق، في ما يلي، إلى كل عنصر من عناصر المنظومة الاجتماسية على حدة، وأرجو من القارئ مواصلة الانتباه إلى أن هذه العناصر تقوم بفعلها ليس على انفراد، بل بتفاعل ديبالكتيكي متعدد الاتجاهات مع بقية العناصر، ومع الشخصية العربية نفسها. لا يشكل أي عنصر من عناصر المنظومة سبباً للشخصية العربية، إذ أن بعض هذه العناصر وجدت بشكل متفرق ومغاير في مجتمعات أخرى، كالصين واليابان وماليزيا مثلاً، لكنها لم تنتج شخصية تُطابق الشخصية العربية، لأن ظهور هذه العناصر هناك جاء في إطار منظومة أو خوارزمية مختلفة عن المنظومة العربية التي جاءت بهذه الشخصية.

سلطة الصحراء

هناك أدبيات كثيرة تربط بين الطبيعة والجغرافيا وبين الشخصية أو الثقافة. فمثلاً، هناك أدبيات تربط بين طبيعة اليونان المؤلفة من نحو 6000 جزيرة متفرقة، وبين ممارسة

الديمقراطية في كل جزيرة بكونها محدودة السكان، ما يتيح النقاش واتخاذ القرارات في الجزيرة، وبالتالي ظهور الجدل في الفلسفة اليونانية. هناك أدبيات تربط بين طبيعة جبال التبت وبين الروحانيات التي ظهرت هناك، وأدبيات تربط بين طبيعة بلاد الأسيكو وثقافة الناس وشخصيتهم هناك. طبعًا، لا تشكل الطبيعة بحد ذاتها سببًا، بل عنصر من عناصر منظومة اجتماعية واقتصادية وسياسية (أو خوارزمية متكاملة تتبلور فيها هذه الثقافات).

على الرغم من اختلاف الطبيعة في مناطق الوطن العربي، مثلًا بين لبنان وسوريا من جهة، وبين السعودية وليبيا من جهة أخرى، يبقى الطابع الصحراوي هو الأساسي الذي يغطي نحو 80% من مساحة الوطن العربي، وما زال نحو رُبُع السكان فيه يعيشون حياة البداوة التقليدية حتى اليوم. يعود تاريخ معظم العرب، وراثتهم ودينهم إلى الجزيرة العربية، ذات الطابع الصحراوي، وإلى العراق والشام التي تشكل الصحراء جزءًا كبيرًا منها. مع انتشار العالم العربي وتوسعه من خلال الغزوات والفتوحات في القرنين السابع والثامن ميلادي، حمل هذا الانتشار ليس العقيدة الإسلامية واللغة العربية فحسب، بل تجربة الصحراء والبداوة أيضًا. لذلك، تحمل الشعوب العربية في وعيها ولا وعيها الجماعي في معظم المناطق تجربة الصحراء والبداوة.

أمران يميزان التجربة الصحراوية: رتابة الحياة، التي لا تستفز التفكير بالمحيط من جهة، وشح العطاء وقساوة العيش التي فرضت على الأعرابي التحمل والتأقلم مع هذا الواقع والترحال بحثًا عن الماء والكأ من جهة أخرى. هذه الطبيعة مختلفة عن الطبيعة في أوروبا أو البلدان الاستوائية، حيث إن الطبيعة متنوعة ودينامية، فيها الجبال والغابات والوديان والأنهار والبحيرات، والشتاء، والثلوج، وتقلبات الطقس، وتفتح الأزهار في الربيع، وسقوط أوراق الشجر في الخريف، ما يستفز التفكير لفهم حركة هذه الطبيعة المتباينة والتأقلم معها. في هذه الطبيعة، كان طبيعيًا أن يأتي هيرقليطس قبل قرون من الميلاد بمقولة «لا يخطو رجل في النهر نفسه مرتين»، دلالة على الفهم الدينامي للحياة. أما في الصحراء، فيكاد شروق الشمس ومغيبها وظهور القمر بأشكاله المختلفة يشكل التغيير الأساسي في حياة البداوة. من هنا، فالنشاط الذهني الذي تفرضه حياة الصحراء الرتيبة هو نشاط محدود، يكاد يقتصر على ملاحظة الأشياء الساكنة والتأمل فيها، وحفظ تفاصيلها بعيدًا عن الفهم التحليلي والدينامي للظواهر. هكذا تميز العقل العربي بحفظ الواقع الرتيب والانتباه لأقل التغيرات فيه، ما جعل العرب البدو يبرعون في اقتفاء الأثر. من هنا كان النشاط الذهني الأساسي هو الإبداع في اللغة وإطلاق عشرات التسميات على الناقة والفرس والسيف والأسد، فأغنوا اللغة بكم هائل من المفردات والأوصاف إلى أن وصل عدد الكلمات في اللغة العربية ما يقارب 12,000,000 كلمة، بينما عدد كلمات

اللغة الإنجليزية هو نحو 600,000 كلمة، والصينية 500,000 والفرنسية 150,000 كلمة فقط. كما انشغلوا بابتكار مبانٍ وأشكال وأوزان عديدة للقوائد التي تركزت في الأساس في الوصف والغزل والهجاء والمديح، دون أن يرافق ذلك زخم فكري أو فلسفي كافٍ يتعلق بفهم ديناميكية التغيير والتطور (الجابري، 1984).

في مقارنة قساوة الصحراء مع الطبيعة الغنية في أوروبا مثلاً، التي تتلاءم مع حاجات الإنسان، وتعطيه الخضار والثمار والماء والظل والجمال والحرارة المعتدلة صيفاً، وإن قست عليه ببردها في الشتاء فتعطيه الحطب ليستدفئ، فتكون هذه الطبيعة أما حنوناً ورؤوفاً تحتضن الإنسان وتستجيب لحاجاته، ما لا بد أن ينعكس على علاقة الإنسان مع هذه الطبيعة، وعلى نظرتة للحياة والعالم، وبالتالي تجعله فعالاً ومؤثراً وغير مستسلم. أما تجربة العربي في الصحراء، فهي تجربة قاسية، تثير القلق، وتجعله عاجزاً أمامها، فيكون منشغلاً في حماية نفسه من قساوتها، الأمر الذي ينعكس في نظرتة للحياة والعالم التي يغلب عليها العجز والاستسلام والتكيف مع الظلم، بما فيها الأنظمة الحاكمة الظالمة. صحيح أن هناك تجارب مارس فيها العرب سيطرتهم على الطبيعة، مثل بناء السدود في اليمن والعراق، لكنها كانت تجارب محدودة لم تصل إلى وجدان العرب في الأماكن الأخرى.

الحياة القاسية في الصحراء لم تكن ممكنة دون النظام القبلي والعصبة القبلية التي جعلت الأفراد ينظمون في نظام قبلي، ويعملون كجماعة على حفظ مصالح القبيلة في صراعها مع الطبيعة ومع القبائل الأخرى التي تصارع هي، أيضاً، على سبل البقاء والعيش في هذه الطبيعة القاسية. فنظام القبيلة هو طريقة بقاء شبه حتمية في هذا الواقع الذي يفرض على أفراد القبيلة الخضوع لسلطتها. إنها تجربة خضوع الأفراد، أيضاً، لسلطة القبيلة، وإن كانت لا تخلو من خبرات التحدي أمام القبائل الأخرى، وخبرات مواجهة مروءة وفروسية، إلا أن هذه الخبرات كادت تقتصر على الصراعات بين القبائل، والخلافات على المرعى والمياه في جو من العصبة القبلية. لقد كانت صراعات من أجل البقاء ليس فيها طابع ثوري ضد سلطة الطبيعة، أو سلطة القبيلة.

مع توسع الفتوحات الإسلامية إلى مناطق جديدة في بلاد الشام وشمال أفريقيا والأندلس، تطور نمط حياة زراعي، إلا أنه بقي بدائياً يعتمد على الري الطبيعي قروناً عدة، ويعتمد على نظام العائلة الموسعة والحمولة في الإنتاج الزراعي وحماية الأفراد، وهكذا أصبح بقاء العربي في الأرياف متعلقاً بالحمولة وخاضعاً لسلطتها، وإن كان الأمر مختلفاً في المدن الكبيرة كالكوفة، وبغداد، والقاهرة. نشهد في العقود الأخيرة تطوراً في مجالات الحياة المختلفة في الوطن العربي؛ أهمها الانتقال إلى المدينة، إلا أن أنماط التفكير

والعادات بطبيعتها لا تتغير مع تغير نمط الحياة والإنتاج إلا بعد مرور أجيال عدة على هذا التغيير، لذلك ترى العرب القاطنين في المدينة ما زالوا يديرون حياتهم بعقلية القبيلة (بركات، 1985، 1993، دويري، 1997).

سلطة القبيلة والنظام السياسي

لم تكن تجربة الصحراء التجربة الوحيدة التي ساهمت في نفسية الاستسلام والخضوع للسلطة في الشخصية العربية، وفي نظام القبيلة أو الحمولة، بل كانت تطورات تاريخية وسياسية صبّت في الاتجاه نفسه نحو الخضوع من جهة، والتكتل القبلي من جهة أخرى، وهذا ما سنراه في تطور السلطة السياسية من القبيلة في الجاهلية، مروراً بالدولة العربية الإسلامية، وصولاً إلى خضوع العرب لحكم أجنبي، وبعدها تقسيم الوطن العربي، بحسب اتفاقية سايكس بيكو، إلى دول عربية كما نعرفها اليوم. هكذا نرى كيف تتفاعل تجربة جغرافيا الوطن العربي مع تجربة التاريخ السياسي العربي في تأثيرهما على الثقافة العربية.

تسمية العصر الذي سبق ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي بالعصر الجاهلي، يوحى خطأً بأن الأعراب قبل الإسلام كانوا بدون فكر وثقافة، وذلك لتأكيد الجديد الذي جاء به الإسلام من عقيدة دينية وشريعة وأخلاق إسلامية. الحقيقة هي أن العصر الجاهلي لم يكن جاهلياً، بل كان مجتمعاً قبلياً تسوده العصبية القبلية، وعادات عنف كالثأر، ووأد البنات من جهة، إلا أن لهذا المجتمع كان وجه آخر تميز بنشاط تجاري نشط، وبالفرسية، والمروءة، والشهامة (عنترة ابن شداد) والكرم (حاتم الطائي)، وبحياة فكرية وأسواق ثقافية (سوق عكاظ)، وشعر وأدب (امرؤ القيس والمعلقات) من جهة أخرى. هناك إجماع بين الباحثين على أن القرآن لم يكن ينزل على صورته البيانية وبمعانيه البليغة والدالة، لو لم يكن العرب في ذلك الحين يفهمون هذا الكتاب.

بعد مرور نحو 14 قرناً ونيف على العصر الجاهلي، ما زال يعتبر العصر الجاهلي والقرآن الكريم المرجع الأساسي للغة العربية وألفاظها وقواعدها وبلاغتها. وإذا اعتبرنا اللغة وعاء للثقافة والفكر (Foucault, 1980)، فيمكننا أن ندرك أننا لم نتحرر اليوم بعد، إيجاباً وسلباً، من تلك الثقافة وذلك الفكر. فمن ناحية، حافظنا على اللغة والبلاغة والإبداع الأدبي لذلك العصر، لكننا، من ناحية أخرى، بقينا أسرى هذا الإرث اللغوي والأدبي والفكري دون أن نرتقي به إلى مستوى التطور العصري والتكنولوجي، وبقينا عالقين إلى حد كبير بالفكر القبلي والتعصب القبلي والثأر والصلح العشائري وتحقير المرأة. وما زلنا بعيدين عن

حرية الرأي والحوار وإعطاء شرعية للرأي الآخر وللإبداع والخروج عن القوالب التقليدية. وهنا نرى كيف أن منظومة اللغة تلتقي مع غياب دولة المواطنين في تكريسهما للعقل القبلي غير الليبرالي.

يقول الجابري في كتابه «العقل السياسي العربي» (1991) إن التجربة السياسية الوحودية الأولى التي تجاوزت القبيلة بعد ظهور الإسلام، جاءت بعد هجرة الرسول إلى المدينة وإقامة تحالف مع المهاجرين والأنصار واليهود، يحكمه اتفاق «الصحيفة» أو المعاهدة، لمواجهة قريش، فكان هذا أول نظام سياسي فوق-قبلي يمارسه العرب، ويوضح أسس التعامل الجديد بين القبائل والفئات الاجتماعية المختلفة. إلا أن النظام الاجتماعي الأموي والعباسي عاد ليكون قبليًا يتميز بثلاث ميزات على حد تعبير الجابري: القبيلة، والغنيمة، والعقيدة، وبالتالي غياب العقل المنطقي عن المنظومة السياسية. لهذا دعا الجابري إلى استبدال القبيلة بالأحزاب والتنظيمات المدنية، واستبدال الغنيمة بإقامة اقتصاد إنتاجي، واعتبار العقيدة مجرد رأي قابل للنقاش والجدل، وتأسيس نظام ديمقراطي وعقلاني.

على الرغم من أن الإسلام كان يطمح إلى تفكيك القبيلة وتأسيس دولة، فإنه يظهر مما جاء في مقدمة ابن خلدون ودراسات الجابري والهوراني، أن تأسيس الدولة الإسلامية لم ينجح في إلغاء نظام القبيلة، بل إن الدولة بنيت منذ العصر الأموي على أساس قبلي معتمدة اقتصاد الغنيمة الذي عمق الطبقة بين المقربين والمشاركين في الحكم وبين عامة الناس. أثناء حملات نشر الإسلام لم يُطلب من الأمراء وشيوخ القبائل التنازل عن مناصبهم وتفكيك النظام القبلي، بل طُلب منهم انضواء القبيلة برمتها تحت راية الإسلام، وهكذا كانت الدولة العربية الإسلامية، على حد تعبير الجابري، أشبه ما تكون باتحاد فيدرالي بين القبائل، حسب مفاهيم عصرنا. كذلك التجنّد للجيش وتوزيع المناصب وتوزيع الغنائم، وحتى الخلافة الراشدة نفسها جرت فيها اصطفايات وتوازن قوى قبلية، بعدها تأسست الدولة الأموية نسبة إلى بني أمية، أحد فروع قبيلة قريش. بعد تأسيس الدولة العربية الإسلامية استمرت الصراعات القبلية بداخلها، ومع استمرار توسعها وانضمام شعوب غير عربية إليها، توسعت الصراعات بين العرب وغير العرب، وتم تأسيس الدولة العباسية، أيضًا، على أساس قبلي، وبعدها بدأ تفكك الدولة إلى دويلات شكلت القبيلة أنويتها. لقد كان النظام الاجتماعي في العهدين الأموي والعباسي نظامًا قبليًا وسلطويًا وطبقيًا، رافقته وانسجمت معه ثقافة قبلية وسلطوية وطبقية.

لقد وصف محمد عابد الجابري (1991) معنى الانتماء القبلي على الفرد كما يلي:

«الأمور في القبيلة محكومة بجزرية لا ترحم، ومن هنا يجب القول إن العقيدة في القبيلة

تقوم على الجبر، فأيدولوجيا القبيلة جبرية بطبيعتها؛ ذلك لأن ما يجعل القبيلة قبيلة وليس جماعة فحسب، هو ذوبان الأفراد فيها. إنهم لا يعبرون عن إرادتهم، بل عن إرادة القبيلة، وبالتالي لا يتحملون المسؤولية كأفراد، بل تتحملها القبيلة. الفرد في القبيلة لا يتصور أنه مسؤول كفرد عما يفعل، لأن أفعاله تصدر من مخيال القبيلة، فهو عندما يغزو، أو يقوم بأخذ الثأر، لا يفعل ذلك لنفسه فقط، بل للقبيلة. إنه يصدر إذن، في نشاطه الاجتماعي السياسي خاصة، عن قهر اجتماعي وعن جبرية قبلية تمنعه من تصور أنه كان بإمكانه أن يفعل غير ما فعل. إنه لا ينسب فشله إلى نفسه ولا للقبيلة ككل ... وكما يحدث دائماً، فإن السبيل للتخلص من الشعور بالفشل هو نسبه إلى الدهر والأيام والقضاء والقدر» (ص 259-260).

وكما جاء من قبل، يرافق الولاء للقبيلة عصبية قبلية وموقف عدائي من القبائل الأخرى، ما يجعل حياة الناس سلسلة من الصراعات القبلية على المصالح والموارد والسيطرة، يتخللها مسلسل من الثأر والانتقام.

الأمر الملفت، وكما لا نغفل في التعميم، هو أنه على الرغم من تأسيس الدولة العربية الإسلامية على أساس قبائل، فإن حياة المدينة والحاضرات المدنية ازدهرت، وبخاصة في العهد العباسي، واتسعت التجارة وتكدست الثروات من الغزوات والجزية والخراج، وكان هناك إعمار حقيقي. كما استوعبت الدولة شعوباً غير عربية في شمال أفريقيا والأندلس، واستفادت من خبراتها ومن حرفييها في تطوير الإعمار وحياة المدينة والحياة الأدبية والثقافية والعلمية والفكرية فيها. إلا أن هذا الازدهار انحصر في المدن، بعيداً عن عامة الشعب الذي بقي محاصراً في عقلية القبيلة وحياتها.

لم يدم الحكم العربي في هذه الدولة أكثر من بضعة قرون، تفككت بعدها من الداخل على خلفية صراعات بين القبائل. كما يظهر في القائمة أدناه، بدأت الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر، وبعدها وقع العرب تحت سيطرة أنظمة سياسية غير عربية: مغول ومماليك وأتراك، إلى أن انتهى الحكم التركي بعد الحرب العالمية الأولى. وقوع العرب على مدار قرون تحت سيطرة قوى أجنبية ظالمة: مغول ومماليك وأتراك، جعلهم لا يهنؤون بخدمات الدولة، ما أبقى المواطنين في جميع المناطق العربية يعانون ظروفًا اجتماعية واقتصادية قاسية ومتخلفة عن معظم الشعوب. استمرار هذا الوضع القهري وطّد التكتاف القبلي من جهة، وعزز الشعور بالعجز المتأصل في الشخصية العربية في علاقتها مع سلطة الصحراء وقساوتها من جهة أخرى.

مع انتهاء العهد العثماني، تم تقسيم الوطن العربي، في اتفاق سايكس-بيكو، إلى دول

عربية وقعت معظمها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، ثم نالت استقلالها تدريجيًا لتصبح الدول العربية التي نعرفها اليوم. إذا نظرنا إلى الواقع السياسي في الدول العربية التي نالت «استقلالها»، نراها ما زالت دولاً تحكمها قبائل كما هو الحال في الجزيرة العربية السعودية، والإمارات، وقطر، وعمّان، والبحرين، واليمن، أو عائلات وسلالات حاكمة وتتصارع مع سلالات أخرى كما في المغرب، أو الأردن، أو لبنان، أو سوريا الأسد.

يقول المفكر السوري أدونيس (2009) في كتابه «الكتاب الخطاب والحجاب» إن العرب لم يستطيعوا على مدى تاريخهم أن يبنوا دولةً، وإنما بنوا أنظمة سياسية مرتبطة بالقبيلة والطائفة وأهوائها، وهو ما يتناقض مع بناء الدولة وإقامة مؤسسات. وهكذا كان النظام، دائماً، قَرْدًا، وكانت المؤسسة التابعة له قبيلة، لا لحماية المجتمع، بل لحماية النظام. في هذه الأنظمة، لا يوجد تعدّد ولا حرية، بل استتباع وإخضاع. لا فردية، بل قبلية: فأنت هنا جزء من نظام، من قبيلة، من طائفة، قبل أن تكون مواطنًا. لا وطن إذن، بل محمية، وبستان، ودكّان، ولا تقدم، بل دوران. هذا وصف صائب للأنظمة العربية المعاصرة التي هي دول قبلية وغير ديمقراطية تحكمها هذه السلالة أو القبيلة. وحتى الجمهوريات العربية كالجمهورية السورية واللبنانية واليمنية ... وغيرها، ما زال حكامها يتبوؤن مناصبهم بفضل انتسابهم القبلي أو العائلي أو الطائفي، وينقلون مناصبهم بالوراثة إلى الأجيال الجديدة. كذلك الدول التي رفعت شعار القومية كمصر وليبيا والجزائر وسوريا والعراق، تحولت إلى دول «وحشية» كما يصفها المفكر السوري برهان غليون، وقمعت الحريات باسم القومية العربية (غليون، 2003، 2012). معظم الدول العربية اليوم تتواطأ مع الغرب وتخضع للاقتصاد الحر العالمي، وتخضع شعوبها وثروات بلادها لهذه المصالح الخارجية ولمصلحة النظام والنخب الحليفة له. وهكذا، فلم يتحرر العالم العربي من الاستعمار بعد، بل استمر الاستعمار بشكله الجديد غير المكشوف، من خلال وكلائه حكام الدول العربية والمنتفعين من حوله (انظر جدول 1 حول تلخيص مراحل التاريخ العربي في المشرق والمغرب).

جدول 1: ملخص تاريخ العرب	
المغرب والأندلس	شرق الدولة العربية الإسلامية
	622 الهجرة النبوية
	661-632 الخلفاء الراشدون
1030-755 الدولة الأموية في الأندلس	661-750 الدولة الأموية
1271-909 الدولة الفاطمية في تونس ومصر	
1147-1056 دولة المرابطين في المغرب (بربر)	1258-750 الدولة العباسية في بغداد
1269-1130 دولة الموحيدين	1095-1291 حملات صليبية
استمرار التفكك وإقامة دويلات	
	1258 احتلال مغولي (هولاكو)
1492 سقوط غرناطة آخر معقل للعرب في الأندلس	1250-1517 عهد المماليك
	1517-1918 العهد العثماني
	تخلله سنة 1798 غزو أوروبي (نابليون)
	1920 انتداب بريطاني وفرنسي

الخط المائل الأسود يشير إلى الفترات التي خرجت السلطة من يد العرب.

إذن، على مدى التاريخ العربي والإسلامي، منذ العهد الأموي وحتى الآن، بقيت جميع الدول العربية، دولاً تدار على أيدي القبائل، ولم تقم «دولة مواطنين مدنية» ترعي شؤون كافة مواطنيها، وإن اختلفت بين فترة وأخرى، وبالتالي بقي الناس يعتمدون في بقائهم على القبيلة أو العشيرة أو الحمولة أو الطائفة، وليس على مؤسسات الدولة، وبقوا خاضعين لقيم وعادات وشريعة القبيلة أكثر من قانون الدولة. ففي ظل تقاعس هذه الدول عن توفير العمل ومصدر الرزق للمواطنين، وتقصيرها في توفير المسكن لجميع المواطنين، وتردي المدارس والمؤسسات التعليمية، وغياب مؤسسات تربوية، وبخاصة لأجيال الطفولة المبكرة، وتقاعس الشرطة عن حماية المواطنين، وتقاعس المحاكم عن إقامة العدل، بقي المواطنون يعتمدون على القبيلة والعشيرة والحمولة لتوفير مصدر الرزق والمسكن والتربية والحماية والأمن، ما وطّد المبنى القبلي، وبالتالي الهوية القبلية، وجعلها تتفوق في أهميتها على الهوية القومية أو الدينية أو الفردية.

من الجدير أن نلاحظ تماوج مكانة الهوية العربية والهوية الإسلامية عبر الحقب التاريخية المختلفة. الهوية التي أقيمت عليها الدولة الأموية والعباسية، وباسمها تمت الفتوحات، كانت الهوية الإسلامية، وكانت للهوية العربية مكانة خاصة وأفضلية على بقية الموالي كالفرس والتتار وغيرهم، بكون الوحي نزل على نبي عربي، وفي مجتمع عربي، وبلغة عربية، فكانت أهمية العروبة بمدى أهميتها للإسلام، وليس باعتبارها قومية ذات أهمية بحد ذاتها. هكذا حظي العرب في الدولة الإسلامية بمكانة خاصة في الحكم واقتسام الغنائم، حيث كانت الهوية العربية منسجمة مع الهوية الإسلامية.

مع بداية السيطرة التركية في القرن السادس عشر، التي هي سيطرة إسلامية وغير عربية، رحب العرب والمسلمون، في البداية، بهذه السيطرة، واعتبروها استمراراً للخلافة الإسلامية، وإنقاذاً للدولة من الأخطار الأجنبية التي بدأت تنهش جسم الدولة. في القرون الأولى للحكم التركي، تراجعت مكانة العرب في الدولة، وإن حافظوا على مكانة معينة، مقارنة بشعوب أخرى، وذلك بفضل لغتهم العربية التي هي لغة القرآن، إلا أنه بعد ذلك انتهجت الدولة العثمانية سياسة البطش «والتتريك» ضد العرب، ما كشف حقيقتها التي تهدد الهوية العربية. هكذا تبلورت الهوية القومية العربية في صراع مع الهوية التركية الإسلامية، وانفصلت عنها بعد قرون من الانسجام بين الهويتين، فظهرت الحركات القومية العربية متزامنة مع ظهور الحركات القومية في العالم. على الرغم من وجود مقاومة عربية من قبل، فإنه في القرنين التاسع عشر والعشرين بدأت تبرز الحركات القومية العربية التي شملت قيادات مسيحية ومسلمة، لمقاومة الحكم العثماني، وفيما بعد ضد الحكيم الفرنسي والإنجليزي، ونشطت التنظيمات الثورية العربية في مصر والجزائر وسوريا وفلسطين وغيرها، وانتشرت معها أدبيات المقاومة. إلا أن تأثير هذه الحركات العربية الثورية انحسر في مقاومة المستعمر، ولم تنجح بإحداث تغييرات جوهرية في المنظومة الثقافية التي بقيت منظومة شبه قبلية، سلطوية وذكورية وتقليدية خاضعة للدين وللموروث الثقافي.

الحقيقة أنه لم تكن الثقافة القبلية جامدة وثابتة على مد التاريخ العربي، ولم يخل هذا التاريخ من ظهور حركات تجديد وتغيير كالخوارج، والتمصوفة، والمعتزلة، والأشاعرة، والقرامطة، ... وغيرهم، ومن فلاسفة وعلماء مجددين كما سيأتي لاحقاً في هذا الكتاب، وفي القرن التاسع عشر ظهرت أسماء وتيارات دعت إلى النهضة، إلا أن جميع هذه التيارات والحركات لم تصمد أمام الثقافة القبلية السائدة، فانكفأت دون أن تستطيع إحداث تغيير جوهري في مسار تطور الثقافة العربية.

يجري في معظم الدول العربية اليوم صراع بين أربع حركات سياسية رئيسية: الحركات

الإسلامية، الحركات القومية، الحركات اليسارية، الحركات الليبرالية. إلا أن تنظيمات هذه الحركات يغلب عليها عنصر الانتماء والموالة والاصطفاف للحزب أو الطائفة، ويكاد يغيب فيها النقاش والنقد الأيديولوجي والفكري الداخلي أو الخارجي. وفي الانتخابات نرى أن نمط تصويت الناس يأتي على أساس قبلي أو عشائري أو حمائلي، وليس على أساس الرأي الفردي أو الحزبي، فنرى حَمولة كاملة تدعم هذا المرشح أو ذاك. لناخذ لبنان مثالاً كدولة عربية تمارس الديمقراطية، نرى معظم أحزابها طائفية أو عائلية، ولم تستطع وقف الحرب الأهلية إلا باتفاق الطائف، الذي جاء بديمقراطية توافقية بين الطوائف، لعجز المنظومة السياسية اللبنانية عن التحرر من الانتماءات الطائفية والعائلية.

في الوقت الذي نشير فيه إلى تماسس القبلية في سياق التاريخ العربي والإسلامي، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الاستعمار على مدار قرون عزز القبلية والطائفية، من خلال تطبيقه سياسة «فرق تسد»، لإجهاض الحركات القومية المناهضة للاستعمار. إلا أنه من الخطأ نسب هذا الاصطفاف بشكل حصري للاستعمار، وتجاهل جذورها الثقافية والتاريخية التي ركب الاستعمار موجتها.

من المهم أن نلاحظ كيف يلتقي تأثير الطبيعة الصحراوية وأنماط البداوة على مدى القرون مع تأثير النظام السياسي الذي تغيب فيه دولة المواطنين، في ترسيخ القبلية على حساب الهوية القومية، وفي ترسيخ الخضوع وحالة العجز وغياب المسؤولية الشخصية. صحيح أن مبنى القبيلة التقليدي قد تلاشى في معظم المناطق، وأخذ شكلاً حمائلياً أو عائلياً أو طائفيّاً، إلا أن عقلية القبيلة بقيت طاغية وظاهرة في سلوك الناس الاجتماعي والسياسي.

سلطة اللغة والنصوص

لا تحمل اللغة والنصوص والكلمات معرفة نقية، بل هي خطاب أو (Discourse) كما سماه فوكو، يحمل ثقافة كاملة، ويهدف إلى التأثير على العقول. هي خطاب ينقل موقفاً وفكراً وقيماً وأخلاقاً، وهي جزء من أدوات التأثير والصراع على القوة (Foucault, 1980). وهذا ما أظهره إدوارد سعيد، أيضاً، في كتابه عن الاستشراق، موضحاً أن اللغة والصيغة والنصوص التي استعملها الغرب في وصف الشرق كانت تحمل موقفاً استعلايياً لتأكيد تفوق الغرب وتخلف الشرق (Said, 1978).

لقد ساهم القرآن في الحفاظ على اللغة ومفرداتها وأسلوبها، وهذه مساهمة تاريخية

عظيمة، ولكن نظرًا لقداسة القرآن لدى المؤمنين، فقد ثبت القرآن اللغة ممّا حال دون تحديثها وتطويرها، وبالتالي تحديث الفكر أيضًا. التمسك بتفسيرات وتأويلات نصوص القرآن والحديث النبوي وغيرها من النصوص، واعتبارها مرجعًا أخلاقيًا ثابتًا وغير قابل للتغيير، جعل هذه التفسيرات تغلق باب الاجتهاد المستجيب لتطورات العصر، وتحول النصوص إلى سلطة يجب على المسلمين إدارة حياتهم الخاصة والعامة وفقها، كما جعل العقل أسير ثقافة تفسيرات الماضي التي تحملها النصوص. وعليه، فقد لعبت اللغة، من جهة، دورًا في إعاقة النهضة الفكرية والثقافية، ومن جهة أخرى، فإن تخلف الثقافة العربية عن ركب الحضارة الإنسانية، لأسباب عدة، حال دون تطوير اللغة التي من شأنها أن تعبر عن منجزات الثقافة وتتطور مع تطورها.

يصف الجابري في كتابه تكوين العقل العربي (1984)، ثلاث منظومات عقلية يمكن إيجادها في العقل العربي: العقل البياني الذي يعتمد على الفقه والنحو واللغة والبلاغة، والعقل العرفاني الذي يعتمد على التعبد الروحاني والتصوف والتشيع، والعقل البرهاني الذي يعتمد على الفلسفة والعلم والمنطق، ويدعي أن العقل البياني والعرفاني هما الشائعان في بلاد العرب الشرقية، والعقل البرهاني شائع في المغرب العربي. ليس ضروريًا الموافقة على تقسيم العقل بهذا الشكل، لكن المهم أن ندرك أن العقل العربي البرهاني والمنطقي «مستقيل» في المشرق العربي على حد تعبير محمد عابد الجابري وتعبير جورج طرابيشي، على الرغم من الخلافات الكبيرة بينهما.

النص القرآني فيه إعجاز وبيان قابل للتأويل واستخراج معانٍ عديدة من النص نفسه. فمثلًا، الآية التي تقول: «يُخرج الحي من الميت» (الروم) لها تفسيرات عديدة: إخراج الطير من البيضة، إخراج المؤمن من الكافر، وإخراج العالم من الجاهل، وغيرها من التأويلات. لذلك جاءت صياغة المذاهب الأربعة: الشافعي والحنبلي والحنفي والمالكي، ومذاهب أخرى التي تفسر النصوص القرآنية البيانية والحديث، وفيما بعد أصبحت هذه النصوص بمثابة دستور أو سلطة، وبمثابة حجة يُعتمد عليها. إبان القرن الثاني للهجرة، وخشية ضياع الأحاديث النبوية، تم توثيق الأحاديث النبوية على أيدي الأئمة الأربعة في صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح أبو حنيفة، وصحيح ابن حنبل، وفيما بعد أصبحت كل هذه النصوص التي توثق وتفسر القرآن والحديث النبوي، المراجع التي تعطي الإجابة الفصل عن ما يتعلق بنهج الإسلام. هكذا انحسر التأويل والتفسير في إطار النص، وأي شيء لا يعتمد على النص هو بدعة مرفوضة. بالتالي، أصبح التفكير، أيضًا، محصورًا أو يكاد يكون، في استخراج المعاني من النص، وأصبح العقل خاضعًا للنص وليس العكس. لإظهار الفارق بين العقل الغربي والعقل العربي يقول الجابري إن أرسطو وضع أسس

المنطق بناء على الظواهر الطبيعية، بينما وضع الشافعي أسس البيان لاستخراج المعاني من النصوص التي هي في الأساس الكتاب والسنة.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن صياغة هذه المراجع الدينية ومأسستها، لم تتم بمعزل عن المؤسسة السياسية في الدولة على مدى قرون، بل هي جاءت لتخدم مصالح هذه المؤسسة والحفاظ عليها، ولمواجهة نصوص كثيرة تدعو إلى إعمال العقل في التفسير والانفتاح على الفلسفات الأخرى، ككتابات ابن رشد، والكندي، والفارابي، وابن طفيل، وابن حزم، إلا أن هذه النصوص لاقت معارضة شديدة أدت إلى انحسارها، فبقي النص الديني المدعوم بالنظام السياسي سيّد الموقف.

مع نهاية القرن الأول للهجرة، بدأ «عصر التدوين» في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، الذي بدأ بتدوين الحديث النبوي وحياة الصحابة، واستمر التدوين، في سياق المنافسة بين السنة والشيعية، في القرن الثاني للهجرة في عهد الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور، حيث دُوّنت المعارف، والعلوم التي شملت علوم العرب كاللغة، والشعر، والأيام، والأنساب، أو علوم السير، والمغازي، وأحاديث الإسلام، أو علوم الشريعة كالحديث، وفتاوى الصحابة والتابعين، والأقضية ونحوها. ومن جهة أخرى، عكف العلماء العرب على تدوين ألفاظ اللغة العربية ومعانيها وقواعدها وأصولها البيانية التي لم تكن مدونة من قبل. عصر التدوين وثّق بالنصوص الواضحة تعاليم الإسلام التي على المسلمين اتباعها في جميع مجالات حياتهم الشخصية والاجتماعية والسياسية، والتي ما زالت تشكل المرجعية شبه الوحيدة للمسلمين في إدارة شؤونهم حتى اليوم. إلى جانب ذلك، تميز عصر التدوين، أيضاً، بالانفتاح الطوعي على الثقافات الأخرى والتفاعل معها. فيه تمت ترجمة وتدوين خلاصة ثقافات الشعوب الأخرى ومعارفها، كفلسفة أرسطو، وأفلاطون وكتب الكيمياء والطب عن اليونانية والقبطية والسريانية ... وغيرها. كما قام ابن المقفع، الفارسي الأصل، بنقل ثقافة فارسية وهندية من خلال مؤلفاته التي تميزت بالعلمانية، ووضع سيبويه، فارسي الأصل أيضاً، قواعد النحو.

يقول محمد عابد الجابري (1984) إن جمع اللغة العربية ووضع قواعدها كان «أول عمل علمي منظم مارسه العقل العربي ... وإذا كانت الفلسفة هي معجزة اليونان، فإن علوم العربية معجزة العرب». لقد تم هذا العمل بواسطة اعتماد «الأعرابي الخشن» حسب تعبير ابن خلدون، مرجعاً للغة، خشية اعتماد مصادر قد تلوثت بثقافات أخرى. فوظف علماء اللغة عدداً من الأعراب البدو لتدوين اللغة وقوانينها، وهكذا أصبح الأعرابي أستاذ علماء اللغة. يقول الجابري (1986): إذا كان عصر التدوين قد اعتمد الأعرابي مرجعاً (للغة)، فهل نبالغ إذا جنحنا إلى القول إن الأعرابي هو فعلاً صانع العالم العربي (ص 88). إشارة

الجابري إلى مركزية اللغة عند العرب، جاءت في مصادر عدة أخرى، من بينها ما قاله أبو حيان التوحيدي في كتاب البصائر: نزلت الحكمة على رؤوس الروم، وألسن العرب، وقلوب الفرس، وأيدي الصين.

إذا سألنا عن الطريقة الأساسية التي جعلت المسيحيين يؤمنون بالسيد المسيح، نلاحظ أنه لم يكن بمقدور تعاليم السيد المسيح وحدها إقناع الناس بصدقها، بل كانت لعجائب المسيح الدور الحاسم في سلب الألباب وإقناع الناس بأن المسيح هو نبي من عند الله، ويتمتع بمواصفات إلهية قادرة على شفاء المرضى، وإعادة بصر الكفيف، وإيقاف الكسبيح، ... وغيرها من العجائب. وإذا عدنا إلى السؤال نفسه بما يتعلق بالنبي محمد، نرى أن مضمون دعواته هو الآخر، لم يكن بمقدورها وحدها جعل الناس يؤمنون بها، وبخاصة أنه على غير ما فعل المسيح، أبعد عن نفسه أية صفة فوق إنسانية، بل أكد: إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ. فعندما ادّعى البعض أن آيات القرآن هي أقوال بشر، تحداهم الرسول بأن يأتوا بمثله من البلاغة والبيان لجعلهم يعون إعجاز القرآن وعلياء آياته. إذن، إعجاز النص القرآني، بما فيه من بلاغة وبيان، شكّل عاملاً رئيسياً في انتشار الإسلام، إضافة إلى الغزوات والفتوحات، وأصبح النص القرآني أو السنّة وما تلاها من تفسيرات، سلطة يعتمد عليها الخلفاء في سياساتهم والشيخوخ في فتاويهم.

يقول الجابري (1984) إن التوجه البياني في الإسلام جاء ليقنن علاقة اللفظ بالمعنى، وهو ذو شقين: الأول هو أن قوة الفكرة وعمقها وصحتها، تتعلق ببلاغة القول، وهكذا يصبح اللفظ أهم من المعنى، والثاني أن النص هو المرجح الوحيد لاستنباط المعرفة بعيداً عن التجربة الحسية للظواهر الاجتماعية والطبيعية، وهكذا تحول النص إلى سلطة مهيمنة على الفهم والتفكير والعقل. يقتبس الجابري مقولات أهل البيان كالجاحظ الذي قال: «المعاني مطروحة على الطريق، يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، إنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ». ويشبه الجاحظ اللفظ للمعنى كما البدن للروح، فيكون اللفظ هو الأهم. ويقتبس الجابري عن ابن رشيق الذي يقول: «اللفظ أغلى من المعنى ثمناً وأعظم قيمة وأعز مطلباً، فإن المعاني موجودة في طباع الناس، يستوي الجاهل فيها والحاذق، ولكن العمل على جودة اللفظ، وحسن السبك، وصحة التأليف». ربما تكون هذه الاقتباسات متطرفة بعض الشيء في تغليب النص على المعنى، إلا أن تطرفها لا يلغي سلطة النص، بل يؤكد. كما أن تأكيد سلطة النص، لا يعني غياب نصوص أخرى لبعض أهل البيان التي تدعو إلى إعمال العقل لإثبات صحة النص.

إذن، يعيد التوجه البياني المعرفة في الأساس إلى النصوص، ويكاد يُعليها فوق قوانين الطبيعة وفوق تفاعل العوامل ببعضها في منظومات المجتمع والطبيعة، وينظر إلى الدنيا

على أنها جامدة وثابتة متجاهلاً الحركة والتغيير والتطور. وهنا نرى التقاء التوجه البياني مع العقل الذي اعتاد البادية الساكنة والشحيحة بالظواهر الطبيعية، والمكونة من وحدات مستقلة وساكنة كالحصى والأحجار والطوب، وتكاد تخلو من التفاعل والتداخل كما هي الطبيعة في المناطق الخضراء والخصبة، أو بيئة الأمطار والثلوج، أو مناطق الأنهار والبحار.

سلطة النص ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. خطابات الكثير من القادة والكتاب والمفكرين العرب تتميز بالإنشائية وكثرة المرادفات والأوصاف غير الضرورية للمعنى. كما أن تقييم المستمعين لهذه الخطابات يعتمد على بلاغة النص وزخم الكلمات أكثر من المضمون. كما تظهر سلطة النص في بعض الأمثال الشعبية السائدة التي يعطي السجع فيها قوة للمعنى، حتى لو كان المعنى ضعيفاً. السجع في الأمثال يجعلها مقنعة ويساعد في انتشارها، لذلك قلما نجد أمثلاً غير مسجوعة. وفي الحديث اليومي للناس، حين يريد شخصاً تأكيد فكرة أو خبر فيقول إنه قرأه في كتاب أو جريدة، ليؤكد مصداقية الفكرة.

لخص الجابري (1986) في كتابه «بنية العقل العربي» رأيه في آلية عمل العقل العربي كما يلي: إن آلية العقل العربي قد تكون، أساساً، من خلال التعامل مع النص. لقد تعاملوا مع الألفاظ وكأنها منجم للمعاني، وأخذوا يطلبون منها ما يريدون، أي ما يستجيب لآراء ونظريات جاهزة، هي آراء المذهب سياسياً كان أو عقائدياً أو فلسفياً (ص 562). إذن، يبدو أن العقل العربي عقل يتعامل مع الألفاظ أكثر مما يتعامل مع المفاهيم، أو مع المعطيات الموضوعية في الطبيعة والمجتمع.

سلطة الموروث الثقافي

بعد أن تم وسم العصر الذي سبق الإسلام بالجاهلية، تجذر في الوعي الجماعي العربي بأن المرجعية الثقافية يجب أن تعتمد، بشكل حصري، على ما جاء به الإسلام من كتاب (القرآن) وسنة (الأحاديث النبوية) دون ما سبقه من ثقافة بدوية. إلا أنه، كما أشرنا من قبل، لم يتخلص العهد الإسلامي من الثقافة التي تم وصفها بالجاهلية، فبقيت سلطة الصحراء وسلطة القبيلة والعصبية القبلية والثأر مستمرة، وأضيفت إليها سلطة الموروث الثقافي الإسلامي الذي هو، أيضاً، اعتماد وتحديث لما سبقه من ديانات.

لقد أصبح الكتاب والسنة وما تلاهما من تفسيرات، وكذلك الثقافات والمعارف المدونة في عصر التدوين الذي تميز بالانفتاح على الثقافات الأخرى، والتفاعل الأفقي مع

الثقافات في تلك الحقبة، هي الأساس المرجعي للثقافة العربية فيما بعد وحتى يومنا هذا. فمن خلالها، ترسخت في الذهن العربي أنماط تفكير وقيم ومفاهيم تعود إلى تلك الحقبة من التاريخ العربي. يضيف الجابري (1986) أن الفكر العربي لم يشهد قفزة نوعية مهمة منذ ذلك العصر، وكل ما حصل من تطورات ثقافية وفكرية عربية، إنما هو تكرار أو اجترار لما تم تدوينه. ربما أن موقف الجابري فيه شيء من المبالغة، إلا أن باحثين آخرين قد أشاروا إلى انغلاق الثقافة العربية بعد عصر التدوين، بل ويعيد عدد من الباحثين أمثال معن زيادة (1987)، وصادق يونس (1991) تقهقر الدولة الإسلامية وجمود الثقافة العربية إلى أن العرب انغلقتوا على أنفسهم بعد عصر التدوين، واكتفوا بالتفاعل العامودي مع ميراثهم الثقافي دون التفاعل الثقافي الأعمق مع الشعوب الأخرى، بل وحاربوا التأثيرات الخارجية، معتبرين إياها دخيلة أو بدعة. وعليه، يؤكد الباحثون أن الدولة الإسلامية لم تنهز نتيجة عوامل خارجية أوقعت العرب فريسة للغزو الخارجي فحسب، بل، أيضاً، بسبب الانحسار الثقافي والفكري وانغلاق الثقافة العربية على نفسها، ما جعل الدولة لا تصمد أمام التحديات. لإنصاف الحقيقة، لا بد من التنويه إلى أنه كانت هناك محاولات تجديد وتطوير للفكر الإسلامي كالخوارج، والمعتزلة، والأشاعرة، والمتصوفة، ... وغيرهم، إلا أنها جوبهت جميعها بالرفض والعداء والتكفير، ما جعلها طفرات مؤقتة وعابرة، بينما بقي تيار البيان وسلطة النص مهيمناً على مدار قرون.

في كتابه «الثابت والمتحول» يشدد المفكر السوري أدونيس (1973) على أن المشكلة ليست في الدين، لو أن ترك للناس فهمه وممارسته كما يناسبهم. المشكلة، في رأيه، هي في تأويل الدين وتأطيره في حدود الفقه والشرع والفتاوى، التي تحدد للفرد كيف يفهم القرآن، وبالتالي تحدد كل مجريات حياته الشخصية الحميمة إلى حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذا التأطير الذي يقصي ويكفر كل تجديد وكل تساؤل، لا يترك مكاناً للفرد ولا للفكر ولا للتطور.

من الجدير الانتباه إلى أن العقل العربي يعتمد على الماضي مرجعيةً للحاضر والمستقبل، بمعنى أنه يحكم على الحاضر ويتصرف في الحاضر بحسب منظار الماضي ومفاهيمه. عصر التدوين اعتمد العصر الجاهلي والميراث الثقافي للشعوب الأخرى، وبعدها أصبح عصر التدوين مرجعاً للعصور التي تلته وحتى يومنا هذا. اعتماد الماضي مرجعاً يعيدنا إلى مفهوم النقلة (Transference) في نظرية التحليل النفسي التي نراها تحصل في العقل العربي أيضاً، بحيث يحكم ويتعامل مع الحاضر بمنظار الماضي. هكذا يتحول الميراث الثقافي إلى عبء يحول دون التفاعل الناجع مع الحاضر المتغير، ودون التقدم نحو المستقبل.

من أهم الأسس التي وضعها الإمام الشافعي، والتي جعلت العقل العربي خاضعاً للنص والميراث الثقافي، هي الإجماع والقياس. هذه الأسس التي ما زالت سائدة حتى يومنا هذا، والتي تفرض على المسلم أن يهتدي بها في إدارة حياته في الحاضر. صحيح أن هذه الأسس موجودة اليوم بشكل أو بآخر في نظام الدولة الحديثة، لكنها تبقى قابلة للتغيير وإعادة النظر.

الإجماع:

هو ثالث أركان التشريع في الإسلام بعد الكتاب والسنة، والذي يلجأ المسلمون إليه حين يواجهون ظرفاً ليس عليه جواب قاطع في الكتاب والسنة، عندها عليهم اعتماد الإجماع. ومع أن الفقهاء اختلفوا حول معنى الإجماع، هل هو إجماع الصحابة أو إجماع الفقهاء، فإنه ما يهمنا هنا هو استخدام آلية الإجماع من أجل الوصول إلى المعرفة. إنه إجماع يجب أن يعتمد على نصوص الموروث الديني والثقافي، وهو إجماع لا يبقى مجالاً للاجتهاد والإبداع الفردي. ولفهم دور هذه الآلية في جمود الفكر والعلم لدى العرب، علينا أن نتذكر أن أهم الاكتشافات والاختراعات التي دفعت البشرية إلى الأمام لم تحظ في بداياتها بالإجماع، بل لاقت المعارضة الشديدة لها. هكذا كان مع كوبرنيكوس وجاليلي وداروين وفرويد ... وغيرهم، وهكذا كان مع دعاة فصل الدين عن الدولة في أوروبا. من هنا يتضح كيف يحول الإجماع دون تقدم الفكر والثقافة وتطورهما.

القياس:

هو رابع أركان التشريع في الإسلام، وهو في جوهره آلية تشبيه أو مطابقة بين أمر مجهول وأمر يشبهه كان قد صدر فيه حكم. هي آلية قياس المستجدات على ما سبق وورد فيه نص أو حكم في القرآن أو الحديث، كقياس أنواع الكحول الحديثة أو المخدرات على الخمر الذي تم منعه واعتباره رجساً. هي آلية مأخوذة أصلاً من البيان اللغوي، إذ يجمع علماء البلاغة على أن أساليب البيان ترجع كلها إلى التشبيه أو الاستعارة أو الكناية أو التمثيل أو المجاز، وذلك هو سرّ البلاغة العربية، وتلك هي آلية البيان في الخطاب العربي. هناك أدبيات كثيرة تعرّف القياس وتصنفه وتحدد استعمالاته، والتي لا ضرورة للخوض فيها هنا، لأن ما يهمنا هنا هو مجرد الحكم على الحاضر بالاعتماد على أحكام الماضي، على الرغم من المستجدات التي من شأنها أن تدعونا إلى إعادة النظر بأحكام الماضي.

القياس يقوم على المماثلة والتشابه، لا على المنطق، وهو آلية إقناع توحى بالتفكير المنطقي، ويمكن الاستفادة منها في مجال الإقناع والتأثير على الجمهور، لكنها ليست بأي حال آلية برهان منطقي. هي تختلف عن السيلوغيزم (Syllogism) الأرسطي المنطقي الذي لا يترك مجالاً للشك. فإذا قلنا إن الإنسان ناطق، وإن فلان إنسان، فنستنتج حتماً أن فلان ناطق أيضاً. أما إذا قلنا قياساً أن فلان كريم مثل حاتم الطائي، فعلى الرغم من الإيحاء بتطابق الرُّجلين، إلا أن هذا القياس ليس فيه ضمان لانطباق الصفات المنسوبة لفلان على تلك المنسوبة لحاتم. مرة أخرى، نلاحظ كيف أن آلية القياس كما الإجماع لا تترك مجالاً للإبداع إلا في المجال اللفظي لا الفكري، فالإبداع يبقى محصوراً في تغيير الصياغات والألفاظ دون تغيير المعنى أو تطويره.

آلية القياس شائعة بشكلها الفضفاض وليست محصورة حتماً بالقياس على ما ورد فيه نص في الماضي. هي وسيلة إقناع ناجعة لأنها تبدو للبسطاء منطقية. حدثني صديق بدوي، أنه حين أراد الزواج من صبية ليست من قبيلته، أرادت جدته أن تقنعه بأن يتزوج فتاة من داخل القبيلة، فقالت له: هل كنت تسمح لغريب قطف ثمرة شجرة زرعته؟ وهكذا أرادت الجدة أن يقيس حفيدها زواجه من فتاة غريبة، بعد أن استثمرت قبيلته في تربيته وتعليمه، على التفريط بثمرة شجرة زرعها، متجاهلة الفرق الأساسي بين ثمرة الشجرة التي من الطبيعي أن تباع وتُشتري، وبين حفيدها الذي هو إنسان حرّ وصاحب رأي. كثير من الأمثال الشعبية تعتمد القياس في الإقناع بدل مجادلة الحجة بالحجة كمثل: «مثل مصيفين الغور» وغيرها من الأمثال التي وردت في مقال بوراس عن دور الأمثال في حياة الناس (بوراس، 2021). طريقة القياس والتشبيه شائعة كثيراً في تربية الأهل لأطفالهم، فيوجهون أطفالهم ليتشبهوا بأطفال آخرين ناجحين أو متفوقين: انظر إلى فلان كيف نجح، متجاهلين الفوارق الفردية بين الأطفال. المهم في الأمر أن هذه طرق دماغوجية تؤثر في الناس، لأنها توحى خطأ بأنها برهان منطقي على صحة الموقف الذي يدعون إليه.

آلية القياس كما آلية النقلة (Transference) في علم النفس التحليلي، تتجاهل التطور والمستجدات في الحاضر، وتجعلنا نحكم على الحاضر بمنظار الماضي، ما يجعل سلوكنا أقل نجاعة وملاءمة للحاضر، ويكون أحياناً غير منطقي. كمثال على ذلك هو إباحة الإفطار في رمضان للمسافر. هذه الإباحة كانت منطقية في زمن كان فيه السفر طويلاً وشاقاً على الدواب وفي حر الصحراء. أما استمرار هذا التشريع في زمن السفر السريع في سيارات أو طائرات مكيفة يصبح غير منطقي.

وإذا عدنا لنهجع التفكير المنظومي الذي هو الأساس النظري لهذه الدراسة، نجد أن آليتنا الإجماع والقياس أبعد ما تكونان عن التفكير المنظومي الذي يحلل الظواهر من خلال

تحليل العوامل الفاعلة في منظومات طبيعية أو اجتماعية لفهم الظاهرة والاستفادة منها أو السيطرة عليها. هما آليتان تعتبران الكون والطبيعة والمجتمع كيانات جامدة، ولا تعترف بالتطور والتغيير. لهذا، فاتباعهما نهجًا للتفكير يفسر الكثير من الجمود الفكري والركود العلمي في المجتمع العربي.

انحصار التفكير والإبداع لا يقتصر على هاتين الآليتين، بل إن مصدر كلمة العقل لدى العرب هو عقل بمعنى الربط والضبط والتحكم، وهو مختلف عن مفهوم التفكير والتحليل والإبداع. كلمة العقل تعني في أصلها الضبط فنقول عقّل البعير أي ربطه، ونقول عقلاً يضبط الحطّة أو الكوفية على الرأس. ومن هنا اشتق مصطلح الاعتقال والمعتقل أي السجن. وفي أحاديثنا اليومية نقول هذا الولد عاقل بمعنى أنه منضبط لا يشاغب، ولا نقصد أن هذا الولد يملك عقلاً ذكياً ومبدعاً. إذن، فمفهوم العقل والتفكير لدى العرب مرتبط بالضبط والانحصار داخل النص والموروث الثقافي، ويعتمد على الحفظ والتذكر أكثر من التحليل والاستنتاج.

في القرن التاسع عشر، كانت محاولات لنهضة عربية جديدة في عهد محمد علي باشا في مصر، الذي أدخل التحديث الصناعي وأرسل بعثات لدول أوروبا لكسب العلم، وكان بينهم رفاة الطهطاوي، الذي دعا إلى الانفتاح والاستفادة من العلوم والمعارف الغربية، وإلى جعل الأنظمة السياسية تحترم إرادة المواطنين وتُبنى على التمدّن والحريات، وإلى العمل والإنتاج واستخدام الموارد الاقتصادية دون استغلال الأغنياء للعمال. وفي تونس، طرح خير الدين التونسي أفكاراً متأثرة بفولتير، وجان جاك روسو، وعمل على إدخال أسس الديمقراطية. لقد ساهم في هذه النهضة كثيرون تراوحوا بين تيار ديني أمثال جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، وتيار عروبي أمثال عبد الرحمن الكواكبي، وتيار علماني أمثال شبلي شميل (فتال وسكري، 1988). جميعهم دعوا إلى قيم العدل والحرية والمساواة وتجديد الثقافة السائدة، وإلى نشر العلم والانفتاح على الثقافات الأخرى. إلا أن هذه النهضة، كانت نخبوية، وإن كان لها دور مهم في ظهور المد القومي وقيام حركات التحرر الوطنية، وبخاصة في مصر وسوريا والعراق، التي جرفت عامة الشعب وراءها، دون أن تترك أثراً عميقاً في ثقافتها. كما أنها لم تصمد أمام التيارات الاجتماعية والسياسية المحافظة، وأمام قوى الاستعمار، فكانت طفرة انكفأت ولم تدّم، وهذا ما يؤكد الواقع الاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع العربي اليوم، الذي يشهد انحسار التيارات النهضوية، وغياب الديمقراطية والحريات، وسيطرة التيارات القبلية والسلفية على معظم مناحي الحياة. يفسر المفكر السوري جورج طرابيشي (1991)، مأزق النهضة العربية الحديثة بكونها جرت تحت وطأة وجود الاستعمار، وبالتالي كان على المثقف النهضوي أن يهدم ويبني في الوقت نفسه، كان عليه أن يحارب الاستعمار وهيمنته

الثقافية من جهة، وبينى النهضة من جهة أخرى. فضع بين الأمرين، فلا استطاع، هو أن ينتصر على الاستعمار، ولا أن يبني نهضة فكرية نقدية حقيقية.

من الجدير الالتفات، هنا، إلى أن المجتمع الفلسطيني، وكذلك مجتمعات دول بلاد الشام، كان لها الفرصة للانفتاح على ثقافات غربية، من خلال البعثات التبشيرية وعبر المسيحيين العرب في المنطقة، ومن خلال المدارس المسيحية والأهلية والمستشفيات التي كان لها دور مهم وناجح في عملية التثاقف الأفقية، وبخاصة أن هذه البعثات لم تكن في صدام وجاهي مع الثقافة الإسلامية السائدة، بل تعايشت معها وفتحت أبوابها للطلاب المسلمين الراغبين في الدراسة فيها، ما أتاح التعرّض غير القسري على الثقافة الغربية وعلى الدين المسيحي. وبالتالي كان للمتقنين المسيحيين، إلى جانب أخوتهم المثقفين المسلمين، دور مهم في الحركة القومية العربية والفلسطينية أمثال ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث، وجورج حبش مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة مؤسس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وغيرهم كثيرون من المناضلين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر وما تلاه. على الرغم من تأثير الدين المسيحي والبعثات التبشيرية على المسيحيين العرب، فإن ثقافتهم لم تختلف كثيرًا عن الثقافة العربية السائدة، بحكم التجربة الاجتماعية والسياسية المشتركة التي عاشها المسلمون والمسيحيون على مدار أجيال عديدة، فبقيت ثقافة المسيحيين هي، أيضًا، تميل إلى القبلية وإلى الخضوع للسلطة.

من الخطأ الاعتقاد أن الثقافة العربية بقيت جامدة لا تتغير عبر العصور الجاهلية فالأموية فالعباسية، مرورًا بالفاطمية فالمملوكية فالعثمانية ... وغيرهم، وصولًا إلى سيطرة الغرب، وثم استقلال الدول العربية التي نعرفها اليوم. على الرغم من التطورات التي طرأت على هذه الثقافة، وعلى الرغم من ظهور تيارات فكرية وثقافية مغايرة في فترات مختلفة، فإن سيطرة سلطات الطبيعة الصحراوية والقبيلة والنظام السياسي والنص والموروث، بقيت طوال هذه العصور تتفاعل معًا كمنظومات، وتحاصر العقل العربي في إطار القبيلة وتفكير القطيع، بعيدًا عن الاجتهاد والإبداع، وفي إطار الخضوع للسلطات والتكيف ضمنها، بعيدًا عن الجدل معها، أو تطويرها، أو الثورة عليها.

سلطة الدين والفكر القدرى

الدين الإسلامى هو دين روحانى يتعلق بالإيمان والقيم والأخلاق، وهو، أيضاً، شريعة تدير حياة الناس فى مختلف مناحيها الشخصية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. صحيح أن هناك آيات كثيرة تؤكد ألا إكراه فى الدين، ودعوة المسلمين إلى التعامل بالحسنى مع غير المسلمين من المسيحيين واليهود كالأية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السُّلْمِ كَافَّةً﴾ (البقرة، الآية 208)؛

والآية: ﴿فَإِنِ اعْتَرَفْتُمْ فَلَمَّ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (النساء، الآية 90)؛

والآية: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت، الآية 46).

إلا أن هناك آيات كثيرة تدعو إلى محاربة الكفار والمرتدين ورافضى دفع الجزية والزكاة، منها مثلاً: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (الأفقال، الآية 39)،

والآية: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ (التوبة، الآية 12).

وهناك آيات كثيرة تدعو إلى معاداة أهل الكتاب، منها مثلاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ (المتحنة، الآية 1)،

أو الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة، الآية 51).

لقد حاول الفقهاء والمفسرون التوفيق بين آيات الإكراه وآيات التسامح، مدعين أن محاربة المشركين والمرتدين والكفار تجوز، فقط، حين يعارض هؤلاء الإسلام أو يشكلون خطراً عليه، أو حين يرفضون دفع الجزية. إلا أن الممارسات الإسلامية، وإن تضمنت مراحل سادها التسامح والعدل والإنصاف كما فى عهد عمر بن الخطاب، فإنه فى مراحل أخرى كان الإكراه والتهديد للمسلمين وغير المسلمين هو الطابع الغالب، أكثر من طابع التسامح والتقبل. حروب الردة التى قادها أبو بكر الصديق ضد من ارتدوا عن الإسلام بعد وفاة الرسول هى تأكيد لطغيان الإكراه على التسامح فى كثير من المراحل التى لم يترك فيها مفر أمام الناس إلا أن يُسلموا لیسلموا. وحتى بعد أن يُسلموا يبقون، كما المسيحيون

واليهود أيضًا، تحت تهديد عذاب الآخرة، فيما إذا لم يلتزموا بتعاليم الكتاب والسنة. إذن، فسلطة الدين، تفرض على الإنسان الخضوع والطاعة، وحصرت تفكيره في إطار النصوص الدينية والموروث الثقافي دون أن يتجرأ على الاجتهاد أو النقد أو التفكير الإبداعي.

القضاء والقدر هما عنصران مهمان في الدين الإسلامي، وبقية الأديان التوحيدية الأخرى. القضاء هو الشيء الذي قضاه الله وقدره سابقًا، والقدر هو وقوع ما قضاه الله من موت وحياة، وعزٍّ وذلٍّ، وأمن وخوف وغير ذلك. وردت في القرآن آيات تدل على أن الأمور تجري بقدر الله تعالى، وعلى أن الله تعالى علم الأشياء وقدرها في الأزل، وأنها ستقع على وفق ما قدرها. من بين تلك الآيات على سبيل المثال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: الآية 49).

التفكير القدري ليس أنه يرفض تفسير الظواهر بناء على تفاعل المنظومات والعوامل فحسب، وليس أنه يحول دون ممارسة الإرادة والمسؤولية الذاتية فحسب، بل إن أحد مبادئ هذا التفكير هو مبدأ «التجويز» في القضاء والقدر. ويعني هذا المبدأ أن حركة القدر لا تحكمها قوانين الطبيعة، بل هي قدر من عند الله، كما يقول الغزالي. إذن، يجوز أن تحدث بكل اتجاه حسب إرادة الله التي لا يقيدتها شيء. وعليه، يجوز، مثلاً، أن يجتمع القطن والنار دون أن يحدث احتراق، لأن مبدأ التجويز ينكر أي قاعدة طبيعية أو منطقية تحكم وقوع الأحداث، ويجعل كل شيء جائزاً بإرادة الله (عمارة، 1991).

صحيح أن الله وهب الإنسان العقل والإرادة، لكنهما خاضعان لإرادة الله. فلا يستطيع الإنسان أن يشاء شيئاً إلا بعد مشيئة الله له، وإرادته الكونية القدرية. فما يقع في العباد، وما يقع منهم، كله بمشيئة من الله سابقة، وقدر سابق، فالأعمال والأرزاق والآجال والحروب، وانتزاع ملك، وقيام ملك، وسقوط دولة، وقيام دولة؛ كله بمشيئة الله. ينعكس التفكير القدري في حياة الناس اليومية، فنراهم يرددون الجملة الاشتراطية «إن شاء الله» حين ينوون القيام بأي عمل، وحين يسألون أبسط الأسئلة مثل: هل ستنهي العمل غداً؟ هل ستحضر الاجتماع غداً في السادسة؟ أو هل ستدفع قسط التعليم لابنتك؟ فيكون الجواب على الأغلب «إن شاء الله»، وهكذا يُسقط المُجيب عن نفسه مسؤولية القيام بهذه المهام فيما لو لم يشأ القيام بها، وهكذا يمرّر الإنسان مشيئته، ناسباً إياها زوراً إلى مشيئة الله، ودارئاً عن نفسه الملامة. إذن، تم تسخير القدرية لدى بعض الناس لتكون أداة مراوغة وغش بتغطية وهمية من مشيئة الله. صحيح أن الدين يدعو إلى أعمال العقل من جهة، وإلى القضاء والقدر من جهة أخرى، ويستطيع المفسرون التوفيق بين هذين الأمرين وتغيب التناقض بينهما، لكن الإنسان العادي يفهم القضاء والقدر غالباً بشكله الحرفي والمباشر، ويرر من خلاله تخليه عن المسؤولية الذاتية على أعماله ومصيره.

سلطة القدر سارية في معظم الأديان، وعليه نجد الناس يقبلون أقدارهم ويمجدون مشيئة الله بجمل يرددونها يوميًا مثل الحمد لله، ونشكر الله، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروهه سواه. ربما يكون لسلطة القدر دور في تخفيف معاناة الناس وتقبلها للمصائب والمحن، إلا أنه من الواضح أن سلطة القدر تحد من دور التفكير واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية الشخصية عن الأفعال ونتائجها، وبالتالي تسهم في تحويل الإنسان إلى كائن سلبي فاقد الإرادة، يتلقى ما يأتي به القدر من خير أو شر.

إذا عدنا وراجعنا دور السلطات الخمس في تبلور الشخصية العربية، نجد أن هذه السلطات مجتمعة جعلت الشخصية العربية تتميز بميزتين رئيسيتين، وإن كانت حدتهما ترتفع وتنخفض عبر مراحل تطور هذه التجربة، وتختلف بين الحواضر وبين الأرياف:

الميزة الأولى: النظام الاجتماعي والثقافي الجماعي والسلطوي الذي لا يُبقي للحريات الفردية إلا حيزًا محدودًا.

الميزة الثانية: الخضوع والتأقلم مع سلطات متعددة، منها سلطة الطبيعة، والقبيلة، والنظام السياسي، واللغة والنصوص، والميراث الثقافي، وسلطة الدين والقدر.

هما ميزتان كانت لهما وظيفة مهمة وضرورية في بقاء الإنسان العربي في النظام الاجتصاسي الذي عاشه على مدّ القرون. هذا النظام الذي كرس هاتين الميزتين خدمة لمصالحه.

محاصرة الثقافة العربية للعقل

وقوع العربي تحت سيطرة السلطات الخمس حاصر تفكيره في إجابات وقوالب محددة، لأن تطور الفكر والإبداع والتجديد يحصل في جو ليبرالي يتيح الحوار والنقاش والجدل والنقد وإثارة الأسئلة، ما ينقل الفكر من مرحلة إلى مرحلة أخرى (جدلية هيغل وماركس). أما حين تكون الأجوبة جاهزة وقاطعة، فلا يبقى مجال للأسئلة والنقد، فيقع الفكر في حالة ركود، بينما تواصل الدنيا حركتها وتطورها الدائم، ويتخلف الفكر عن مسار التطور السريع الحاصل في المجتمعات وفي الطبيعة. وقوع العربي تحت سيطرة السلطات الخمس عوّد العقل العربي على حفظ ما يُملى عليه من سلطات الطبيعة الصحراوية، والقبيلة، والنظام السياسي والثقافي والديني، ولم يجرؤ على التفكير خارج القوالب، أو أن يعمل على التجديد والتغيير والتطور. سيطرة السلطات حدّت من تطور

الأنشطة الذهنية التي يتمتع بها العقل، عادة، مثل التحليل، والتركيب، والاستنباط، واستخلاص النتائج. مفكرون معاصرون كثيرون، أمثال جورج طرابيشي، وأدونيس، وصادق جلال العظم، ومحمد عابد الجابري، على الرغم من الاختلاف بينهم، توصلوا إلى أن الثقافة العربية، وبخاصة الدينية، غيّت العقل وحصرت دوره في النقل، بل جعلته يستقيل، بعيداً عن التعددية والإبداع، ويرون في ذلك سبباً في تخلف المجتمعات العربية على مدار قرون. جميع هؤلاء المفكرين دعوا إلى فتح باب الحوار والجدل باعتباره «طريق العقل إلى التصفية، واستبعاد الأقل معقولة لصالح الأكثر معقولة» على حد قول طرابيشي.

على الرغم من ذلك، ومع تطور المدن والحواضر العربية عبر التاريخ العربي، فقد ظهر فلاسفة وعلماء عرب ومسلمون عظام كابن رشد، وابن سينا، والرازي، والخوارزمي، وابن الهيثم، وجابر بن حيان، وابن الشاطر، وابن النفيس، والفارابي، والكندي، والمعري، والجاحظ، وابن خلدون، وابن بطوطة، ... وغيرهم كثيرون. فكيف يستوي ما قلناه عن العقل العربي مع ظهور هؤلاء العباقرة الأفضاذا؟

لقد ظهرت هذه الأسماء كحالات ريادية فردية، تجرأت على التفكير خارج نطاق الثقافة العربية والإسلامية السائدة، وسمحت لنفسها الانفتاح على علوم وفلسفات الشعوب الأخرى، فجاءت إنجازاتها تتعارض مع الثقافة العربية السائدة والمحافظة والرافضة للتجديد والريادة. فعلى الرغم من نسب هؤلاء العلماء والمفكرين إلى الحضارة العربية والإسلامية، فإنهم في الحقيقة كانوا الصوت المعارض والمجدد لهذه الثقافة، الذي لم يستطع إحداث تغيير أو طفرة في الوعي العربي وفي الثقافة القبلية السائدة، بل إن هذه الثقافة المرتبطة بالسلطة السياسية ومراكز النفوذ، فعلت كل ما بوسعها لمحاربة هذه الأفكار ووأدها. لقد تم تكفير أو تجريم أو إقصاء أو معاقبة أو إحراق كُتب هؤلاء الرواد، وأحياناً قتل بعضهم كابن المقفع، بدل الاستفادة من فكرهم، أو على الأقل محاورة فكرهم، فبقيت ثقافة الجمود والركود هي الطاغية. الأمر المحزن هو أن الذي استفاد من فكر هؤلاء هو الغرب الذي رحب وطور فكر هؤلاء أمثال ابن رشد الذي نقل للغرب فلسفة أرسطو وفلسفة العقل، والرازي وابن سينا اللذين نقلتا علوم الطب، وابن خلدون الذي اعتمد عليه كوبرنيكوس في اكتشافه أن الأرض تدور حول الشمس، وابن خلدون الذي وضع أسس علم الاجتماع الحديث، وابن الهيثم الذي نقل علم البصريات واختراع القمرة (الكاميرا)، والخوارزمي الذي تعتمد عليه اليوم علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي، ... وغيرهم. إذن، هؤلاء الذين دعوا إلى أعمال العقل فوق النص لم يكونوا في انسجام مع الثقافة العربية الإسلامية، بل كانوا من تجرأوا على الخروج عن حدود هذه الثقافة، التي أقصتهم وحاولت إخراجهم. فتنطبق على هؤلاء مقولة «لا نبي في وطنه»، ما جعل تأثيرهم وعطاءهم مستمراً في الغرب وليس في موطنهم. إذن، فالمشكلة ليست في

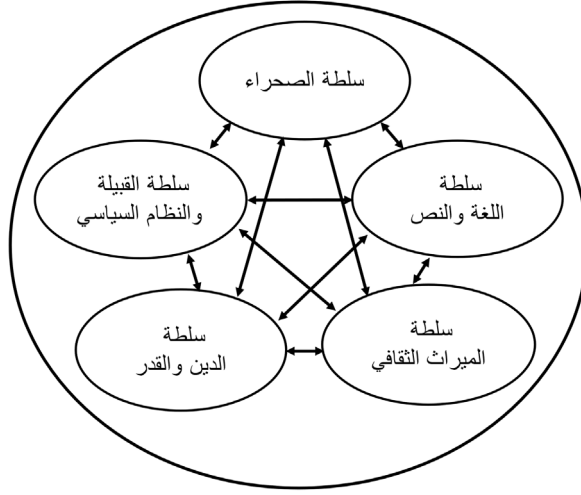
إمكانيات العقل العربي وطاقاته، بل في الثقافة التي أرادت لهذا العقل أن يبقى معتقلاً بداخل السلطات الخمس، ومنعت تحقيق طاقاته. وإذا نظرنا إلى حال العلم والثقافة اليوم في العالم العربي، نلاحظ أن المشكلة ليست في القدرات والكفاءات العربية، إنما في الثقافة التي لا تتيح البحث والتجديد من جهة، وفي السلطات السياسية من جهة أخرى، التي لا تدعم البحث العلمي، بل تحاصر المثقفين والعلماء، فتجعل كثيرين منهم، أمثال أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل، يهجرون أوطانهم، ويتميزون ويتألقون في البلدان الغربية، التي تتيح لهم الميزانيات والمختبرات وحرية البحث. إذن، المشكلة ليست في العقل العربي، بل في المنظومة الثقافية المتكلسة، وفي الأنظمة السياسية المستعصية عن الانفتاح والتحرر.

الثقافة السائدة بتقاطعها مع المنظومة الدينية، تستسهل تكفير وتخوين كل الآراء المجددة التي تعتبر الدين ظاهرة تاريخية خاضعة للتطور وللسياق. أصحاب الرأي اليوم ملاحقون ومحاصرون في معظم المجتمعات العربية. ويدفعون ثمناً باهظاً بسبب أنهم تجرأوا على أن يناقشوا أو ينتقدوا أو يأتوا بفكر جديد أمثال الطاهر الحداد، وطه حسين، ونوال السعداوي، ولويس عوض، ونصر حامد أبو زيد، وفرج فودة، وأحمد عبده ماهر، ... وغيرهم.

تفاعل منظومة السلطات في الثقافة العربية

كما جاء في توجهنا المنظومي في هذه الدراسة، فإن الظواهر تحصل في إطار تفاعل منظومات مركبة ومتعددة الاتجاهات. فلكي نفهم الشخصية العربية، لا بد لنا أن نلاحظ كيف أن كل المنظومات تتفاعل لتنتج هذه الشخصية التي تختلف عن شخصية الإنسان الغربي. الرسم أدناه يبين الحيز الثقافي والفكري والاجتماعي الذي تبلورت فيه الشخصية العربية: النظرة للذات والآخريين والحياة، والقيم وأنماط التفكير والمواجهة. حيز يشمل خمس سلطات رئيسية تفاعلت فيما بينها لترسم ملامح هذه الشخصية: سلطة الطبيعة الصحراوية، سلطة القبيلة والنظام السياسي، سلطة اللغة والنص، سلطة الموروث الثقافي، سلطة الدين والقضاء والقدر (انظر الرسم 2).

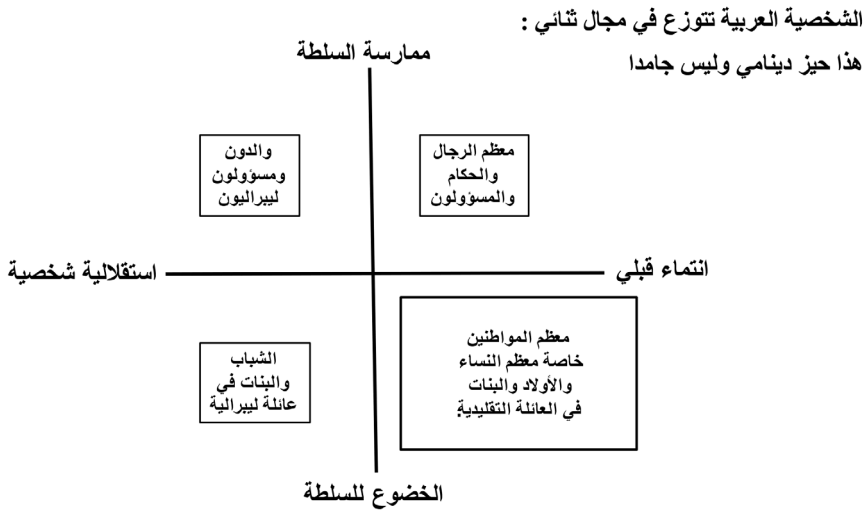
وكما جاء من قبل، لا تشكل أي سلطة من هذه السلطات عاملاً وحيداً بحد ذاته لتكوّن الثقافة العربية، إذ أن هناك شعوباً أخرى ظهرت فيها هذه السلطات متفرقة أو مجتمعة على نحو مغاير، أو في خوارزمية مغايرة، فظهرت فيها ثقافات أخرى مختلفة عن الثقافة العربية.



رسم 2: التفاعل متعدد الاتجاهات بين المنظومات الخمس في الحيز الثقافي والفكري والاجتماعي

هذا الحيز الثقافي والفكري والاجتماعي جعل الشخصية العربية تتميز عن بقية المجتمعات بمدى خضوعها للسلطة من جهة، وبمدى انضوائها في مبنى قبلي أو جماعي آخر من جهة أخرى. فإذا ما قارنا الشخصية العربية مع الغربية، نجد الثانية أقرب إلى الفردانية والليبرالية. ربما أن تحليل الثقافة العربية على أنها جماعية تميل للخضوع، يؤكد صحة مصطلح المفكر الجزائري مالك بن نبي «القابلية للاستعمار» (1987، 1988)، الذي ادّعى أن الشعوب العربية منذ سقوط دولة الموحّدين تميزت بمواصفات داخلية ضعيفة، جعلتها قابلة للاستعمار. فالقابلية للاستعمار هي جملة خواص اجتماعية تسهّل سيطرة الغزاة على الأمة، وتؤدي إلى استمرار الوضع المنحلّ للحضارة، فهناك مجتمعات تعرضت للاحتلال العسكري، لكنها مجتمعات غير قابلة للاستعمار؛ مثل احتلال ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، توجد مجتمعات لم تتعرض للاستعمار، لكنها قابلة للاستعمار. هذا هو حال الدول العربية اليوم التي خرجت من الاستعمار الخارجي، إلا أن المواطن العربي بقي يعيش الشعور بالعجز، بعيداً عن روح المبادرة والتغيير، خاضعاً لنظام اجتماعي وسياسي عربي، يواصل القمع وإخضاع المواطنين مدعوماً من قوى استعمارية خارجية. هكذا تبقى حالة الاستعمار في الدولة حتى بعد خروجه الفعلي، وذلك من خلال وكلائه المحليين الذين يواصلون النظام القامع. وبالتالي، يرى بن نبي أن ظاهرة الاستعمار هي ظاهرة جدلية بين مستعمر خارجي وبين قابلية داخلية للاستعمار، ويرى أن الخروج من حالة القابلية للاستعمار يبدأ بالقضاء على الجهل ونشر الثقافة، وبناء الإنسان وتحرير عقله أولاً من الاستعمار، من خلال تربية جيل فعال يؤمن بقدراته، وليس مغلوباً على أمره.

حين نتكلم عن الشخصية العربية نحن لا ننسى التقاطعات بينها وبين الثقافات الأخرى من جهة، وأن هناك فوارق فردية بين الناس، ولا يمكن وصف جميع الناس بالمواصفات نفسها من جهة أخرى. أما الفوارق الفردية الأساسية التي يمكن ملاحظتها هي، أيضًا، فوارق بمدى الخضوع للسلطة، ومدى تعلقها بمجموعة انتمائها القبلي أو العشائري أو الحمائلي (انظر الرسم 3). شخصيات الناس في المجتمع العربي والفلسطيني تتوزع على محوري السلطة والقبيلة، ونجد أن معظمهم، وبخاصة في القرى، يتموقعون معظم الوقت والحالات، في خانة القبيلة والخضوع للسلطة (الخانة السفلى من اليمين)، بحيث نراهم لا يمارسون سيادتهم على نفوسهم، خاضعين لإرادة سلطات خارجية كالأهل والحمولة والقبيلة والمجتمع والتراث والدين، ولا يتيحون لأنفسهم حرية التفكير واتخاذ القرارات وإدارة أنفسهم بشكل مستقل. هؤلاء هم المواطنون البسطاء، وهم غالبية النساء والأبناء والبنات في العائلة العربية التقليدية التي يشكل فيها الأب رأس العائلة. تموقع معظم العرب في خانة القبيلة والخضوع للسلطة، مرتبط بغياب دولة المواطنين التي تعتمد أسسًا رصينة من العدل الاجتماعي، وأيضًا بالمنظومة الاجتصاسية السائدة في معظم الدول العربية، ما مكن فئة قليلة من الانتماء إلى الطبقة الوسطى أو العليا، وأبقى غالبية السكان في الطبقة الدنيا، خاضعين للولاءات الصغيرة، علمًا أن الاستقلال النفسي والاجتماعي مرهون بالاستقلال الاقتصادي.



رسم 3: الحيز الثقافي ثنائي الأبعاد الذي يتوزع الناس فيه

بعض العائلات التي تنتهج نمط حياة ليبراليًا يتيح شيئًا من الحرية الفردية، يتموقع أفرادها في خانة المحكوم والفرسانية (الخانة السفلى من اليسار). في هذه الخانة، يوجد أناس مثقفون ومتفاعلون مع الثقافات الأخرى، يجروون على الخروج المحسوب عن العادات والتقاليد وإدارة حياتهم الخاصة بشيء من الحرية.

في الخانة العليا من اليمين يتموقع ذوو السلطة كالأباء أو مديري المدارس أو القيادات السياسية والرؤساء الذين يمارسون سلطتهم بعقلية قبلية، تتوقع الطاعة والانصياع، ولا تتيح النقاش والجدال وحرية الرأي أو الاختيار. يتمتع هؤلاء بصلاحيات عقابية يمارسونها ضد كل من يجروء على الخروج عن طاعتهم.

في الخانة العليا من اليسار يتموقع ذوو السلطة الذين يمارسون سلطتهم بنوع من الليبرالية، وبخاصة في المدن، وهم قلة بين الذين يمارسون السلطات في المجتمعات العربية. هؤلاء آباء ومديرو مدارس ومسؤولون يعتمدون الحوار مع الواقعيين تحت سلطتهم، ويتيحون لهم حيزًا من الحرية والانفراد عنهم وعن النهج التقليدي السائد.

إذن «الشخصية العربية» ليست واحدة، بل هناك تباينات بين الشخصيات تتوزع على محوري القبيلة والسلطة. توصيف الشخصيات في الخانات الأربع ليس قاطعًا، وليس حصريًا، فيمكن مثلًا أن يتموقع بعض الرجال في الخانة السفلى من جهة اليمين، وتتموقع بعض النساء في الخانة العليا من الجهة اليمنى، إلا أن هذه الحالات هي حالات غير شائعة. إضافة إلى ذلك، تموقع الناس على هذين المحورين هو دينامي ومتحرك بحسب السياق. فيمكن لمدير مدرسة سلطوي وصارم (الخانة العليا من اليمين) أن يكون أبًا ليبراليًا يحاور أولاده وبناته، ويتيح لهم حيزًا من الحرية (الخانة العليا من اليسار). ويمكن لامرأة تطالب بالحرية والمساواة للمرأة في المجتمع (الخانة العليا من اليسار) بينما تتصرف بسلطوية مع بناتها وأولادها (الخانة العليا من اليمين). ويمكن لعامل في شركة خاضع ومحكوم في عمله (الخانة السفلى من اليمين) أن يكون أبًا وزوجًا قاممًا لعائلته (الخانة العليا من اليمين). إذن، هي محاور يتحرك موقع الناس فيها بحسب السياق.

ربما أن محوري القبيلة والسلطة يفسران حال الأمة العربية اليوم وعجزها وهوانها أمام حرب الإبادة الجماعية التي جرت في قطاع غزة، وإحجامها عن مواجهة أطماع إسرائيل والغرب في المنطقة. فمن ناحية موضوعية، تملك الأمة العربية مقدرات هائلة تمكنها من مواجهة هذه الأطماع ودحرها: مجمل الدخل القومي العربي يصل إلى ستة تريليونات دولار، وإنتاجها من النفط يصل إلى 32% من النفط في العالم، وهي تمتلك 57% من احتياط النفط في العالم، ولديها جيوش تصل إلى أربعة ملايين جندي، وتسعة

آلاف طائفة حربية، و19 ألف دبابة، وتملك قدرات بشرية كبيرة، وثروة زراعية وحيوانية هائلة، وغيرها وغيرها من المقدرات. إذن، الذي يحول دون دحر الأطماع الأجنبية هو العقل العربي الذي يقع على محوريّ القبيلة والخضوع للسلطة. محور القبيلة يثبّت حالة الانقسام العربي القبلي الذي فرض في اتفاقات سايكس بيكو من جهة، ومحور الخضوع للسلطة يفسر خضوع الشعوب العربية للأنظمة العربية القامعة التي ربطت مصيرها بالغرب.

الغرب المتربص لمواصلة خضوع المجتمع العربي

بعد انتهاء الحكم العثماني في العالم العربي، وقعت جميع المجتمعات العربية تحت انتداب بعض الدول الغربية كإنجلترا وفرنسا، وتحت السيطرة الاقتصادية والعسكرية للعالم الغربي الذي تترأسه اليوم الولايات المتحدة، ووكيلتها في المنطقة إسرائيل وبعض الأنظمة العربية المتواطئة، من أجل السيطرة على المقومات الإستراتيجية والموارد النفطية في المنطقة، وإخضاع أنظمتها الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية. لقد عمل الاستعمار الغربي على تعميق «القابلية للاستعمار» التي تحدث عنها مالك بن نبي، بحيث ضيق نشاط الحياة والحرية، وحطم المؤسسات الاجتماعية، وعمق الانتماءات الفئوية، وأجج الصراعات الداخلية، وشكّل نموذجًا للإنسان المغلوب على أمره. وعليه، فقد كان لهذه المنظومة الغربية دور فعال في تكريس حالة التعصب القبلي والطائفي لمنع نهضة قومية عربية أو دينية إسلامية من جهة، وحالة الخضوع والعجز للناس أمام السلطات المحلية وأمام السيطرة الخارجية من جهة أخرى.

لقد حاربت المنظومة الغربية كل حركات التحرر في الوطن العربي، وأي نظام عربي قومي كنظام جمال عبد الناصر في مصر، وبقية الأنظمة القومية في سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن ... وغيرها. وكانت حربها على هذه الأنظمة عسكرية واقتصادية من جهة، وأيضًا من خلال دعم حركات دينية أو انتهازية تشق وحدة الصف الوطني في هذه الدول مستخدمة المنظومة القبلية والطائفية للمجتمع العربي، لإثارة النزعات الفئوية والانفصالية والطائفية، وضرب المشاريع الوطنية القومية من الداخل من جهة أخرى. وهكذا استطاع الغرب إضعاف جميع الحركات القومية ومحاولات الوحدة العربية في الوطن العربي وإجهاضها.

لقد جاءت سياسة السيطرة الغربية وإخضاع العالم العربي في العقود الأخيرة تحت الراية الكاذبة، راية الديمقراطية والحرية، وبالفعل دعم الغرب بكل الوسائل وبالمال

الجمعيات المدنية والحركات النسوية والليبرالية داخل المجتمعات العربية، بذريعة التحرر من المنظومة العربية والإسلامية السلطوية والذكورية، بينما في الحقيقة كان هدفه تفكيك المشاريع القومية وتقويضها. وهكذا ارتبطت مشاريع التحرر داخل المجتمعات العربية، بمشاريع السيطرة الغربية على موارد الدول العربية وأنظمتها.

ومن جهة أخرى، نجحت السياسة الغربية بربط مصير الأنظمة العربية الحاكمة بمدى ولائها للسياسة الغربية، وربط اقتصاد الدول العربية بالاقتصاد الحر العالمي، وخضوعه لإملاءات صندوق النقد الدولي وللبنك الدولي، وفتح الدول العربية للاستثمارات الأجنبية. هذه الاستثمارات التي تكون من خلال تعاقد شركات الاستثمار الأجنبية مع فئة البرجوازية المحلية من أصحاب رؤوس الأموال، والمرتبطة بالأنظمة السياسية الحاكمة، التي تحصل على ريعها من هذه الاستثمارات، وتتحكم بسوق العمل، وبغلاء المعيشة الذي يعانيه المواطنون العرب. هكذا تحولت الأنظمة العربية مجرد نظام يقوم بتسيير الصفقات بين الاستثمار الأجنبي والفئة الحاكمة، دون اكتراث كافٍ لحاجات الناس في البقاء والعيش الكريم كحاجتهم للعمل والمسكن والأمن ... وغيرها من الحاجات، ما أبقى الإنسان العربي خاضعاً للانتماءات القبلية والعشائرية والحماثلية التي واصلت توفير هذه الحاجات. وهكذا، فللسياسة الغربية دور مهم في منع أو تقويض إقامة دول عربية مستقلة ترعى شؤون مواطنيها، وفي بقاء القبليّة وتكريس الخضوع والشعور بالعجز.

حالة الركود التي يعاني منها العالم العربي اليوم، لا تعود إلى تقسيمه إلى دول عربية بحسب اتفاقية سايكس-بيكو فحسب، بل تعود إلى التقاء هذا التقسيم مع العقلية القبلية العربية، ومع النهج السلطوي المتأصل في التراث العربي، وبالتالي إقامة دول تبدو دولاً «مستقلة»، لكنها في الحقيقة خاضعة بالكامل لسيطرة الغرب وللنظام الاقتصادي الحر، الذي يتحكم باقتصاد هذه الدول «المستقلة» وبشعوبها، من خلال عملائه، حكام هذه الدول والنخب المستفيدة والمحيطة بهم. ينطبق هذا الكلام، ليس على الأنظمة الملكية والإماراتية فحسب، بل، أيضاً، على الدول القومية التي حاولت بناء دولة حديثة، كمصر عبد الناصر، وعراق صدام حسين، وجزائر بو مدين، وسوريا الأسد، لكنها لم تبني مؤسسات دولة ديمقراطية، فسرعان ما تحولت إلى دول قامعة لشعوبها، أو «دول الوحش أو الغول» كما يصفها المفكر السوري برهان غليون، تخدم النخب المقربة من النظام (غليون، 2003، 2012). بحسب توجهنا المنظومي، لا يمكن تفسير حالة الركود العربية بعامل واحد إن كان التراث، أو الدين، أو العقل العربي، كما يؤكد عليه محمد عابد الجابري مثلاً، ولا للأنظمة السياسية القامعة التي يؤكد عليها برهان غليون، ولا إلى الاستعمار الذي يؤكد عليه الجميع، بل إن جميع هذه العوامل تنتظم في خوارزمية معينة تفسر حالة الركود.

للشعب الفلسطيني تجربته الخاصة مع الغرب. لقد تحالف الغرب، بشكل مكشوف، مع الصهيونية لإقامة دولة إسرائيل على أنقاض شعبنا الفلسطيني بعد النكبة العام 1948، وما زال يدعمها في سياسة الاحتلال والتوسع، وضرب الأنظمة العربية القومية لإبقاء السيطرة الغربية على جميع دول المنطقة وعلى مواردها. هذا الغرب الذي يرفع رايات الديمقراطية والحرية يتحالف مع أنظمة عربية غير ديمقراطية وتعادي الحريات، ويقف ضد حركات قومية ديمقراطية تنادي بالعدل والحرية. هذا الغرب نفسه قام بدور فعال في تأسيس حركات القاعدة، وداعش، بينما ادّعى ظاهرياً أنه يحاربها، وهو نفسه الذي يقاوم أي حراك يساري أو اشتراكي أو وطني أو ديني يهدد مصالحه. القيم الموجهة لهذا الغرب هي قيم المصلحة الغربية والهيمنة، وإن كان يتغذى بقيم الديمقراطية والحريات الكاذبة والمفضوحة.

إسرائيل تنتهج هذه السياسة الغربية نفسها، وتدعي أنها «واحة الديمقراطية»، بينما هي تقيم نظام فصل عنصري، وحصاراً، واحتلالاً، على الأراضي الفلسطينية، وتحول دون نجاح أي مشروع وطني فلسطيني مستقل. هي، أيضاً، تعمل على ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، ووصمها بالإرهاب، ومحاربتها بأعتى الأسلحة، وكذلك من خلال دعم النزعات الطائفية والفئوية والشخصية داخل المجتمع الفلسطيني، ما يبقي الفلسطيني خاضعاً، ويبحث عن انتماؤه الفئوي الطائفي أو الحمائلي ليلجأ إليه. هذه هي الملامح الأساسية للتجربة السائدة بين الفلسطينيين، إلا أن هذه الملامح لا يمكنها أن تلغي وجود حركات وطنية فلسطينية مقاومة وغير خاضعة للانتماءات الطائفية، إلا أنها لا تعكس المزاج العام السائد واليومي للفلسطينيين، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين.

لقد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية، وتميّزت عن الهوية العربية، خلال الصراع مع الصهيونية، وأخذت شكلها الحالي الذي يشمل الانتماء إلى أرض فلسطين ومقدساتها، والسردية الفلسطينية، وتجربة النكبة واللجوء، وسيرة الحركة الوطنية والمقاومة ورموزها. إلا أن الهوية الوطنية الفلسطينية تختلف عن الهويات الوطنية التي يتمتع بها مواطنو الدول المستقلة التي ترعى فيها الدولة مواطنيها، وتكون لهم بمثابة الراعي أو الأم والأب. في تلك الدول، الهوية تكون هوية «انتماء للدولة والوطن» الحاضن. هذه طبيعة الهوية الوطنية للمواطن الفرنسي مثلاً. أما في حال الشعب الفلسطيني، فالهوية الوطنية هي في الأساس «هوية كفاحية»، يدفع فيها الفلسطيني ثمناً لانتمائه، بدل أن يهنأ بانتماؤه لدولة ترعاه وترعى مصالحه وحاجاته. يمكن للهوية الفلسطينية أن تكتمل مستقبلاً، مع تبلور مشروع وطني فلسطيني جامع وواعد يستجيب لأمانى الفلسطينيين، ويبدأ بتحقيق إنجازات ملموسة على أرض الواقع نحو التحرر وتأسيس دولة مواطنين.

نتيجة وقوع الفلسطينيين تحت الاحتلال والحصار في قطاع غزة والضفة الغربية، وتحت نظام عنصري داخل إسرائيل، وفي مخيمات اللاجئين في الدول العربية، حيث إن جميعهم أيتام بدون دولة ترعاهم، وفي غياب مشروع قومي عربي واعد، وبعد خيبة الأمل والإحباط الناجم عن إجهاد المشاريع القومية الناصرية والبعثية التي ظهرت في الماضي، فمن الطبيعي أن تكون النتيجة التشبث بالانتماءات القبلية والعشائرية والحمائلية والطائفية التي قامت بالفعل برعاية الناس تعويضاً عن غياب رعاية الدولة. زد على ذلك قيام إسرائيل، من خلال سياسة تجزئة ممنهجة، بتأجيج الصراعات الفئوية والطائفية. إذن، على الرغم من حضور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبقية الفصائل والأحزاب السياسية، ونشاطها الوطني الملموس على مدار عقود في جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، فإن الانتماء الجماعي الأقوى بقي للانتماء الحمائلي أو الانتماء الطائفي، لا الانتماء القومي. وبالتالي حالاً، هذا التعلق بمجموعة الانتماء، دون التحرر النفسي والعاطفي والأخلاقي للفلسطيني من التبعية لمجموعة الانتماء القبلية أو الطائفية من جهة، وحال دون تكوين شخصية فردية مستقلة للفلسطيني، لها رأيها وأخلاقيها ونهجها المستقل عن مجموعة الانتماء من جهة أخرى، فبقي معظم الفلسطينيين في خانة الانتماء للقبيلة والخضوع للسلطة.

التماهي مع الحاكم القامع

حين يقبع شعب تحت سيطرة نظام قاهر أو سيطرة الاحتلال الأجنبي الذي يحمل ثقافة مغايرة، فلا بد أن تتفاعل ثقافة الغازي والمستعمر مع ثقافة الشعب الواقع تحت السيطرة، ما يحدث تشوهاً في ثقافته التي تصبح خليطاً غير متجانس بين الثقافتين. لقد أشار ابن خلدون في مقدمته، وبعده بابلو فريري في كتابه «تعليم المقهورين»، إلى ظاهرة تماهي المقهور مع القاهر، بحيث يتبنى بعض المقهورين، بشكل غير واع ثقافة القاهر وعقليته، ويعتبرها الثقافة الأرقى، وينظر إلى ثقافته بدونية وتخلف. فبدلاً من أن تتطور الثقافة العربية في إطار تفاعل طبيعي وطوعي مع ثقافات أخرى، كما حصل في عصر التدوين في القرن الثاني الهجري مثلاً، الذي تم شرحه سابقاً، حصل هذا التشويه في الثقافة العربية الذي لاقى مقاومة، بكونه دخيلاً من طرف غاصب، وثبتت القوى المحافظة بكونها تقاوم هذا الدخيل.

آلية التماهي مع القاهر تنسجم تماماً مع نمط الاستسلام والخضوع، بل وتُأسس هذا النمط وتحفظ بقاءه واستمراريته. وهذا ما يفسر تجميل قسم كبير من الشعوب العربية حكامها الطاغين، وشعورهم بالدونية أمام الطغيان، وما يفسر تبرير كثير من الأبناء لسلطة والديهم العنيفة، وما يفسر تماهي كثير من النساء العربيات مع القيم الذكورية القامعة

للمرأة. يعتقد مصطفى حجازي (2016) أن التماهي مع القاهر سائد، أيضًا، لدى الفئة التي تبدو أكثر حظًا، والتي لا تخلو، أيضًا، من قهر، مع اختلاف درجة الحدّة، فيقول: «فبينما يتماهى الفلاح بسيدته ويشعر بالدونية تجاهه، نرى السيد يتماهى بدوره بالمستعمر أو الرأسمالي الأوروبي، ويشعر بالدونية نفسها تجاهه». ويضيف حجازي أن الرجل يستخدم المرأة «كوسيلة للتعويض عن المهانة التي يلقاها الرجل المقهور اجتماعيًا ... وكلما كان الرجل أكثر غبنًا في مكانته الاجتماعية، مارس قهراً أكبر على المرأة».

لقد صك المفكر الجزائري مالك بن نبي (1987، 1988) مصطلح «القابلية للاستعمار»، كشكل من أشكال التماهي مع القاهر، في أعقاب استعمار متواصل على مدى الأجيال. والقابلية للاستعمار هي صفات عقلية ونفسية وثقافية ترسخ في أمة، نتيجة لسيرورة قمع واستبداد داخلي، أو نتيجة استعمار خارجي، تجعل الإنسان يتأقلم للحدود التي وضعها المستعمر ويشعر بدونيته أمامه، ويتعايش مع القمع والذل دون مقاومة، بل يتماهى مع القامع ويطمح لتكريس الوضع القائم خشية حدوث ما هو أسوأ. وثمة مصطلح آخر مشتق من أدبيات بن نبي وهو «القابلية للاستعباد»، حيث ينشغل الناس في أمور بقائهم دون طموح للتغيير، ويكتفون بحماية نفوسهم وتحقيق بعض المكاسب الضيقة، شاكرين قامعهم على هذه الإتاحة. من أهم عوامل هذه القابلية هو تفكك المجتمع، وجهل الناس لحقوقهم ولمختلف نواحي الحياة. هذا الجهل والتضليل الذي تسهم فيه المؤسسات التربوية ووسائل الإعلام التي تحصر آفاق الناس في الحيز الشخصي الضيق، وتحد من طموحهم للتغيير الاجتصاسي العام.

لقد كان لفرانز فانون (1961)، الطبيب النفسي الفرنسي المرنينيكي الأسود، الذي عمل في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، عطاء مهم في تفكيك الاستلاب أو الاغتراب (Dis-alienation) الذي يصنعه الاستعمار في الشعب الواقع تحت القهر والتهديد الثقافي، منبهاً المثقفين بالذات من هيمنة الفكر الغربي على العقول، بأشكاله النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية. لقد حلل فانون بإسهاب كيف يعمل الاستعمار على تجريد الإنسان العربي من ذاته (Depersonalization)، وجعله يذوت نظرة المستعمر التمجدية تجاه المستعمر والتحقيرية نحو المستعمر، ويصف نشوء طبقة من المستعمرين المحرّرين شخصيًا، الذين يشاركون في تبرير نهج المستعمر. لقد كان فانون منظرًا راديكاليًا رافضًا الاستعانة بالغرب المستعمر، كي يتم تحرير الشعوب المستعمرة، ورأى بهذه الاستعانة نوعًا من الأغلال وليس التحرير. ورأى أن طريق التحرير يمرّ عبر «العنف الثوري» والمبرّر، الناتج عن تراكم القمع تحت نير سطوة الاستعمار، وبالتالي هو طاقة تحرّر ضرورية وإنسانية، وليست مجرد طاقة انتقامية هدّامة. لاقت أفكار فانون رواجًا كبيرًا لدى القوى الماركسية الراديكالية في العالم، كما لاقت أفكاره حول العنف المبرر نقدًا، من طرفين:

من قوى استعمارية هادفة إلى التحريض عليه مدعية أنه يشجع الإرهاب، ومن قوى وطنية ويسارية براغماتية ترى أن ممارسة العنف ضد المستعمر، ربما يكون مبررًا إلا أنه أحيانًا يكون غير مجدٍ بل وضارّ (انظر غبسون، 2013).

آلية التماهي مع القاهر تسهم بشكل غير واعٍ في تكريس واقع القهر. لذلك، من الضروري توعية الناس لهذه الآلية غير الواعية ودورها في طمس معاناتهم الحقيقية من جهة، والعمل على تعزيز انتمائهم والنضال من أجل حقوقهم من جهة أخرى. في الوقت نفسه يجب التمييز بين التماهي مع القاهر الذي هو عملية خبيثة وغير واعية، وبين الطروحات العقلانية أو البراغماتية التي تحذر من النهج العاطفي المغامر، أو لا ترى «بالعنف الثوري» الفانوني طريقًا وحيدًا وحتميًا.



الفصل الرابع

أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لنهضة مجتمعنا

حركة التاريخ تسير بحسب تفاعل دياكتيكي بين العوامل الذاتية التي تشمل أنماط التفكير والمواجهة، وبين عوامل موضوعية تشمل الظروف الاجتماعية. حين يقع مجتمع في صراع أو تحت سيطرة أو احتلال، تصبح نتيجة هذا الصراع لا تتعلق بالعوامل الموضوعية كالنظام السياسي أو الاحتلال أو الفقر فحسب، بل يكون للعوامل الذاتية دور مهم في تحديد مسار الصراع، وهي ما أطلق عليها المفكر الجزائري مالك بن نبي مصطلح «القابلية للاستعمار» في المجتمعات العربية، التي تطورت عبر خضوع العالم العربي للحكم الأجنبي على مدى قرون، والتي كُرست حالة العجز والخضوع.

في هذا الفصل، سأحاول توصيف مميزات العوامل الذاتية من خلال شرح أنماط التفكير والمواجهة السائدة في المجتمعات العربية، التي هي مكون من مكونات القابلية للاستعمار. من المهم الانتباه إلى أن العوامل الذاتية هي العوامل الخاضعة بمعظمها لإرادتنا وسيادتنا، أما العوامل الموضوعية فخاضعة لإرادة الخصم. وبالتالي، فالعوامل الذاتية هي الأوراق التي بيدنا، أما العوامل الموضوعية فمسؤوليتنا تجاهها هي في رصدها وفهمها وتحليلها وتقييمها، وفيما بعد نعود إلى أنفسنا لنقرر، بحسب إمكانياتنا، ماذا نفعل أمام هذه الظروف الخارجية، وكيف نتحرك بما يخدم مصالحنا.

هذا التوجه الديالكتيكي لفهم العلاقة بين العوامل الموضوعية والذاتية، ينطبق على كثير من السيرورات، وهو أساسي لمعالجة كثير من الأزمات والأمراض. في الماضي، مثلاً، اعتقد الأطباء أن الأمراض تحصل نتيجة دخول جراثيم ومكروبات إلى الجسم، أما التوجه الطبي الحديث فلا ينسب الأمراض، بشكل قصري، إلى العوامل الخارجية، بل إلى عوامل جينية، وإلى ضعف جهاز المناعة في مواجهة الجراثيم والمكروبات والبكتيريا والفيروسات. كذلك

في الماضي ساد الاعتقاد أن المرض النفسي يحصل نتيجة فقدان، أو صدمة، أو تحرش جنسي، أو ضائقة عائلية أو اجتماعية. علم النفس الحديث يؤكد أن كل هذه العوامل الخارجية ليست كافية لحصول المرض النفسي، والدليل على ذلك هو أن هناك أناساً كثيرين تعرضوا لهذه العوامل الخارجية كال فقدان والصدمات، ولم يصابوا بأمراض نفسية، بل ربما أن عزيمتهم وشخصيتهم اشتدت أكثر. إذن، الوقوع في مرض نفسي لا يتعلق حصراً بعوامل خارجية، بل، أيضاً، بعوامل ذاتية كالوراثة، ومبنى الشخصية، ... وغيرها من العوامل الذاتية. كذلك حالات الضغط النفسي لا يمكن نسبتها إلى عوامل خارجية فحسب، بل ما يقررها هو أنماط التفكير التي تحدد الشعور بالضغط الذي يرافقه إفراز هرمونات الضغط في الدماغ والجسم. حتى انهيار الإمبراطوريات، وفق ابن خلدون، لا يتم بفضل عوامل خارجية فحسب، بل في الأساس بفعل صراعات داخلية تمزق الدولة، وتفكك مؤسساتها وتقوضها من الداخل.

قبل البدء بسرد وتحليل أنماط التفكير والمواجهة المعيقة في مجتمعنا العربي والفلسطيني، لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

- هذه الأنماط جاءت في إطار تجربة اجتماعية جماعية تراكمت عبر الأجيال، وهي ليست بأي حال موروث بيولوجي أو عرقي، وهي قابلة للتغيير في المستقبل.
- بعض هذه الأنماط موجود في مجتمعات غربية وآسيوية وأفريقية، وإن ظهرت هناك بشكل مغاير.
- تظهر هذه الأنماط في سلوكنا الشخصي والاجتماعي والسياسي، وهذا ما سيظهر من خلال الأمثلة التي سأوردها لتوضيح كل نمط.
- كثير من هذه الأنماط تشكل جزءاً من سيكولوجيا المقهورين في المجتمعات الخاضعة للقمع أو الاحتلال، بالمعنى الذي ذهب إليه فريري، وفانون، وحجازي.
- هدف كشف هذه الأنماط أمام القارئ^[2] العربي، ليس جلد الذات أو اتهام الضحية، كما يمكن للبعض أن يدعي، بل تعميق الوعي بالذات، وتوضيح الأوراق التي بأيدينا من أجل الإمساك بزمام الأمور وإحداث التغيير، كي لا نبقى عالقين في دور الضحية العاجزة.

[2] عند توضيح أنماط التفكير من خلال مثال عيني، سأستخدم لغة المذكر تحاشياً للبلبلّة التي يمكن أن تحصل نتيجة التنقل بين المذكر والمؤنث، فأرجو من القارئ والقارئة اعتبار الأمثلة نفسها تنطبق على كليهما على حد سواء.

أنماط التفكير التي سنأتي على وصفها ليست منفردة، بل تندرج في منظومة أنماط متكاملة تتفاعل فيما بينها، وتكمل بعضها بعضاً، وتفسر مجتمعة طرق المواجهة التي تتميز بالسلبية والخضوع وعدم النجاعة وتكريس الوضع القائم، وتحول دون اللحاق بمركب التطور الثقافي والاجتماعي والعلمي الجاري في العالم.

العزو الخارجي وغياب المسؤولية الذاتية

حين نبحث في حركة الأشياء الجامدة أو مصيرها، نرى أنها تتحدد وفق العوامل الخارجية. فإذا ضربنا كأساً بمطرقة فينكسر، وإن رمينا كرة بولينج فتسير بالاتجاه الذي رميناها به. لا يملك الكأس قدرة على منع الكسر، ولا تملك الكرة قدرة على تغيير مسارها. وإذا قمنا بصناعة أداة خزفية بشكل دائري، فهي لن تكون قادرة على تغيير شكلها. لو استطاعت هذه الأدوات أن تنطق، تستطيع أن تقول إن العوامل الخارجية هي التي فعلت فعلها عليها، وإن طبيعتها الزجاجية أو الكروية أو الخزفية ليست خاضعة لإرادتها، فليس بالإمكان تغييرها.

كذلك الحيوانات، لا تملك إرادة، لذلك تكون ردود أفعالها خاضعة لغريزتها، أو للترويض الذي مرت به، والذي شمل مكافآت وعقابات، وتعلمت خلاله سلوكيات معينة لا تستطيع تغييرها. الحيوانات لا تملك قدرة على التحليل وفحص البدائل واتخاذ قرارات، ولا تملك المرونة لإعادة النظر وتغيير سلوكها، وذلك يعود إلى مبنى دماغها المحدود، بالمقارنة مع دماغ الإنسان الذي يشمل بشكل حصري غشاء الدماغ، وبخاصة الأمامي (Frontal Cortex)، الذي يمكنه من التفكير واللغة والخيال والتقييم وإعادة النظر وتفعيل الإرادة وإحداث التغيير، وهذا ما سيتم شرحه بالتفصيل لاحقاً في الفصل الخامس.

حين ينسب الإنسان سبب حركته أو مصيره إلى عوامل خارجية، إنما يكون قد شياً نفسه، أو حيون نفسه، وألغى عن نفسه صفاته البشرية كالعقل، والإرادة، والسيادة على الذات، وحوّل نفسه إلى ضحية متلقية وعاجزة تنذب حالها. قوانين فيزياء نيوتن القائلة إن لكل فعل رد فعل مساوياً له بالمقدار ومعاكساً له بالاتجاه، لا تنطبق على الإنسان الذي بمقدوره أن يرد بطرق مختلفة للحدث نفسه. فإذا تعرض الإنسان إلى هجوم من شخص آخر، فهو يستطيع استعمال عقله، ويقرر كيف يواجه هذا الظرف: هل يهرب أو يختبئ أو يهاجم أو يستسلم أو يتفاوض أو غيرها من البدائل؟ لذلك تقع عليه مسؤولية ذاتية في انتهاج الطريقة التي تحميه من الخطر. فإذا قرر مهاجمة خصم شرس يفوقه قوة، وكانت النتيجة كسر يده، فتقع عليه مسؤولية في كسر يده، ولا يمكنه أن يكتفي بالقول إن الخصم كسر يدي.

قضية الإرادة والسيادة على الذات قضية أساسية، تحدد مصير الفرد. كثير من الناس يشعرون بأن ظروفهم تحدد مصيرهم، ويشعرون بأنهم مسيرون وفاقدو الإرادة والسيادة والتأثير. هؤلاء الناس يخلطون بين الإرادة والسيادة التي يستطيعون ممارستها على ذواتهم، وبين الإرادة والسيادة التي يمارسونها على العوامل الخارجية كالظروف أو العوامل الاجتماعية الأخرى. حين يحاول المرء السيطرة على العوامل الخارجية، فحتما يشعر بالعجز، لأنها ليست خاضعة لإرادته. الدنيا تسير بحسب قوانينها الطبيعية والاجتماعية، ولا تدار بحسب إرادة الفرد. هكذا تتحرك الكواكب والطبيعة والطقس والمجتمع وأفراد العائلة كما تشاء، وليس كما نحن نشاء. وحين نحاول إدارة الدنيا، نشعر حتما بالعجز. ما نستطيع التحكم به هو أن نقرر ما نفعله نحن، وأن نتصرف ونواجه هذه الدنيا كما نشاء، وبهذا نحن مخيّرين لا مسيّرِين. نستطيع أن نكون أسياد أنفسنا لا أسياد الظروف الخارجية أو أسياد الدنيا. التركيز على إدارة أنفسنا وممارسة سيادتنا على أنفسنا أمام الظروف، هو ما يعطينا الشعور بأننا قادرون وفعالون في التأثير على العوامل الخارجية، أما التركيز على العوامل الخارجية، وأن نتوقع منها أن تتغير، أو نطلب منها أن تتغير بما يناسبنا، يجعلنا نشعر بالعجز.

الإنسان مخيّر في إدارة نفسه، وليس في إدارة الظروف الخارجية، وحين يمارس إدارة نفسه يستطيع التأثير بالفعل على الظروف الخارجية. هذا صحيح في جميع المستويات: الإنسان لم يستطع التأثير على الطبيعة كفتح الأنفاق أو استخراج المعادن أو غيرها إلا من خلال إدارة نفسه أمام الطبيعة، باستخدام عقله ومعرفته وإمكاناته. وحين لا يستطيع التأثير على الطبيعة، يبقى أمامه أن يقرر لنفسه ماذا يفعل من أجل حماية نفسه، وهذا ما يقرر النتيجة. هكذا، مثلاً، نتصرف أمام تقلبات الطقس التي ليس لنا بعد سيطرة عليها، فنقوم بإدارة أنفسنا أمامها كأن نحمل مظلة، ونلبس لباساً دافئاً في الشتاء، ونستعين بالمكيف، أو نذهب للبحر في الصيف.

الإنسان لا يفقد إرادته ولا سيادته على نفسه حتى في أقسى الظروف كالسجن مثلاً: حتى في السجون، يبقى السجناء، المحصورون بين الجدران، أسياد أنفسهم يمارسون اختياراتهم كما يشاؤون. هم ليسوا أسياد السجن والقانون، بل أسياد أنفسهم فقط، لذلك نرى أن السجناء يواجهون ظروف السجن نفسه بطرق متعددة، كل بحسب اختياره ومبنى شخصيته: بعضهم يخطط للهرب، وبعضهم يباشر بإضراب عن الطعام، وبعضهم ينخرط في تحالفات مع بعض السجناء ضد آخرين، وبعضهم يبقى على الحياد ينتظر انتهاء مدة محكوميته، وبعضهم يتعلم ويثقف نفسه، وبعضهم يكتب ذكرياته، وبعضهم يتعاون مع إدارة السجن للحصول على بعض الإكراميات، وبعضهم يلجأ للدين وآخرون للكفر، وبعضهم يفكر بالانتحار، ... وغيرها من البدائل. فبداخل جدران السجن يبقى السجناء مخيرون

وأحرارًا في إدارة نفوسهم وسلوكهم، يختارون بين أكثر من عشرة بدائل ممكنة، وفقًا لقدرات كل منهم ولمبنى شخصيته.

السيادة على الذات لا تعني أن نستطيع إخضاع الظروف الخارجية وتحقيق كل أمنياتنا، إنما هي سيادة على ما هو داخل أجسادنا فقط، من تفكير، ومشاعر، وحديث، وسلوك. وربما أن هذا الخلط بين السيادة على الذات، والسيادة على الظروف، هو ما يجعل البعض لا يقتنع بأن السجناء مخيرون، طالما بقي السجن مفروضًا عليهم. الحقيقة أن ظروف السجن وحصارها القاسي تجعل الخيارات المتاحة محدودة بالفعل، وهذا ما يصعب على البعض الاقتناع بأن السجناء مخيرون ويمارسون سيادتهم على نفوسهم. إلا أننا نسوق هذا المثل المتطرف، كي يعي كل منا اتساع البدائل المفتوحة أمامه وتعددتها، في إطار حياتنا الأسرية والمهنية والاجتماعية، التي لا تخلو من القيود، إلا أنها تتيح لنا مجالًا واسعًا للخيارات والسيادة على الذات، لا على الظروف الخارجية.

هناك ميل لدى «العقل العربي»، أسوة بشعوب جماعية وتقليدية عديدة، وشعوب مستضعفة أخرى، إلى تفسير واقعه بناء على عوامل خارجية وعدم تحمل المسؤولية الذاتية، وذلك بسبب التجربة الجماعية العربية التي تميزت بالخضوع للسلطة وللقبيلة، وإن كانت هناك بعض الفترات في التاريخ العربي، التي مارست فيها بعض الفئات سيادة على نفوسها، وبخاصة في المدن والحواضر. هذا الميل إلى التنسيب أو إلى العزو الخارجي شائع في حياتنا اليومية والاجتماعية، وإن كانت هناك فئات قليلة تتمتع بمسؤولية شخصية، إلا أنها لا تمثل النمط السائد في مجتمعنا.

إعفاء نفوسنا من المسؤولية الشخصية أو الذاتية هو تخلصٌ عن صفاتنا البشرية كعقلاء أصحاب إرادة وسيادة على أنفسنا أمام الظروف الخارجية، وهو يحولنا إلى ضحية متلقية وعاجزة كالجماد. علينا تحاشي الخلط بين المسؤولية على ذاتنا (الفردية والجماعية) وبين المسؤولية والسيادة على الظروف الموضوعية كالاكتلال مثلاً، التي تقع حصرًا على الصهيونية وحلفائها. نحن لسنا مسؤولين عن إدارة الاكتلال، بل فقط عن إدارة أنفسنا أمام الاكتلال، وفي هذا المجال نحن بالفعل أسياد أنفسنا بالكامل.

يمكن ملاحظة العزو الخارجي في مجتمعنا العربي في مستويات عدة:

المستوى الشخصي

نلاحظ العزو الخارجي وتغيب المسؤولية الذاتية في مقولات شائعة مثل «قطعني الباص» بدل تأخرت على موعد الباص، أو «سقطوني بالامتحان» بدل لم أنجح في الامتحان. كما

يمكن أن نلاحظه في تنسيب الضائقة النفسية إلى عوامل خارجية كأن يقول زوج لزوجته «لقد أثرت أعصابي بكثرة طلباتك»، أو يقول صديق لصديقه «لقد ضايقتني لرفضك مساعدتي». كما نلاحظه في تبرير السلوك مثل ضرب أب لابنه فيقول «كثرة حركة إبني جعلتني أضربه». تبدو هذه الأقوال والتبريرات عادية في مجتمعنا ولا اعتراض عليها، إلا أنه إذا تفحصنا هذه الادعاءات عميقاً، ندرك أن كثرة طلبات الزوجة كان يمكنها أن تثير لدى زوج آخر تجاوباً أو حواراً أو تجاهلاً بدل العصبية. وأن رفض الصديق تقديم المساعدة كان يمكنه أن يثير لدى شخص آخر تفهماً أو عتاباً أو حتى شعور بالذنب لأنه أثقل على صديقه بطلبه المساعدة. وأن كثرة حركة الابن يمكنها أن تدفع أب آخر إلى تهدئة الابن أو محاورته أو محاولة فهم ما وراء كثرة الحركة، وربما توجيهه لتشخيص نفسي أو سلوكي بدل أن يضربه. إذن، لا يمكن نسب ردود فعل هذا الرجل إلى سلوكيات الزوجة أو الصديق أو الابن، بل إن ردود الفعل هذه نابعة من توقعات هذا الشخص ونظرته لطبيعة العلاقة مع زوجته أو صديقه أو ابنه. توقعات هذا الشخص وردود فعله هي أنماط تفكير ومواجهة تشكل جزءاً من شخصيته التي هي على الأغلب منقولة (Transferred) من تجارب الطفولة، والدليل على ذلك هو أن رجالاً آخرين كانوا سيأتون بردود فعل أخرى لسلوكيات الزوجة أو الصديق أو الابن نفسها.

مشاعرنا وسلوكنا يتعلقان بتوقعاتنا من الآخرين وبنظرتنا لطبيعة العلاقة معهم وبأنماط تفكيرنا وسلوكنا، وهي ليست رد فعل حتمياً ووحيداً لما نواجهه من تصرفات الآخرين. لتوضيح هذه الفكرة دعونا نتخيل أنك تخلفت عن موعد مع صديق لك، فكانت النتيجة أنه غضب وقاطعك وهو يعزو غضبه إلى تخلفك عن الموعد. الحقيقة أنه غضب ليس بسبب تخلفك، بل لأنه توقع منك أن تحضر وبالوقت المحدد مهما كانت الظروف، وللدلالة على هذا التفسير يمكننا أن نتخيل صديقاً ثانياً لا يغضب، بل يقلق، ويتصل ليطمئن عليك. وربما صديق ثالث يتسامح، بل ويشكك بنفسه ظاناً أنه أخطأ في توقيت الموعد. هذه ثلاثة ردود فعل عاطفية للرفض نفسه. إذن، لا يشكل التخلف عن الموعد سبباً للغضب، بل التقاء الرفض مع توقعات الشخص المتلقي هو الذي يحدد رد الفعل العاطفي. هذا التحليل ينطبق، أيضاً، حين يقصد شخص المس بكرامتك أو يجرح شعورك. هو لا يستطيع إحداث هذا التأثير إلا من خلال عقلك وإرادتك: إذا اعتبرتك كرامتك متعلقة بما يقول عنك، واعتبرته مرجحاً ليحدد قيمتك، فتكون النتيجة أن تشعر بمس لكرامتك أو جرح لشعورك. أما إذا تذكرت أنك أنت صانع كرامتك من خلال أفعالك وإنجازاتك وأخلاقك، ولم تنصبه مرجحاً لتقييمك، فربما تشعر بضيق ما، لكنه ليس بعمق المس بكرامتك أو بشعورك. لذلك فمشاعرنا وردود فعلنا تقع ضمن مسؤوليتنا، ولا يمكن تحميل الآخرين مسؤوليتها. كذلك تعديل مشاعرنا وسلوكنا يتعلق بتعديل ومراجعة توقعاتنا ونظرتنا للحياة وأنماط تفكيرنا وسلوكنا، ولا يتعلق، بالضرورة، أو بشكل قصري، بتغيير سلوك الآخرين.

على الرغم من الخيارات المتعددة المتاحة أمام الناس في أي ظرف، فإن معظم الناس يشعرون أنهم مسيرون وليسوا أحراراً في اختيار ما يناسبهم، ويشعرون بأنهم «مجبورون» على أمر لا يرغبون فيه. فمثلاً، يقولون: مجبور أن أذهب لعرس ابن صديقي، أو مجبورة ألبس لباساً محتشماً، أو مجبورة أن أساعد أختي التي في ضائقة، أو مجبور أن ألبس طلبات والدي. من يشعر بأنه مجبور لا يدرك أنه هو الذي يُجبر نفسه، لأنه لا يريد تحمل النتائج المترتبة عن تحرره من دائرة الالتزام التي اعتاد عليها. في الحقيقة، أنه لا يريد تحمل عتاب صديقه، أو كلام الناس على لباس ليس محتشماً، أو ضائقة الأخت، أو زعل الأهل. الحقيقة أنها خيارات يرفضها من يشعر أنه «مجبور» لأنه يريد «مسك العصا من الطرفين»، يريد حريته ويريد رضا الآخرين في الوقت نفسه، وحين يكون عليه أن يختار فيختار رضا الآخرين، ويفرط بحريته مدعيًا أنه «مجبور». إذن، ليست الظروف هي التي تحدد اختياراته، بل أنماط التفكير والمواجهة التي اعتاد عليها، هي التي تقيّد اختياراته.

حين ينسب شخص مشاعره وسلوكه بشكل قصري للآخرين، إنما يكون قد ألغى نفسه دون أن يعي ذلك، وتعامل مع نفسه كـ: «شيء» لا يملك عقلاً ولا إرادة ولا سيادة على نفسه. كما أنه يشيئ الآخرين بتوقعه منهم أن يستجيبوا لتوقعاته دون اعتبار لرغباتهم وحاجاتهم ورأيهم. في هذه الحالة، هو يحاول تحقيق الارتياح لنفسه من خلال السيطرة على غيره، بدل أن يسيطر على نفسه، وهو الأمر المنطقي، ناسياً أن الدنيا تسير كما تشاء، وليس كما يشاء، وهو وحده الذي يمكنه أن يسير كما هو يشاء. الملفت في الأمر هو أن هذا الشخص الذي «يشيئ» نفسه، ولا يدرك أنه يهين نفسه ويطلقها من جهته، بينما يعتبر على الآخرين الذين تعاملوا معه كشيء دون اعتبار لمشاعره ورأيه.

المستوى المجتمعي

نلاحظ العزو الخارجي في المستوى الاجتماعي في مواقع عدة: حين نسأل المعلمين، مثلاً، عن أسباب تردّي أوضاع التعليم، فيعزون الأمر، في الأساس، إلى الاحتلال وإلى وزارة التربية والأهل، أو إلى طبيعة هذا الجيل الذي لا يريد أن يتعلم، دون أخذ مسؤولية على أداثهم، وإذا سألنا الأهل أو الطلاب أنفسهم فيسقطون هم، أيضاً، المسؤولية على العوامل الخارجية، دون أخذ أي مسؤولية على أداثهم الذي لو كان مختلفاً لكانت النتيجة مختلفة. وهكذا تبقى ضحية عاجزة عالقّة في واقع عزوه، وبشكل حصري، إلى الظروف الخارجية. الحقيقة أننا لا نستطيع إلغاء دور وأثر العوامل الخارجية علينا، لكننا يجب أن ندرك أن أثرها يتعلق بتفكيرنا وأداثنا، وبالتالي نستطيع السيطرة على أثرها وتغيير المحصلات.

مدننا وقرانا لا تتميز بدرجة عالية من التنظيم أو النظافة، بل إن القمامة والقاذورات

وأكياس النايلون والعلب الفارغة نراها متناثرة في الشوارع والحارات. وإن سألنا الناس، بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم، عن هذه الظاهرة، فنراهم يسقطون المسؤولية على المحال التجارية مثلاً، وأصحاب المحال التجارية يسقطونها على تقاعس الخدمات البلدية، والبلدية تسقطها على شح الميزانيات وعدم تجاوب الناس والمحال التجارية ... وهكذا. أكاد أجزم أننا لا نستطيع أن نجد طرفاً واحداً يقول تقع عليّ مسؤولية ما لكوني ساهمت في تراكم القمامة، بينما كنت أستطيع إلقاءها في مكان آخر، أو كنا كتجار نستطيع تنظيم تجميع القمامة، أو كنا كبلدية نستطيع إطلاق حملة توعية وكسب تعاون الجمهور في ضبط موضوع القمامة، أو كنا نستطيع تنظيم أعمال تطوعية دورية للنوادي وطلاب المدارس للمساهمة في تنظيف الشوارع والحارات. في نهاية المطاف، هذه القمامة المنتشرة قام بنشرها أناس لا يرون أنهم مسؤولون عن انتشارها، أو يساهمون في انتشارها، أو لا يشعرون بالانتماء للحيز العام، علمًا أن درجة المسؤولية تختلف بين المواطن والسلطة المحلية، التي تقع عليها المسؤولية الأساسية في حفظ النظافة.

مجتمعنا الفلسطيني لا يخلو من التعصب الحماثلي أو الطائفي أو السياسي. ومع هذا، حين تسأل أي مواطن عن وجود هذا التعصب، فتكون الإجابة أن الطرف الآخر هو المتعصب. في بحث قام به أحد مراكز الأبحاث لدراسة ظاهرة التعصب الطائفي (اطلعت على نتائجه لتحليلها، إلا أنه لم يُنشر) سُئل الناس من مختلف أنحاء فلسطين الداخل، هل يوجد تعصب طائفي في المجتمع؟ فجاءت معظم الإجابات بالإيجاب: نعم، توجد طائفية. وعن السؤال هل يوجد تعصب طائفي في بلدك؟ هنا انخفض تأكيد وجود الطائفية، وعن السؤال هل يوجد تعصب طائفي في عائلتك؟ فكانت معظم الإجابات تنفي وجود التعصب، وحين سئل هل أنت متعصب طائفيًا كانت الإجابات نافية بشكل قاطع. ظاهرة التعصب الطائفي في مجتمعنا، تحصل نتيجة وجود أناس متعصبين، إلا أن لا أحد منهم يعترف بدوره في الطائفية.

أمر مشابه يحصل عند فحص انتشار العنف في المجتمع العربي. عندما تتفشى ظاهرة العنف، بينما جميع الناس ينفون كونهم يمارسون العنف ويساهمون في انتشاره، فيكون المجتمع يعاني ليس من العنف فحسب، بل من النفاق والإنكار أيضًا. لأن كل طرف يعطي شرعية للعنف الذي يمارسه ويعتبره حقًا أو دفاعًا عن النفس أو الكرامة، بينما ينزع هذه الشرعية من خصمه. في الحقيقة هي أن العنف موجود عند الرجال وعند النساء مع الاختلاف بينهما، وعند القيادات وعند المواطنين، وعند المعلمين وعند الطلاب. كل طرف يسهم بالعنف بطريقته، إلا أن كل طرف لا يعرفه على أنه عنف. يبدو أن التعصب الطائفي أو العنف الأسري أو المدرسي في مجتمعنا العربي، هي كيانات لا تُرى إلا لدى الآخرين، بينما يتم إنكارها قطعاً لدى الذات. هنا لا بد من التنويه إلى أنني لا أتحدث

عن الجريمة والعصابات المسلحة المتفشية في العقد الأخير في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، الأمر الذي تقع المسؤولية الكبرى فيه على السلطات الإسرائيلية، التي تبدو معنية بتفشي الجريمة كطريقة لتفتيت هذا المجتمع وتأييسه.

المستوى السياسي ونظرية المؤامرة

العزو السببي الخارجي ليس أنه مُمَارَس من قبل السياسيين فحسب، بل إنه يشكل العامود الفقري لآليات الترويج والدعاية السياسية والانتخابية، وتبرير السلطات السياسية لاستمرارها. هذا صحيح في جميع المجتمعات، وليس محصوراً بالسياسيين العرب، إلا أن هذه النزعة ظاهرة وربما مفضوحة أكثر لدى السياسيين العرب، ربما لأنهم يقارعون سياسات عدوانية قاسية تضعهم في موقع العجز، وربما لأن نزعة العزو الخارجي متأصلة في العقل العربي أسوة بشعوب جماعية وتقليدية أخرى، أو شعوب خاضعة للسيطرة الخارجية.

لقد اعترف العرب بهزيمتين فقط من مجمل الهزائم التي لحقت بهم في صراعهم مع الصهيونية والإمبريالية الغربية: النكبة سنة 1948، والنكسة سنة 1967. ومع هذا، تم عزو هاتين الهزيمتين وبقية الهزائم إلى عوامل خارجية كالمؤامرة، والمفاجأة، دون تحمل المسؤولية الذاتية واستخلاص العبر. وحتى تسمية النكبة والنكسة فيها تنصّل من المسؤولية الذاتية، لأنهما عادة تحصلان بفعل عوامل خارجة عن سيطرة الضحية كالكوارث الطبيعية أو الأمراض (العظم، 2019). طبعاً، يمكن اعتبار بقاء الشعب أو قضية الشعب انتصاراً، لكننا لا نستطيع تخطي هذا السقف للانتصارات، أي مجرد البقاء، طالما لم نتحمل مسؤولية الهزائم وإتاحة النقد الذاتي (كما فعل صادق جلال العظم مثلاً) وطالما لم نستخلص العبر ونكفّ عن اعتبار هزائمنا انتصارات.

حين انطلقت الثورات فيما يسمى «الربيع العربي» في أواخر 2010 وخلال 2011، جميع الرؤساء العرب عزوا أسباب الثورات إلى وجود مؤامرة أو أجنادات خارجية أميركية أو أوروبية أو إسلامية أو غيرها. لم يعترف رئيس واحد بأن هذه الثورات جاءت احتجاجاً على سياسة الدولة، أو أنها جاءت تعبيراً لإرادة الشعب. الحقيقة أن هذه الثورات لم تكن منزهة من تأثيرات خارجية لخدمة مصالح خارجية، إلا أن وصفها أو وصمها بالمؤامرة هو نوع من العزو الخارجي المُغْرِض. في هذا العزو للمؤامرة ليس تنصلاً صارخاً لمسؤولية الحكام العرب فحسب، بل فيه إحياء للمواطنين بأن هناك تحركات سياسية خفية وخبیثة يعرفها الحكام ويجهلها الناس، ما يثير الشك لدى المحتجّين ويزعزع ثقتهم بثورتهم، ويجعلهم يرتدّون عنها، ليعودوا ويسلّموا أمرهم للحاكم «المطلّع على تفاصيل المؤامرة»

التي يجهلونها، وبالتالي ينزعون الإرادة الذاتية للفرد ويعدونه عن التأثير في صنع القرار.

الصراعات السياسية هي أمر واقعي وقائم. يقوم كل طرف في هذه الصراعات بكل ما يخدم مصالحه وما يضعف الخصم، وهذه هي اللعبة السياسية، التي فيها وجه ظاهر ومكشوف، وفيها تحركات خفية يقوم بها جميع الأطراف. تقع على عاتق الحكام العرب وحكوماتهم دراسة نوايا وخطط الخصم واتخاذ الإجراءات لمواجهةها من جهة، ووضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق البرنامج السياسي للحكومة من جهة أخرى. من واجب القيادة السياسية لأي بلد، تثقيف الناس سياسياً ومجتمعياً وإطلاعهم على الخطط الإستراتيجية، وعلى العقبات والمعوقات، وأيضاً على خطط الخصم. أما وصف تحركات الخصم بالمؤامرة، فهي محاولة للإيحاء بسيرورات خفية تثير الشكوك والريبة لدى الجمهور. كما أن وصف الأحداث بالمؤامرة لا يعفي الحكام العرب من المسؤولية، بل يثير تساؤلاً آخر: إذا كنتم تصفون الصراعات السياسية بالمؤامرات، وبأن الخصم يتآمر على بلادنا ويعرضها للخطر، فلماذا لا يعرف الحاكم العربي وحكومته أن «يتآمر» ويضع خطة لمواجهة المؤامرة الخارجية تحمي بلده من المؤامرة؟

السلطة الفلسطينية تنسب أسباب معاناة شعبنا، بشكل شبه حصري، إلى الاحتلال، وتعفي نفسها من أي مسؤولية عن كيفية إدارة السلطة وخدماتها المتعددة، وكيفية تقرير أشكال المواجهة مع الاحتلال. كذلك سلطة حماس في قطاع غزة، أعفت نفسها من أي مسؤولية عن تردي الأوضاع أثناء فترة الحصار، ولم تراجع جدوى نهج المقاومة الذي انتهجته. كل الفصائل الفلسطينية تعفي نفسها من المسؤولية عن الانقسام، وكل طرف يحتمل الطرف الآخر مسؤولية فشل المساعي. لو أن كل فصيل راجع مسؤوليته في فشل مساعي الوحدة، سيجد أنه يغلب مصلحة الفصيل على المصلحة الوطنية، إذ لا يمكن للمساعي إلا أن تنجح لو أن كل الفصائل بالفعل تحملت مسؤوليتها بفشل المساعي، وعدم الاكتفاء بإسقاط المسؤولية على الأطراف الأخرى. هل سمعتم وزيراً عربياً أو فلسطينياً قال إننا أخطأنا، وكان علينا أن نفعل كذا وليس كذا؟ يبدو هذا السؤال مستهجننا لأننا اعتدنا على خطابات السياسيين العرب، وبمن فيهم الفلسطينيون، التي تكون كلها تبريراً لما فعلوه، وعزو الإخفاقات أو المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الصعبة إلى عوامل خارجية: الدول الغربية، والصهيونية، والاحتلال، والمستوطنون، والفصيل المعارض، ... وغيرها.

في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، قام مركز مدى للأبحاث في حيفا، باستطلاع رأي الجمهور الفلسطيني بالداخل في أداء الأحزاب العربية في إسرائيل. وكانت النتيجة أن هناك استياء عارماً من أداء الأحزاب. للاستفادة من هذا البحث، قام مركز مدى بدعوة رؤساء الأحزاب العربية إلى ندوة للاطلاع على النتائج واستخلاص العبر منها. في

مداخلاتهم، عزا جميع رؤساء الأحزاب تردي أدائهم إلى سياسة رئيس الوزراء نتنياهو، وإلى العنصرية المتفشية، وإلى التمييز في الميزانيات، وإلى الملاحقات السياسية. لم ينطق رئيس واحد بجملة تدل على مراجعة أو محاسبة ذاتية كأن يقول مثلاً: «علينا دراسة النتائج واستخلاص العبر»، أو أن يقول «ربما أخطأنا هنا، وعلينا أن نقوم بكذا».

في تغريدة لأدونيس نشرت على منصة «ثقافات» في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2014 بعنوان «أقوال العرب كلُّها صائبة، وأعمالهم كلُّها صالحة» جاء ما يلي:

«كلُّهم حكماء - رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباناً، أطفالاً وأجنَّةً في أرحام أمهاتهم.

كلُّهم قادة - لا على المستوى القومي وحده، بل على المستوى العالمي أيضاً.

كلُّهم متفوقون في العلم، في الفنِّ، في الفلسفة، في الصناعة، في الصعود إلى عوالم الفضاء، وفي افتتاح دروب المستقبل.

كلُّهم أبطال، محاربين أو مسالمين.

كلُّهم ناطقون بالحقِّ وحرَّاسٌ للحقيقة.

كلُّهم كاملون.

أوه، سئمتُ شخصياً من هذا الكمال. أتلهَّف إلى أن أرى نقصاً أو ضعفاً في مكانٍ، في جانبٍ، في عملٍ، في فكرٍ. أتلهَّف إلى أن أسمع مَنْ يقول لا أعرف. مَنْ يقول قَصُرْتُ. مَنْ يقول أخطأت.

أتلهَّف إلى الخطأ.

أرجوكم أيُّها الكاملون أن تضعفوا. أرجوكم أن تُخطئوا».

خضوع للسلطة والتفكير القديري

العزو السببي الخارجي هو وليد المجتمع السلطوي الذكوري من جهة، وتسوده الأفكار القديرية من جهة أخرى. هذه تجربة الإنسان العربي الممتدة مع سلطات متعددة منذ الجاهلية حتى اليوم. حياة الفلسطينيين في الداخل والضفة الغربية وقطاع غزة خاضعة منذ طفولته إلى سلطة العائلة والتقاليد والدين والسلطة السياسية غير الديمقراطية، وللاحتلال والحوازج التي تحد من حركته. وتحول هذه السلطات مجتمعة، دون أن يتمتع بمساحة من الحرية تتيح له إدارة نفسه وممارسة سيادته عليها. جميع هذه السلطات تفرض «صواباً واحداً» ولا تترك مجالاً للاختيار، ولا مكاناً للتفكير الحرِّ والحوار والاجتهاد

والإبداع وتفعيل الإرادة والسيادة على الذات. تفرض هذه السلطات إملاءاتها تحت طائلة العقاب الذي يتخذ أشكالاً مختلفة: توبيخ وصراخ وإهانات وعقاب جسدي وحرمان وإقصاء وتخوين وتكفير واعتقالات. فرض إملاءات السلطة يكون أقسى على الإناث منه على الذكور، وبخاصة ما يتعلق بالاحتشام والحريات، وضوابط العلاقة مع الجنس الآخر، وقضايا ما تُدعى بالشرف، ويصل العقاب فيها إلى ما يسمى جوراً: القتل على خلفية «شرف العائلة». أمام هذه التهديدات القاسية، لا يبقى أمام الفرد، صغيراً كان أم كبيراً، رجلاً أو امرأة، إلا الخضوع والامتثال للسلطة، وضبط تفكيره ومشاعره وسلوكه تحاشياً للتوبيخ أو العقاب.

طالما أن التنشئة الأسرية لا تترك حيزاً للحوار بين الأبناء والأهل، وطالما أن طرق التدريس في المدرسة تعتمد التلقين والحفظ، دون مناقشة، ودون تطوير التفكير التحليلي والنقد، وطالما أن هناك إكراهاً في فرض القيم الاجتماعية والدينية دون اعتبار للواقع المعاصر، فستبقى الغالبية الساحقة من شعبنا غير قادرة على تحمل المسؤولية الذاتية، وأخذ دورها في نهضة مجتمعنا.

عملية الضبط الاجتماعي ومحاصرة الحريات لا تتم عن طريق السلطات، كسلطة الوالدين أو المدرسة أو القانون فحسب، بل تتم، أيضاً، من خلال المراقبة الاجتماعية والنميمة، وبالتالي الإقصاء الاجتماعي. كل شخص في المجتمع العربي والفلسطيني واقع تحت مراقبة اجتماعية مشددة ونميمة من جهة، وهو نفسه يقوم بمراقبة الآخرين ويشارك في النميمة من جهة أخرى. هو المراقب والحاكم، وفي الوقت نفسه خاضع للمراقبة وإصدار الأحكام بحقه. هكذا أصبح «رأي الآخر» السلبي مصدر ضغط نفسي ورعب وقلق، ورأي الآخر الإيجابي مصدر سعادة وثقة بالنفس وافتخار. وعليه، أصبح «الآخر» هو سيد الموقف والمحرك لسلوك وعقول الناس ولمشاعرهم، والذي يشل الإرادة والسيادة على الذات، ويحول دون التفكير الإبداعي والخروج عن القوالب.

البنية الاجتماعية السلطوية هي بنية هرمية. والوالدون يشكلون سلطة أمام الأولاد، إلا أنهم خاضعون للسلطة الاجتماعية، بما فيها المراقبة الاجتماعية. المعلمون، أيضاً، هم سلطة بالنسبة للطلاب، إلا أنهم خاضعون للمدير وللوزارة وللسلطة الاجتماعية. في هذه البنية السلطوية الهرمية، يمكننا أن نلاحظ كيف يتم انتقال الضغط من سلطة إلى سلطة أخرى. فالعامل أو الموظف الخاضع لسلطة المشغل يعود إلى البيت ليمارس سلطته على زوجته والأولاد، ومن جهتها الزوجة الخاضعة للزوج وللمجتمع تمارس سلطتها على الأولاد، وبخاصة البنات. والأولاد الذكور، وبخاصة الكبار الخاضعين لوالديهم، يمارسون سيادتهم على أخواتهم وعلى أخوتهم الصغار. هكذا تصبح جميع السلطات واقعة تحت سلطة

أخرى لا تقاومها، بينما تفرغ إحباطها في ممارسة سيادتها على سلطات أدنى منها. ضمن هذه المنظومة الاجتماعية يتم تفريغ الإحباط والحقد تجاه الطرف الأضعف، بدل حماية الأضعف والتصدي للطرف القامع. الوالدون يضبطون أولادهم وبناتهم خوفاً من السلطة الاجتماعية التقليدية، بدلاً من التصدي للسلطات الاجتماعية والصمود أمامها ومقاومتها، لإتاحة حيز من الحرية لأبنائهم وبناتهم وحمايتهم منها. فمثلاً إذا كان المجتمع لا يشجع الفتيات على التعليم خارج القرية أو على العمل، فيقوم الأهل بمنع بناتهم من التعليم أو العمل حتى لو لم يكونوا مقتنعين بهذا المنع، بدلاً من الصمود والتصدي لمن يسيء لبناتهم، وإتاحة التغيير والتطور. فإذا نظرنا إلى هذه البنية الهرمية لمنظومات السلطات، فيمكننا أن ندرك أن جميع السلطات هي سلطات خاضعة لسلطات أعلى، بينما تمارس سيادتها على من هم دونها. وهكذا يستمر حال الركود الاجتماعي والسياسي ونبقى بعيدين عن نهضة مجتمعنا.

القدر يشكل سلطة قوية تدير حياة الناس وإن كانت خفية أو افتراضية. التفكير القدرى هو جزء من قناعات الناس المنتمين لأديان المختلفة، إلا أنه في سياق فهم أنماط التفكير السائدة في مجتمعنا، علينا أن نميز بين مفهوم القضاء والقدر الديني الخاضع لتفسيرات عديدة تعتمد على الحديث «اعقل وتوكل»، وتدعو إلى الأخذ بالأسباب، ومفهوم القضاء والقدر الشعبي البسيط. في نهاية المطاف، مفهوم القدر الشعبي هو الفاعل في حياة الناس، ويحدد تفكيرهم ومشاعرهم وسلوكهم. المفهوم الشعبي للقدر يلغي المسؤولية الشخصية بشكل شبه مطلق، لأن كل شيء مكتوب ومقدّر وخاضع لمشيئة الله. ضمن هذا المفهوم، تعتبر حوادث الطرق قضاءً وقدرًا، وبالتالي فلا داعي للانتباه أثناء السياقة، ولا داعي لتنظيم حركة السير لأن الأمر مكتوب. وحين يسقط طفل من على سطح البيت يعتبر، أيضًا، قضاءً وقدرًا، يعفي الأهل من المراقبة، ومن وضع حاجز يحمي الأطفال من السقوط. الإيمان «بصيبة العين» والحسد هي قناعات أخرى تعفي الشخص من المسؤولية، فحين يفتح شخص ما مصلحة جديدة وتفشل، أو حين يتعثر حمل امرأة بعد زواجها، كثيرًا ما يتم عزو هذا الإخفاق إلى العين أو الحسد، الأمر الذي يكرس حالة العجز والفشل. التفكير القدرى يدفع الناس إلى حل أزمتها من خلال كتابة حجاب أو رقية أو حرز، بدلاً من معالجة الأزمة على أرض الواقع. إذن، هناك على ما يبدو دور جدي للتفكير القدرى في تخلف المجتمع العربي عن مسيرة العلم والتكنولوجيا. يكفي الدخول إلى مكتبة عربية ورؤية الكم الهائل من الكتب التي تتحدث عن الإيمان والقدر، بما فيها كتب التنبؤات والبخت والشعوذة، أمام ندرة الكتب العلمية.

للتفكير القدرى دور في إعفاء الشخص من المسؤولية وقيامه بواجباته، فحين يُسأل شخص فيما إذا سيقوم بواجب أو مهمة ما، بينما هو لا يرغب في القيام بها بسبب كسل

أو مصلحة معينة يرد قائلاً: «إن شاء الله». هكذا ينسب كسله أو مصلحته لإرادة الله، ويبقى محرراً من محاسبة نفسه. التفكير القدري يشكل تبريراً نفسياً يساعد في تحمل الإحباط والضائقة. ففسخ الخطوبة أو وقوع طلاق يعتبر «قسمة ونصيياً» فيسهل تقبله دون مراجعة للمسؤولية الشخصية. في نظرة شاملة على مبنى السلطات الهرمي الذي يقف في رأسه القدر، نرى كيف أن الجميع واقع بين الخضوع للسلطات الأقوى من جهة، وممارسة السلطة وأحياناً العنف على السلطات الأضعف، وإبقاء حيز ضيق للإرادة الشخصية والسيادة على الذات.

مرجعية تقليدية جاهزة من الماضي

ليس أن المجتمع سلطوي وذكوري فحسب، بل إن مرجعيته «منتهية الصلاحية» بكونها تعتمد على تجارب الأسلاف الذين عاشوا قبل قرون أو الذين عاشوا قبل عقود. آية «القياس» على نصوص الأسلاف وتجاربهم، التي هي من أركان التشريع في الإسلام، والتي تسبق البرهان والمنطق، ما زالت سائدة في تفكيرنا، والتي تدعونا إلى فهم الواقع الراهن والتعامل معه قياساً بفهم الأسلاف وتعاملهم في واقعهم الماضي المختلف تماماً عن واقعنا، وهكذا تصبح حياتنا في الحاضر الجديد والمتغير، تكراراً لحياتنا أسلافنا، وإن لم نفعّل نتعرض للإقصاء والتخوين والتكفير (أدونيس، 2009).

لإدراك سرعة التغيير وضرورة مجازاة التطور والتحرر من التفكير السلفي، علينا أن نتذكر أن جميع الأنبياء كانوا مجددين بالمقارنة مع أسلافهم، بل وجددوا توجهاتهم وتعاليمهم وغيروها خلال حياتهم القصيرة، تمشياً مع التغييرات التي عاصروها. النبي محمد، مثلاً، حرّم زيارة القبور في البداية، ثم عاد وأتاحها من خلال قوله: «كنتُ نهيْتُكم عن زيارة القبور فزوروها». كما أن النبي لم يحرم زواج المتعة في البداية، ثم حرّمه فيما بعد بشكل قطعي. وكذلك المسيح قال في بداية ظهوره «لَمْ أُرْسَلْ إِلَّا إِلَى خِرَافِ بَيْتِ إِسْرَائِيلِ الضَّالَّةِ» (متى 24/15)، وبعدها قال: «أذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس» (متى 19/28). حتى القرآن نَسَخَ بعض الآيات وعدّلها خلال فترة نزوله التي امتدت نحو 23 سنة فقط. هكذا أيضاً الفلاسفة والعلماء كانوا مجددين، يراجعون أنفسهم وينقّضون ما كان بالاعتماد على الجديد. لو أن أرسطو مثلاً يعيش اليوم في عصر الذرة وغزو الفضاء، من المؤكد أنه سينقض قوله بأن الأرض مركز العالم، وهي مكونة من التراب والنار والماء والهواء.

الحقيقة أن التجديد يلقي معارضة تلقائية إذا لم يأتِ بفائدة فورية وظاهرة. لأن العقل

البشري يميل لانتهاج أنماط التفكير المألوفة لمعالجة الجديد، حتى لو كانت هذه الأنماط لم تعد تلائم الحاضر. هكذا هي النقلة (Transference) التي تم شرحها في سياق نظرية التحليل النفسي، بحيث يواصل الإنسان الراشد أنماط التفكير والمواجهة التي طورها في مرحلة الطفولة. وهكذا المجتمعات، أيضًا، تُواصل ممارسة عادات قديمة تطورت في سياق التجربة الجماعية للأجيال السابقة، حتى لو أن أسباب ظهورها قد وُلت. يبدو أن انتهاج الجديد يثير القلق ويلقى الرفض، إلا إذا جاء معه بفائدة ظاهرة، أو وقف فوري لمعاناة.

التاريخ مليء بالأمثلة التي تعرّض فيها كل جديد للمعارضة والعقاب كي لا يجرؤ أحد على التغيير. هكذا جرى لكوبرنيكوس وجاليليو جاليلي وتشارلز داروين وسيغموند فرويد، وكذلك للعلماء والفلاسفة العرب والمسلمين أمثال ابن رشد وابن سينا والرّازي والجاحظ والمعري والحلاج. حتى الأنبياء لم ينجوا من رفض ذويهم في بداية طريقهم، كما حصل في رفض قريش للنبي محمد، ورفض اليهود للسيد المسيح. وفي تلك العصور التي سيطرت فيها الكنيسة على أوروبا، وسيطر الدين الإسلامي في الشرق، لم يكن من الممكن لأفكار هؤلاء المجددين من الانتشار بصفتها مغايرة عن الأجوبة القاطعة التي جاءت بها الأديان. هذه المعارضة للجديد موجودة اليوم في جميع المجتمعات تتمثل في العلاقة الجدلية بين قوى اليمين المحافظ وقوى اليسار التي تدعو إلى التغيير. إلا أنه حين يجري هذا الصراع بين القديم والجديد في نظام يتيح الجدل ضمن منظومة قوانين ديمقراطية، يفضي هذا الصراع إلى تطور المجتمعات وتقدمها نحو المستقبل. أما حين يكون النظام سلطويًا أو دكتاتوريًا، كما كان في العصور السالفة، وكما هو ما زال قائمًا اليوم في مجتمعاتنا العربية، فيتكبد الطلائعون المجددون، أمثال نوال السعداوي، ونصر حامد أبو زيد، ... وغيرهم ممن ذكرتهم من قبل، أثمانًا تكون أحيانًا باهظة تحول دون انتشار أفكارهم كما كان في القرون الوسطى في أوروبا.

سيرورات متعددة ومتشابكة أتاحت خروج المجتمع الغربي من انحطاط القرون الوسطى، والتحرك نحو الحداثة في عصر النهضة، منها فصل الإيمان بالله عن الكنيسة الكاثوليكية (مارتن لوثر) وفصل الدين عن العلم (رينيه ديكارت) وفيما بعد فصل الدين عن الدولة، وإقامة دولة قومية ترعى شؤون مواطنيها، إضافة إلى تعزيز الحريات بانتشار أفكار الفلاسفة الإنسانيين (جان جاك روسو وفولتير)، وانطلاق الثورة الفرنسية. في هذا المناخ الثقافي الليبرالي سادت قيم الحرية وحقوق الإنسان، ما أتاح للعلماء والمفكرين نشر أطروحاتهم دون فرض عقوبات باهظة عليهم، وبالتالي أصبح الجدل بين المحافظين (اليمين) والمجددين (اليسار) نهجًا سائدًا ومقبولًا في السياسة المعاصرة، وهكذا، بفضل إتاحة الجدل والحوار، سجل المجتمع الغربي قفزة ثقافية وعلمية واجتماعية واقتصادية كبيرة.

أما مجتمعنا، فعلى الرغم من تأثره المضطرب بالحدثة، ما زال في معظمه جماعياً وتقليدياً وسلطوياً وخاضعاً لأعراف اجتماعية محافظة، ولأنظمة حكم دكتاتورية، أو واقعاً تحت الاحتلال. وما زالت فيه سيطرة قوية للدين في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والشخصية لا تتيح الحوار والجدل مع مسلمات الدين وتراثه. في هذه المنظومة الاجتصاصية، ما زالت المعارضة لكل تجديد قائمة وشديدة، وبخاصة ما يتعلق بتقاليد الشرف أو الولاء لمجموعة الانتماء أو تعاليم الدين. كل حركة اجتماعية أو سياسية جديدة، وبخاصة النسوية منها، تلقى معارضة شديدة، وتُعزى عادة إلى مرجعيات غريبة دخيلة ومُغرضة، وهكذا نبقى في حالة انغلاق ثقافي، وبالتالي في ركود اجتماعي وسياسي. حتى التجديدات الاجتماعية أو الشخصية تواجه عادة بمعارضة رادعة مثل: إقامة حفل زفاف مجدّد ومختلف عن العادات المتبعة، إن كان ذلك في تواضعه أو في مبالغته، يتعرض لمثل هذا الرفض. هكذا هو الأمر مع مساعدة الزوج لزوجته في تنظيف البيت؛ وخروج فتاة أو امرأة للعمل في مهنة غير مألوفة كأن تعمل نادلة أو سائقة سيارة أجرة؛ أو حين يمتهن شاباً الرقص أو تلعب صبية في فريق كرة القدم.

معارضة التغيير تجري، أيضاً، في الدائرة السياسية، وبخاصة حين يتم انشقاق تيار عن الحزب الأصل، عندها يواجه معارضة شديدة تنسب إليه الخيانة أو الانحراف عن النهج الأيديولوجي للحزب. هكذا كان عند ظهور حركة حماس في الضفة الغربية، وعند ظهور الحركة الإسلامية في الداخل. وحتى على صعيد السياسة العربية جرى إقصاء مصر السادات بعد زيارته إسرائيل. أورد هذه الأمثلة ليس تأييداً للسياسات المحافظة، ولا للسياسات المجددة، بل وصف لسيطرة المرجعيات القديمة على الجديدة وتهديدها بالإقصاء والعقاب والتخوين.

صحيح أن معارضة الجديد والميل لتكريس الماضي هو ميزة إنسانية تخص طبيعة «العقل البشري» والمجتمعات والثقافات المختلفة، لكن الخاص في الثقافة العربية هو، أولاً، كونها ثقافة جماعية وسلطوية محافظة، يتعلق مصير الفرد في هذا المجتمع الجماعي بدعم مجموعة انتمائه، وعليه يكون الإقصاء أمراً قاسياً وراذعاً، وثانياً أن هذا المجتمع ما زال سلطوياً يخضع فيه الناس إلى السلطات الاجتماعية والدينية والسياسية، ولا يبقى مجالاً للحوار والرأي الآخر، بل إنه فَرَضَ آلية «القياس» على النصوص «المقدّسة» التي وردت من قبل، لتحديد مرجعية الناس ونهجهم، ويفرض هذه المرجعية بطرق أشد عقوبة (أدونيس، 2009). حين تكون المرجعية التي يدير الناس حياتهم وفقها هي ما كان عليه الناس في الماضي، والمرجعية الأخلاقية التي انتهجوها حينها، عندها يغلق باب التجديد والتطور.

الانغلاق الثقافي أمام الثقافات الأخرى

اعتمادًا على توجهنا المنطومي، يمكننا القول إن الثقافات تتطور من خلال علاقة دياكتيكية بين الواقع المادي والفكر (كارل ماركس)، والعلاقة الدياكتيكية بين أطروحة فكرية وأطروحة أخرى مضادة بداخل الثقافة نفسها (سقراط وهيغل)، والعلاقة الدياكتيكية والتفاعل بين الثقافات والمجتمعات المختلفة (ماركس وهيغل).

لقد وصفنا في هذا الكتاب كيف تطورت الثقافة العربية بعد الجاهلية عند انفتاحها على الإسلام، وفيما بعد على الثقافات الفارسية والهندية والمصرية في عصر التدوين، إلا أنه بعد هذا العصر انغلقت على نفسها وظلت محاصرة بخمس سلطات: الطبيعة الصحراوية، اللغة والنص، القبيلة والنظام السياسي، الميراث الثقافي، والدين والقدر. هذا الانغلاق جعل الشخصية تراوح على محور السلطة ومحور الجماعة. هكذا تمت محاصرة الاجتهاد والفكر ومعاينة أصحابهما وتكفيرهم، ما جمّد التفاعل الدياكتيكي بين الأطروحات المختلفة بداخل الثقافة العربية والإسلامية، وحال دون التفاعل الدياكتيكي مع الثقافات الأخرى، وهكذا بقيت الثقافة العربية ومعها الشخصية العربية تراوح في ترابها قرونًا عدة. معظم الباحثين أمثال محمد عابد الجابري، ومعن زيادة، وصادق يونس، ... وغيرهم ينسبون تدهور الدولة الإسلامية إلى انغلاق هذه الثقافة على نفسها بعد عصر التدوين.

الثقافة التي تشمل أنماط التفكير والتراث والعادات والتقاليد هي بمثابة حكمة متراكمة لأسلافنا عبر الأجيال، نجدها صالحة ومنطقية لزمانهم، ولكنها ليست حتمًا صالحة لزماننا. في كتابي (Dwairy, 2015) (From psycho-analysis to culture-analysis)، حللتُ مضامين الثقافات بشكل عام، والثقافة العربية بشكل خاص، لأبين أن مضامين الثقافات تحتوي على كثير من التضاد أو التناقضات لأنها تكونت في ظروف اجتماعية وسياسية متجددة، وأحيانًا متقلبة، تطلبت تعاملًا مرئيًا ومتغيرًا بحسب الأحداث والتغيرات، لذلك ففي ظرف معين كان عليهم «ضرب الحديد وهو حامي»، وفي ظرف آخر علموا أنه «في التأني السلامة وفي العجلة الندامة»؛ وفي ظرف معين كان عليهم «اتقاء شر من أحسنت إليه»، وفي ظرف آخر أن «يعملوا خيرًا ويرموه في البحر». كذلك التعاليم الدينية لا تخلو من تناقضات بين الدعوة للعنف وبين التسامح، وبين التعصب وبين التعايش، وبين تفعيل العقل وبين التوكل أو العودة إلى النصوص.

أعتقد أن أهم ما يجب أن نأخذه من التراث الثقافي، أي التراث، هو أنه «يوجد أكثر من صواب واحد»؛ فأحيانًا علينا أن نسرع في الرد، وأحيانًا يجب أن نتأني، وأحيانًا يجب أن نكون مسالمين ونتعايش مع الواقع، وأحيانًا يجب أن نقاوم ولو بشيء من العنف، وأحيانًا يجب أن نتمشى مع التراث، وأحيانًا يجب أن ننتقده ونتحرر منه. هذا هو مفتاح

التغيير الذي يتيح للثقافة أن تتطور من خلال تفاعل الأطروحات المختلفة. أما مقاومة التراث بشكل وجاهي ورفضه بشكل شامل من جهة، أو الخضوع له بدون حوار من جهة ثانية، فهما طريقتان عقيمان يحولان دون التفاعل والإتيان بالجديد. علاقتنا بالتراث وطريق الأسلاف يجب أن تكون علاقة جدل لا علاقة نقل أعمى. لكي يتم ذلك، لا بد من استنباط قيم الحوار والجدل من داخل هذا التراث، دون التعرض للتهديد. هناك ضرورة لاستنباط قيم التعددية من داخل ميراثنا الثقافي، لمقاومة قيم التعصب ولتمكين التجديدات والاجتهادات من اختراق حواجز المحافظة، ولتأتي بالجديد وتأخذ مجتمعنا نحو المستقبل.

الحقيقة أنه لا يمكننا نحن العرب التخلص من التراث، ونتجه نحو الحداثة الغربية العلمانية أو الليبرالية أو الماركسية أو الوجودية، فنحن، كما يقول المفكر السوري جورج طرابيشي، أمة تراثية، ملبوسون بالتراث من قمة رأسنا إلى أخمص قدمينا، وبالتالي لا نستطيع أن ندخل الحداثة عراة من هذه النصوص، فهي مؤسّسة لكل ما فينا. إذن، حتى ندخل الحداثة، يجب علينا ألا نقطع من النصوص، ولكن يجب علينا إعادة تأويلها، وأن نربط النصوص بتاريخها وسياقها، ونفهمها على ضوء حاجتنا نحن، لا كما فهمها الأقدمون على ضوء حاجتهم هم (طرابيشي، 2008). نحن بحاجة إلى نقد ذاتي للتراث، هكذا بنى الغرب نفسه من خلال نقد تراثه ومعتقداته الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي جعل الثقافة الغربية تحتل موقعًا مرموقًا في العالم المعاصر. يمكننا نحن العرب أن نستفيد من معطيات الحداثة ومن مناهجها لإعادة صياغة الثقافة العربية وتطويرها وإغنائها.

الحوار بداخل الثقافات وبينها هو المحرك لتطور الثقافات، أما إغلاق باب الحوار والتفاعل، واعتبار الثقافة التي نعيش فيها هي الصحيحة وحجبها عن الثقافات الأخرى يجعل الثقافة جامدة وراكدة، وينتهي بها الأمر بعد أجيال إلى التخلف عن ركب التطور الثقافي، أو إلى الانقراض. تخيلوا لو أن الغرب لم يفتح على الفلسفات والمعارف التي جاء بها العلماء المسلمون أمثال ابن رشد، والرازي، وابن سينا، وابن خلدون، وابن الهيثم، والخوارزمي. لما كانت الثقافة والمعارف الغربية وصلت إلى ما وصلت إليه. تخيلوا كيف يكون العالم لو أن العلاقة بين ثقافة الغرب والشرق ومعارفهما اليوم، هي علاقة حوار وتناقص لا علاقة هيمنة وسيطرة. إنه حلم البشرية من أجل مستقبل رائع.

تغليب معيار الحق وغياب معيار الجدوى

يحق لكل إنسان وكل شعب أن يعمل على تحقيق رغباته وأهدافه وطموحاته من جهة، وإلى درء الشر عنه والتحرر من أي ضائقة أو ظلم من جهة أخرى. هذا هو معيار الحق، وهو ينطبق علينا، أيضًا، أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، الواقعيين تحت الاحتلال والتهديد وغارات الإبادة أو التهجير، وكذلك على الفلسطينيين حملة الجنسية الإسرائيلية الذين يعانون التمييز العنصري وسياسات الإقصاء الاجتماعي، وبقية شعبنا الموجود في مخيمات اللاجئين في الداخل الفلسطيني، أو في المهجر. في مراجعة أداء شعبنا القومي والاجتماعي والشخصي، نجد أن معيار الجدوى كثيرًا ما يكون مغيبًا في ممارساتنا. فغالبًا نواجه واقعا إما بمعيار الحق في الرد بواسطة ضربة مضادة كما يفعل لاعب البينخ بونخ، أو بالاعتماد على «القياس» وتكرار أدوات الماضي المكتسبة من تراثنا وعاداتنا. ربما تكون في ردود أفعالنا نوع من «فشة الخلق»، وهذا مهم بحد ذاته، لكننا في واقعا المركب بحاجة لحساب الجدوى من ردود أفعالنا كما يفعل لاعب الشطرنج، ونحسب الربح والخسارة من كل رد فعل على المديين القصير والبعيد، واتخاذ ما يُجدي ويصب في مصلحتنا وفق أهدافنا الإستراتيجية وليست الآتية. معيار الحق وحده فيه مجازفة ومغامرة، ومعيار الجدوى وحده هو نوع من الميكافيلية أو الانتهازية. إذن، على معيار الجدوى أن يقترن دائمًا بمعيار الحق كي تؤتي أفعالنا بنتائج نصلو إليها.

معيار الجدوى يتعلق بالأهداف الذي وضعها لنفسه الطرف الفاعل وضمن الإمكانيات الواقعية لتحقيقها، وحين يكون الأمر متعلقًا بنضال قومي ووطني، فالأهداف يمكن أن تكون وطنية شاملة تهدف إلى التحرر من الاحتلال والاستقلال، أو أهداف فصائلية أو حزبية أو فئوية. ويمكن للأهداف أن تكون قصيرة المدى أو إستراتيجية بعيدة المدى. المهم أن يكون الطرف الفاعل على وعي بالهدف الذي يريد تحقيقه وباحتمالات نجاحه، ويتحاشى أن تعطل الأهداف قصيرة المدى، الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى. مسيرة شعبنا النضالية تخللت أمثلة كثيرة تغلب فيها معيار الحق على معيار الجدوى بمعناه القومي والإستراتيجي. سأتوقف بهذا الصدد عند ثلاثة أمثلة، وإن كانت خاضعة للجدل المشروع: الأول حين رفضت معظم القيادات الفلسطينية قرار التقسيم سنة 1947، منضوية بشكل كامل وراء راية الحق، دون دراسة معمقة لتوازن القوى ولجدوى موقف الرفض. صحيح أن هذا الموقف جاء ضمن مؤامرة لم تكن مكشوفة بالكامل لهذه القيادات وللشعب، وضمن جهل بتوازن القوى بين الطرفين الفلسطيني ومَن وراءه، والطرف اليهودي ومَن وراءه. المثال الثاني هو الانتفاضة الثانية التي كانت مسلحة، والتي انطلقت ردًا على دخول أرئيل شارون باحات المسجد الأقصى، وحمايةً للمسجد ومقاومةً للاحتلال، إلا أنها لم تأخذ بالحسبان خطورة النضال العسكري أمام دولة تتمتع بقوة عسكرية هائلة،

وتتميز بعنصرية وشراسة دون روادع إنسانية أو أخلاقية أو قانونية. نقل المعركة من النضال الشعبي، كما في الانتفاضة الأولى، إلى النضال العسكري مع الآلة العسكرية الإسرائيلية الجبارة كان فيه تغييب لمعيار الجدوى بمعناه القومي والإستراتيجي، وبالتالي كانت نتائجه شبه كارثية على الشعب الفلسطيني. المثال الثالث هو التصريحات المكابرة التي تطلقها بعض الأطراف الفلسطينية أو العربية أو الإسلامية بالقضاء على إسرائيل. هي تصريحات شعاراتية بدون رصيد ولا خطة إستراتيجية، ربما تأتي لأصحابها ببعض التصفيق، لكنها لا تأتي بأي فائدة إلا لإسرائيل، التي تستغل هذه التصريحات لتغطي سياستها التوسعية، ولتبرّر الاحتلال والعدوان وتظهره كأنه دفاع عن وجودها.

من أهم العوامل التي أخفق شعبنا الفلسطيني في قراءتها وأخذها في الاعتبار لتكون ممارساته مجدية، هو عامل الخوف والملاحقة المتجذر تاريخيًا في العقل اليهودي، الذي يلعب دورًا في السياسات الإسرائيلية. هذا العامل الذي تعود أصوله إلى التاريخ والثقافة والدين اليهودي وسردية الملاحقة على مدى قرون: في بابل، ومصر، وخراب الهيكل، وحصار متسداد، وطردهم من إسبانيا، واللاسامية في أوروبا، وبعدها المحرقة. هذه الثقافة التي يربّي الأطفال عليها، ويحتفلون بذكرها في أعيادهم كل سنة، جعلت اليهود يشعرون بالفعل بأنهم ملاحقون، حتى حين يكونون الطرف الذي يمارس العدوان والاحتلال ويهدد الشعوب الأخرى في المنطقة. هذه العقلية جعلتهم يفسّرون خطأ كل ما يجري اليوم في العالم على أنه ملاحقة لاسامية، عليهم التصدي لها بكل الوسائل خوفًا على بقائهم. طبعًا ركّبت الصهيونية على تراث الملاحقة الذي ليس للفلسطينيين دور فيه، واستغلته لتبرير نواياها العدوانية والتوسعية، وتبرير الاحتلال والاستيطان كضرورة أمنية، ولتجنيد الرأي العام الإسرائيلي والعالمي وراء هذه السياسة. لا يتسع هذا الفصل للاستفاضة بشرح هذا العامل، ويمكن للقارئ العودة إلى مقالي بعنوان: عامل الخوف والشعور بالذنب في العقل والسياسة الإسرائيليين (ديوري، 2022). على التخطيط الإستراتيجي الفلسطيني ألا يكتفي بتقدير توازن القوى والمصالح فحسب، بل أن يأخذ عامل الخوف اليهودي بالحسبان، وإن كان ليس له مبرر في الواقع، في اتخاذ قراراته وصياغة سياساته، بكونه عاملًا فاعلًا ومقررًا في السياسة والممارسات الإسرائيلية. فهُم عامل الخوف يجعلنا نتنبأ، بشكل أفضل، بالرد الإسرائيلي، وبالتالي إدارة الأداء الفلسطيني بشكل مجدٍ. اعتقد أن من يدعو من الفلسطينيين إلى القضاء على إسرائيل، أو يبنّي سياسته على إخافة اليهود، لا يدرك عمق عامل الملاحقة البرائدي وتأثيره على اتخاذ القرارات الإسرائيلية، وبالتالي يقدّم خدمة لسياسة الاحتلال. ربما أن عدم تقدير دور عامل الخوف في العقل الإسرائيلي وارتباطه بسياستها العدوانية، كان أحد إخفاقات حماس في عملية 7 أكتوبر 2024. لا يمكن فهم الرد الإسرائيلي على 7 أكتوبر وصلاتها وعنجهيتها أمام العالم والمحكمة الدولية،

وحتى أمام التظاهرات المستمرة بداخله لأكثر من سنة، دون فهم توظيفها عامل الخوف والملاحقة المتجذر في العقل اليهودي في خدمة مخططاتها.

من حق الشعب الفلسطيني وواجبه طبعاً أن يقاوم الاحتلال والحصار على قطاع غزة، والدفاع عن الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وفحص الخطط والبدائل الممكنة للمقاومة، وهي متعددة، وأن تنتهج البديل المجدي في تحقيق أهدافها أو الاقتراب من تحقيق الحقوق والأهداف. على الرغم من أن الحرب التي شنتها إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى لم تنتهِ بعد، فإن صورة الوضع الحالي والدمار الذي لحق بقطاع غزة ولبنان، لا تدل على أن الطرف الفلسطيني أخذ معيار الجدوى بالحسبان الكافي. صحيح أن إسرائيل دفعت ثمنًا باهظًا وتكبّدت خسائر بشرية واقتصادية ومعنوية كبيرة، وأن العالم أبدى تضامناً مع الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الخسائر الإسرائيلية، تعتبر هامشية أمام الخسائر الفلسطينية واللبنانية الباهظة جداً جداً، وأن تضامن العالم مع الشعب الفلسطيني لم يُترجم إلى إنجازات حقيقية في أرض الواقع، علماً أن سياسات الدول تسير وفق معايير المصالح والقوة المتوفرة لديها، وليس معايير الحق.

ما أشبه حالنا اليوم بعد طوفان الأقصى، بحالنا بعد هزيمة 1967 التي استنهضت حينها عدداً من المفكرين، وفي مقدمتهم المفكر السوري صادق جلال العظم، لتقديم نقد ذاتي للعقل والثقافة التي انطلق منهما العرب في مواجهة التحديات السياسية والقومية. وعلى رأس هذا النقد هو التّصلّ من المسؤولية عن الهزيمة، ونسبها إلى المؤامرة والصهيونية والاستعمار. وقد اعتمد العظم في نقده على دراسة حامد عمار التي وصف بها الشخصية الفهلوية التي تنزع إلى الحماس المفاجئ دون تقييم الصعاب، ودون تخطيط إستراتيجي وقدرة على المثابرة، فسرعان ما تفتّر الهمة وتنتهي المهمة بالحد الأدنى من الإتقان، ومن ثم تعزو الشخصية الفهلوية هذه النتائج حصراً إلى الظروف الخارجية والإمكانيات التي لم تؤخذ بالحسبان (العظم، 2019).

معيار الجدوى طبعاً يجب أن يعتمد على قراءة الواقع الذاتي والموضوعي، وتوازن القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية، ودراسة البدائل الممكنة، وتقدير نتائج كل بديل على المدى القصير والبعيد، وبعدها انتهاج البديل الذي يمكنه أن يأخذنا أو يقربنا من إحقاق الحق ضمن رؤية إستراتيجية بعيدة المدى. هذه هي مهمة القيادة ولو أنها لا تستطيع دائماً ضبط ردود الفعل التلقائية للناس. مسؤولية القيادة أن تعمل على تثقيف الناس وترشيدها، وألا تنجر وراءها أو وراء نهج الماضي، وبخاصة حين يكون نهج الماضي غير مجدٍ. من الممكن طبعاً أن يقع خطأ في التقدير في مرحلة معينة، ويتكشف هذا الخطأ لاحقاً، وربما هذا ما جرى حين رفض شعبنا قرار التقسيم، أو حين

أطلق الانتفاضة الثانية المسلحة. لكن هذا لا يعطينا من مراجعة هذه الأخطاء، ونتجيع قدرتنا على التخطيط والعمل الإستراتيجي كي لا تتكرر مثل هذه الأخطاء.

سؤال الجدوى متعلق دائماً بالهدف. إذا كان الهدف من صواريخ حركة حماس هو تعزيز دورها في الصراع، فربما كانت هذه الصواريخ مجدية، أما إن كان الهدف هو التحرير، أو إنهاء الحصار أو الاستقلال، فيبدو أن هذه المقاومة العسكرية لم تكن مجدية، بل ربما أعطت تبريراً لإسرائيل، وإن كانت لا تحتاج لتبريرات، بتصعيد العدوان على شعبنا وتحطيم بيوت قطاع غزة، وقتل عشرات الآلاف وجرح مئات الآلاف، معظمهم أبرياء، وتشريد غالبية الفلسطينيين في العراء، واعتقال آلاف الفلسطينيين إضافة إلى آلاف الأسرى السابقين. وما هو مطلب حماس بعد دمار غزة؟ الانسحاب ووقف الحرب، أي إعادة الصراع إلى ما كان قبل 7 أكتوبر بعشرات السنين للوراء. المفارقة أنه إذا تحقق هذا المطلب، سترفع حماس علم الانتصار فوق حطام غزة وقبورها. لقد حولنا في الماضي هزائمنا إلى انتصارات، ورفعنا العلم الفلسطيني مرات عدة على حطامنا. حان الوقت لنفحص كم كان هذا مجدياً؟ أعتقد أننا لن ننصر طالما نواصل اعتبار هزائمنا وإخفاقاتنا انتصارات.

طبعاً، هناك من يرد ويقول: هذا هو نهج الرئيس الفلسطيني محمود عباس في المفاوضات قد فشل. صحيح أن نهج محمود عباس هو نهج استجدائي وفاشل، ولم يمنع الاستيطان والاقتحامات الإسرائيلية والاعتقالات بداخل حدود السلطة الفلسطينية، لكنه مع هذا لم يسهم بتحويل الضفة إلى ركام وقبور كما حصل ويحصل في قطاع غزة. ولماذا أصلاً نحصر فكرنا بين هذين البديلين غير المجديين اللذين نخرهما الفساد. هناك كثير من البدائل الأخرى التي يستطيع شعبنا اجتراعها لو أتاحت له فرصة الحوار والنقد الذاتي، وبناء مشروع فلسطيني وحدوي ومجدٍ وقابل للتحقيق، وليس مغامراً كما تفعل حركة حماس، أو خاضعاً كما يفعل محمود عباس.

الحقيقة أنه في معارك التحرير من الاحتلال تتراوح التوجهات بين نقيضين كلاهما عقيمان: الأول، المقاومة بكل الأشكال بحسب التفسير السطحي لمفهوم «الغضب الهائج» للمستعمر بحسب فرانز فانون من أجل التحرير، والسير وراء شعارات تشحن الهمم مثل مقولة أبو القاسم الشابي: إذا الشعب يوماً أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر. الثاني، تذويت الدونية أمام الاحتلال كما حللها فانون وفريري، والسير «الحيط الحيط ويا رب السترة» أو السير وفق مقولات: «الكف لا يلاطم مخرز»، وغيرها من مقولات العجز. إذا عدنا إلى النهج المنظومي والتفكير الخوارزمي، يمكننا أن ندرك أن تحقيق الانتصار والتحرير يتطلب خوارزمية مركبة جداً؛ أي مجموعة عوامل تتكاثف فيما بينها لتحقيق الانتصار. خوارزمية تشمل العوامل الخارجية-الموضوعية والعوامل الداخلية-الذاتية في كل

مرحلة. هناك شعوب عديدة أطلقت «الغضب الهائج» و«أرادت الحياة» إلا أنها انكسرت وأبديت كما في أميركا، وأستراليا، وأماكن أخرى. من جهة أخرى، لم يتحقق انتصار الثورة الجزائرية، وطرد الأميركيين من فيتنام بفضل «الغضب الهائج» و«إرادة الشعب الذي أراد الحياة» فحسب، بل بفضل خوارزمية فيها مشروع إستراتيجي للتحرير. لقد شملت هذه الخوارزمية وجود الاتحاد السوفيتي ودول أخرى دعمت وتصدت للاحتلال، وصعود قيم الإنسانية الكونية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وصعود الناصرية والقومية العربية وحركات التحرر في العالم، ودور مهم للمنظمات الدولية وللأمم المتحدة الذي تراجع اليوم ووقع تحت سيطرة الولايات المتحدة بشكل شبه حصري، والمظاهرات الصاخبة في باريس ضد استمرار الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي واشنطن ضد الحرب على فيتنام، وعوامل أخرى جعلت الخوارزمية تأتي بالتحرير.

طبعًا لا يمكن للتحرير أن يحصل بدون تضحيات، وهذا ما كان في تحرير العبيد في أميركا، وفي انتصار الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، وإسقاط نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وفي فيتنام والجزائر وغيرها. فالجهوزية لدفع الثمن والتضحية تعتبر شرطًا لنجاح حروب التحرير. لكن هذه الجهوزية يجب أن تكون حكيمة ومحسوبة، أيضًا، بمعيار الجدوى لتدفع الثورة إلى الأمام، كي لا تكون التضحيات قاتلة تعيد الثورة إلى الوراء. ربما يكون من الحكمة الرجوع خطوة أو خطوات قليلة إلى الوراء من أجل تحقيق خطوات أكثر إلى الأمام، أما أن تتقهقر خطوات عدة للوراء دون أفق لتحقيق خطوات أهم نحو الأمام، فيكون ذلك إخفاقًا كبيرًا.

حين نريد أن نأخذ بالاعتبار معيار الحق ومعيار الجدوى في قراراتنا وممارساتنا، لا بد لنا أن نفتح للحوار والجدل بين من يرجح معيار الحق، وبين من يرجح معيار الجدوى، وبين من يرى نتائج 7 أكتوبر انتصارًا وبين من يراها هزيمة، دون تخوين أو مزادة، بل في إطار حوار وطني حقيقي يحترم الرأي الآخر. وهذا غالبًا ما ينقص الحوارات السياسية الدائرة بين الفصائل الفلسطينية. سؤال الجدوى يجب أن يناقش بعمق بتقييمنا لنهج المفاوضات الذي تنتهجه السلطة الفلسطينية وفصائل فلسطينية أخرى، ولنهج المقاومة المسلحة الذي تنتهجه حركة حماس وفصائل أخرى. معيار الجدوى يجب أن يكون في صلب تقييمنا لطرح حل الدولتين أو الدولة الواحدة وكل الحلول الممكنة والمطروحة؛ وفي تقييمنا لموضوع الاعتراف بإسرائيل أو رفض وجودها؛ وفي كيفية صياغة حق العودة وقضايا كثيرة أخرى. في كل هذه القضايا يجب ألا ينحصر نقاشها في معيار الحق بعيدًا عن معيار الجدوى، أو في معيار الجدوى بعيدًا عن معيار الحق. على المعيارين أن يترافقا في أي قرار وممارسة.

حين يتم تقييم الممارسات الفلسطينية ونقدتها ووضعها في معيار الجدوى، يمكن أن نسمع نوعين من الردود: الأول: «وهل علينا أن نصمت ولا نفعل شيئاً؟». الجواب هو طبعاً لا، لأنه دائماً توجد بدائل عديدة للمواجهة، وفي حالة انعدام توازن القوى القوي القوي في مرحلة معينة، يكون عدم القيام بشيء لفترة معينة، هو الرد المجدي. والرد الثاني: «لا تلوموا الضحية»، وكأن الضحية معفية من التصرف بمسؤولية. حين نعفي الضحية التي هي الطرف الفلسطيني، من المسؤولية نكون قد علقنا مصيره بالتخطيط الإستراتيجي الذي تنفذه إسرائيل على أرض الواقع. كيف يمكننا أن نؤثر أو تكون لنا سيطرة على أداء الطرف الإسرائيلي إذا كنا لا نسيطر على أدائها ولا نراجعه نحن ليكون مجدياً؟ حتى على الضحية، وبخاصة على قيادتها، تقع مسؤولية رصد مخططات الخصم وممارساته، وتقييم توازن القوى، وفحص البدائل الممكنة وتقدير نتائجها، وبالتالي تفعيل أدواتها التي بإمكانها التأثير للأفضل على النتائج.

حين يغيب معيار الجدوى تكون أحياناً النتائج كارثية، وأحياناً تكون فقط غير مجدية أو تبيديراً وتبيديداً للطاقت. لناخذ الإفراط في استخدام الإضرابات في مواجهة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لممارسات السلطات العنصرية في هدم البيوت، أو حوادث القتل، أو غيرها. طبعاً كانت هناك إضرابات تاريخية ومجدية أهمها إضراب يوم الأرض الخالد سنة 1976، وإضرابات أخرى كثيرة. لكننا شهدنا في العقدين الأخيرين إفراطاً في إعلان الإضرابات التي كانت بمثابة تسجيل رد بدون جدوى. ليس أنها بدون جدوى فحسب، بل جاءت هذه الإضرابات كطلقات متفرقة دون خطة عمل إستراتيجية شاملة، وجاءت تعويضاً فاشلاً عن نشاط الأحزاب السياسي في التثقيف السياسي والتعبئة الجماهيرية الذي تراجع كثيراً في العقدين الأخيرين. التجاوب الجماهيري مع الإضرابات المعلنة كان ضعيفاً، ولم يسجل كثير من هذه الإضرابات أي نتيجة، رغم تأثيره السلبي على حياة الناس واقتصادها من جهة، وتعميق الإحباط والشعور بالعجز لدى الناس من جهة أخرى.

غياب معيار الجدوى ملحوظ في الحياة الاجتماعية والشخصية أيضاً. لتوقف، مثلاً، ونفحص جدوى الاشتباكات القبلية والحمائية التي يمكن أن تشتعل وتجر وراءها مسلسل ثأر يروح ضحيته عدد من الشبان، ويكون أصل الاشتباك خلافاً بين شخصين، كل منهما من حمولة أخرى، على حدود قطعة أرض يملكها، أو مكان لموقف سيارة، أو سرقة. أبناء كل حمولة يهبون دفاعاً عن ابن حمولتهم دون أي اعتبار لمعيار الجدوى، وحتى دون اعتبار لمعيار الحق أيضاً. عادة تنتهي هذه الاشتباكات بصلحة ودفعة دية بعد أن يكون قد ذهب عدد من الشباب ضحية هذه الاشتباكات، ناهيك عن تبديد طاقت المجتمع وخلق العداوات. طبعاً لهذه الاشتباكات الحمائية مبرراتها في التجربة الجماعية القبلية لشعبنا في الماضي البعيد، وبسياق تاريخي مختلف، أما استمرارها اليوم بوجود مؤسسات الشرطة والقانون فهو حتماً لم يعد مجدياً.

كثير من العادات الاجتماعية يجب أن تخضع لمعيار الجدوى: مثلاً عادات الأعراس التي فيها كثير من التبذير والإثقال الاقتصادي على ذوي أهل العرس وعلى المدعوين؛ عادات الاحتفالات المفرطة بتخرج الأبناء من المدرسة الثانوية التي تضاهي أحياناً احتفالات الأعراس؛ عادات إحضار هدايا لجميع أفراد العائلة خلال سفرة أسبوع للخارج، الأمر الذي يثقل على المسافرين، وليس بالضرورة يسعد جميع الأفراد، أو يوثق العلاقات بينهم. لقد كان لهذه العادة مبرر حين كانت قلة من الناس تستطيع السفر، وفي مرحلة سابقة لم تكن البضائع الموجودة في الخارج متوفرة في البلاد. أما استمرار مثل هذه العادة بينما السفر متاح لمعظم الناس والبضائع متوفرة في البلاد، فهو أمر غير مجدٍ حتمًا. أرجو ألا يفهم القارئ أنني ضد الاحتفالات أو الهدايا، بل إنني فقط أدعو إلى ترشيدها لتكون مجدية وملائمة للحدث.

سؤال الجدوى مهم في معظم قراراتنا الشخصية، لكي لا تنحصر سلوكياتنا في لعبة الفعل ورد الفعل، وتتحول العلاقات إلى علاقات عالقة تراوح مكانها. فالوالدون عليهم مراجعة وفحص جدوى طريقة تعاملهم إن كانت توبيخًا أو عقابًا أو تسامحًا، وبخاصة بعدما يجدون أن المشكلة ما زالت مستمرة. كل من الزوج والزوجة مطالب بمراجعة جدوى أدوات المواجهة التي يمارسها كل طرف، وبخاصة حين تبقى العلاقات عالقة دون تحسن أو تغيير يذكر. مثلاً الزوج يتعصب، والمرأة تبكي وتنطوي وتبتعد، وهكذا يتكرر هذا المشهد كل أسبوع؛ أو زوجة تكثر من الانتقاد والشكوى والتذمر، والزوج يكف عن الإصغاء، ويكف عن محاولة إرضائها، ويقضي أغلب وقته في الخارج. كذلك الأولاد بحاجة لفحص جدوى طرق المواجهة التي يتبعونها. هناك مراهقون يشكون من أن والديهم يتعاملون معهم كأطفال، ومن فحص سلوك هؤلاء المراهقين يتبين، في كثير من الحالات، أن المراهق نفسه يتصرف كأطفال: يتهرب من المسؤوليات ويكذب، وهكذا يكرس بنفسه توجه أهله إليه كطفل. يمكننا القول إنه إذا أردنا أن يغير الآخر تعامله معنا، علينا مراجعة أدائنا، وعندها يمكننا أن نتوقع جدوى وتغييرًا في تعامل الآخر معنا.

يبدو للوهلة الأولى أن معيار الجدوى يتطلب تفعيل العقل ليضبط القلب أو المشاعر، وكأن العقل هو نقيض القلب. في الحقيقة، إن العقل ليس نقيضًا للقلب والمشاعر، بل إن دوره حماية القلب ودرء النتائج السلبية التي تثير القلق والحزن والأسى عنه. فلو اقترن معيار الجدوى مع معيار الحق في تقييمنا للموروث الثقافي وللبدائل الممكنة ضمن الظروف الموضوعية الراهنة، لوجدنا سبلاً لتحقيق الحق الممكن، ودرء النتائج الكارثية التي تأتي بالقلق والحزن والأسى بقدر الإمكان.

مرجعية قبلية واصطفافية بدل مرجعية مبدئية وأخلاقية

إذا نظرنا إلى توزيع الفلسطينيين على الخارطة الحزبية أو الفصائلية السياسية، وإلى مواقفهم السياسية والاجتماعية نجدها نوعاً من الاصطفافات حول مجموعة الانتماء العشائرية أو الحزبية أو القومية، أكثر مما هي التزام بمرجعية مبدئية أو أخلاقية مثل الحرية والعدل والكرامة وحقوق الإنسان. وكأن الموقف الأخلاقي الصحيح هو الاصطفاف مع «جماعتي» الحزبية أو الطائفية أو القبلية، في وجه الجماعات الأخرى، علمًا أن الصراعات داخل مجتمعنا ليست بين ملائكة وشياطين، بل بين طوائف وحمائل، أو بين أحزاب وفصائل، يمارس كل منها ممارسات أخلاقية ومبدئية، وفي الوقت نفسه لا تخلو ممارسات هذه الأطراف من أفعال تنتهك المنظومة الأخلاقية وتكون غير مبدئية. في هذه الحالة، تكون المواقف الاصطفافية المعتمدة على الانتماء، تتناقض وتتعارض مع الأخلاق في كثير من الحالات.

الموقف الأخلاقي الذي يجب أن يوجهنا في أحكامنا على أطراف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أو الصراع بين إسرائيل وأميركا وبين محور المقاومة، هو ليس أن عدو عدوي هو صديقي، وليس أن صديق عدوي هو عدوي. في الوقت الذي ندعم فيه حق الفلسطينيين في المقاومة المجدية، علينا أن نخضع المقاومة، أيضاً، للأحكام الأخلاقية والمبدئية، وأن ننتبه إلى أن لكل مقاومة أجندتها التي ليست بالضرورة مقاومة صافية، وأن بعض جهات المقاومة هي مغامرة وغير مجدية، بل وبعضها تنتهك مبادئ حقوق الإنسان الفلسطيني. وفي الوقت نفسه الذي ناضل ضد العنصرية الإسرائيلية، وضد الاحتلال والتوسع والعدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، علينا رفض قتل المدنيين الأبرياء عمدًا.

الورقة الأخلاقية هي الورقة الأقوى التي يمتلكها الفلسطينيون أمام العدوان الإسرائيلي والرأي العام الإسرائيلي والعالمي. وحين تكون مواقفنا اصطفافاً شبه أعمى مع مجموعة انتمائنا، بغض النظر عن المنظومة الأخلاقية أو المبدئية، نكون قد أسقطنا هذه الورقة من يدنا. لا يمكننا أن ندين قتل المدنيين الفلسطينيين، في الوقت الذي نؤيد فيه قتل المدنيين اليهود، أو نصمت حياله. لا يمكننا مطالبة إسرائيل انتهاج منهج ديمقراطي ونحن نقوم بممارسات قامعة وغير ديمقراطية في مجتمعنا. طبعاً العلاقة بين الطرف المحتل والطرف الواقع تحت الاحتلال ليست متماثلة، ومن الطبيعي أن ندين المحتل على ممارساته غير الأخلاقية، إلا أن الطرف المعني أكثر بالتزام القيم والأخلاق هو الطرف الواقع تحت الاحتلال، لذلك، فإن تهاون هذا الطرف بالورقة الأخلاقية يكون بمثابة إطلاق النار على رجليه.

لا بد من الإشارة، هنا، إلى أن الصراع الدائر بيننا وبين الاحتلال هو ليس صراعاً بين انتماءات دينية وقومية تتطلب الاصطفاف، وإن كان في ظاهره كذلك. إن عرض الصراع على أنه صراع بين اليهود والعرب، أو بين غرب مسيحي وشرق مسلم، يتماشى مع فكرة صامويل هنتنغتون (Huntington, 1996)، الذي وصف الصراع في العالم على أنه صراع حضارات «يدافع فيه كل طرف عن حقه»، وهكذا غيَّب الفارق الأخلاقي بين المستعمر والمستعمَر، وبين المحتل الذي يقاوم الاحتلال، عن المشهد، وبالتالي أعطى شرعية متساوية لطرفي الصراع ليدافع كل منهما عن حضارته. لذلك، فإن الاصطفاف القومي الفلسطيني بعقلية قبلية، بمعزل عن المرجعية الأخلاقية، يخدم في نهاية المطاف الطرف الأقوى الذي هو في حالتنا الطرف الإسرائيلي والأميركي.

المواقف الاصطفافية تحول دون تفعيل النقد الذاتي داخل مجموعة الانتماء كالحزب، أو الفصيل، أو القبيلة، أو الطائفة. وهكذا لا يتم ترشيد أو تطوير مناهج هذه المجموعات، وتبقى غارقة في حالة جمود وركود. ربما كان هذا النهج القبلي ناجعاً في الماضي البعيد، للحفاظ على تماسك القبيلة وحمايتها من الأعداء الخارجيين، وعليه كان الولاء للقبيلة والخضوع لإرادتها ضرورة لبقائها وأمنها، وبالتالي اعتبر أي تشكيك في نهجها مستنكراً. أما استمرار هذا النهج القبلي في إدارة الأحزاب والفصائل اليوم، في الوقت الذي نرفع رايات الديمقراطية والتعددية، ونطمح فيه لتوحيد الصفوف بين الأحزاب والفصائل أمام الاحتلال، فيكون نهجاً ضاراً يحول دون ترشيد وتنجيع النهج والرؤية السياسية والاجتماعية للأحزاب والفصائل السياسية.

من جهة أخرى، حين يكون الصراع مركباً وتتشابك فيه أحزاب وفصائل وتيارات مختلفة في الطرف الفلسطيني، وكذلك في الطرف الإسرائيلي، فإن المواجهة لا تتطلب اصطفافاً قومياً وجاهياً ومحكماً أمام اصطفاف قومي آخر ومحكم، بل تتطلب فحص إمكانات اختراق وحدة الطرف الآخر، وعقد تحالفات مع بعض الأطراف الإسرائيلية، وإن كانت قليلة اليوم، التي يمكنها شق الإجماع الإسرائيلي. وعليه، فيجب إدراك التمايز داخل الطرف الإسرائيلي وعدم شيطنته بالكامل، بل ويجب الإشادة بمواقف وممارسات بعض القوى الإسرائيلية التقدمية، حتى لو كانت قليلة. إذن، التوجه الاصطفافي، غير المبدئي، داخل الأحزاب والفصائل والطوائف في الساحة الفلسطينية، يحول دون توحيد الصف الفلسطيني، وفي الساحة الإسرائيلية يحول دون بناء جسور وتحالفات تقوّض وحدة الصف الإسرائيلية.

لا بد هنا من التمييز بين اتخاذ المواقف لدى السياسيين وبين مواقف المفكرين والمثقفين والناس. العمل السياسي الحزبي يتطلب الحسم والاصطفاف وفق موازين سياسية ومبدئية وانتخابية، لذلك لا يمكن للسياسيين أن يتصرفوا وفق مرجعية أخلاقية

محركة من المصالح السياسية والحزبية ومن الاصطفاف. إلا أن المثقفين والمفكرين وبقية الناس، يجب أن تطمح إلى التمسك بالمرجعية الأخلاقية، لترشيد وتنبه النهج السياسي الذي تنتهجه القيادات السياسية. من الجدير هنا إيراد توصيف الفرق بين السياسي وبين المثقف حسب المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد: رجال السياسة يعملون من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة قد تكون نبيلة كالتحرر من الطغيان، أو إشاعة العدالة، أو رفع مستوى المعيشة، ... وغيرها، وقد تكون انتهازية، أما دور المثقف في الانتباه اليقظ والدائم لثلاث تداوس قِيم أساسية خلال السعي إلى تحقيق الأهداف، كي يكون النهج السياسي ضمن أصول وضوابط وقواعد تضمن الالتزام بمعايير الحد الأدنى من الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان الأساسية (زريق، 2019). وكما جاء في أماكن مختلفة في كتاب سعيد «المثقف والسلطة»، فعلى المثقف تمثيل المعاناة الجماعية لأبناء شعبه ... والابتعاد عن الارتباط بأي سلطة ... بل ونقد ومراقبة السلطة وفق المعايير الأخلاقية الكونية ... وأن يتحلى بالجرأة الأخلاقية لكشف الأخطاء التي يرتكبها أبناء شعبه (سعيد، 2006).

لتكوين موقف من الصراعات السياسية التي هي بطبيعتها مركبة جداً، لا يمكننا التعامل معها كما نتعامل مع فرق كرة القدم التي يصطف فيها الناس بين تأييد ريال مدريد مثلاً ضد برشلونة أو بالعكس. موقف اصطفافي كهذا هو تبسيط وتسطيح لظاهرة مركبة جداً. علينا تحديد مرجعيتنا الأخلاقية من خلال القيم الإنسانية كالعدالة، والحرية، وكرامة الإنسان وحقوقه، وأن نلتزم بها ونطلق بها في أحكامنا على ممارسات جميع الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والعربية والأجنبية على السواء. هذا يتطلب جرأة منا على نقد النضالات الفلسطينية المغامرة وغير المحسوبة، ونقد بعض الممارسات الفلسطينية غير الإنسانية ضد اليهود، وأيضاً ضد الفلسطينيين أنفسهم، وجرأة استنكار قتل المدنيين الأبرياء من الإسرائيليين واليهود في العالم، دون خشية الإقصاء أو التخوين. هكذا يتم ترشيد طريقنا من خلال فتح باب الحوار والنقد الذاتي، وتتم المحافظة على الورقة الأخلاقية التي بيدنا.

تغليب الشعبوية على الموقف المبدئي للقيادات

الشعبوية هي خطاب عاطفي يستدرّ تعاطف الجمهور وإثارة حماسه وإلهاب مشاعره، دون أن يعتمد على فكر أو تحليل منطقي ومسؤول للمشاكل الواقعية. هو خطاب ديماغوجي مضلل يلتف على العقل والمنطق ويدغدغ المشاعر والغرائز، ويتملق الطموحات والعواطف الشعبوية بهدف الحصول على تأييد الرأي العام والبقاء في السلطة. صحيح أن القيادات السياسية يجب أن تعمل على التفاف الجماهير حولها، لكن يجب ألا يتفوق هذا الالتفاف على الهدف المبدئي أو الوطني الذي تعمل القيادات لأجله.

مهمة القيادة السياسية في مرحلة التحرير من الاحتلال مهمة صعبة ومركبة. تقع عليها مهمة قيادة الجماهير في الطريق نحو التحرير، آخذة بالاعتبار عوامل عدة: أمانى الجماهير وطموحاتها التي يمكن أن تكون غير متجانسة؛ رؤية سياسية وأيديولوجية وصياغة مشروع تحرر يعتمد على ما هو ممكن من حيث القدرات وجهوزية الجماهير؛ العمل على التثقيف السياسي للجماهير وتداول المشروع معها ورص الصفوف وتعبئتها كي لا تنقطع القيادة عن ظهرها الجماهيري والشعبي. إنه دور يجب أن يحافظ على التوازن بين أمانى الجماهير وطموحاتها ومشاعرها من جهة أولى، وبين ضوابط الواقع والإمكانات من جهة ثانية، والضوابط المبدئية والأخلاقية من جهة ثالثة.

جرأة القيادة يجب أن تظهر ليس في مواجهة العدو أو الخصم فحسب، بل عليها التحلي بالجرأة الكافية لضبط اندفاع الجماهير بشكل تلقائي غير مدروس نحو التعبير عن غضبها من جهة، وأن تعبّر عن طموحاتها من جهة أخرى. لكي تحافظ القيادة على دورها، لا بد ألا تتخلى عن معيار الجدوى في أداؤها ليكون مرافقاً لمعيار الحق. ليس متوقعاً من الجماهير أن تتحلى بدرجة انضباط وتحافظ على هذا التوازن بين المعيارين. وهنا تقع على القيادة مسؤولية ضبط التوازن: تثقيف وحث الجماهير نحو التحرر من الظلم والاحتلال من جهة، وضبط الاندفاع المغامر من جهة أخرى.

على القيادة أن تتحلى بموقف مبدئي واضح، وألا تصطف اصطفاً إلى جانب جمهور المصفيين لها. ضمان التفاف الجماهير حول القيادة والتصفيق لها، ليس هو الهدف، وهو ليس المهمة الوحيدة المطلوبة من القيادة، بل مهمتها، أيضاً، ترشيد طريق الجماهير وضبط الاندفاع المغامر في صفوفها، الأمر الذي يمكنه أن يضعف أحياناً التفاف الجماهير التي تريد تحقيق الأمانى والحقوق بطرق مغامرة. فالقيادة تقاس ليس ببقائها مصطفة وسط الجماهير، بل، أيضاً، بقدرتها على ضبط اندفاع الجماهير حتى لو كان على حساب شعبيتها، وربما إضعاف موقعها في الخارطة السياسية الفلسطينية. حين تضع القيادة نصب عينها مهمة التفاف الجماهير حولها على حساب مشروعها النضالي المسؤول، ستجد نفسها تسير طريقاً شعبياً يتخلله حُطْب رنانة وديماغوجية تحاكي العواطف والغرائز بعيدة عن تحقيق مشروع وطني، ما يأخذ المشروع الوطني إلى المغامرة أو الخيبة.

إلى أي مدى تتحلى قيادات الفصائل والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقيادات الأحزاب السياسية العربية في الداخل، والمتقفون والمفكرون الفلسطينيون بجرأة طرح المواقف العقلانية، آخذين بمعيار الجدوى إلى جانب معيار الحق، ومجادلة التوجهات المغامرة، أو مراجعة ثوابت وطنية سائدة؟

الحقيقة أن بعض القيادات تجرّ الجماهير وراءها نحو ممارسات مغامرة من خلال خطب رنانة، وبعضها الآخر ينجر وراء مزاج الجماهير المغامر لتحظى بالتصفيق. ومن جهة أخرى، هناك قيادات تقمع الجماهير وانتفاضاتها المتزنة والمتهورة خدمة لأمن إسرائيل. هناك قلة قليلة من القيادات تجرّ على طرح موقف مسؤول ومتزن وعقلاني، حتى لو لم يكن يحاكي عواطف الجماهير واندفاعها. في هذه الأجواء، يكون من الصعب إدارة حوار وطني جاد في القضايا العالقة: كيفية تطوير منظمة التحرير لترتقي للمرحلة وللتحديات الراهنة؛ كيف ندير نضالاً موحدًا لا ينزلق لمواجهات عسكرية خاسرة، ولا يكرس حالة الركود والجمود والخضوع؛ كيف نطرح ونتعامل مع حق العودة؟ وغيرها من القضايا.

من الجدير بالتأكيد، هنا، أن نهج المزاودات يجر وراءه مزاودات مضادة، وهكذا هو نهج التخوين والتكفير أيضًا. هذا النهج يحاصر العقول والحوار العقلاني والبناء والجريء، ويدفع بالقيادات السياسية والفكرية إلى سجلات لإثبات وطنيتها، من خلال مواقف شعبية وخطب رنانة تخاطب العواطف وتستثير التصفيق والتهنئات.

الحقيقة أن التصريح بما يرضي الآخرين وإخفاء الرأي الشخصي الحقيقي، هي ظاهرة سائدة في العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا، وهي نتيجة كون مجتمعنا مجتمعًا جماعيًا وسلطويًا، ما يجعل الفرد يصطف اصطفاً تلقائيًا في دائرة الإجماع، تحاشيًا للأقصاء أو العقاب. هذا النمط من المسايرة أو المجاملة يعتبر قيمة إيجابية في مجتمعنا بكونه يحافظ على تماسكه من جهة، ويحقق حاجة الفرد بالانتماء وتلقي الدعم الاجتماعي من جهة أخرى. إلا أن هذا النمط يحول دون الحوار وتطور المجتمع. أما قيادة المجتمع المثقفة والسياسية، فعليها أن تخرج من هذه الدائرة، لتقود تغييرًا من خلال تفاعل الأطروحات ليتطور الفكر (أرسطو وهيغل). أما انجرار القيادة وراء المقبول بدون حوار فتتحول إلى كيان مجرور، يماسس ويكرس الفشل القائم، وليس قيادة مجددة تأخذ مجتمعنا نحو المستقبل.

التعصب العقائدي وغياب الفكر التعددي

في مسيرة تطور الثقافة العربية، كان هناك فكر ثابت تجسد في الشرع والفقه، وكانت محاولات للتجديد والانفتاح، إلا أن جميع هذه المحاولات جوبهت بالرفض والتكفير (أدونيس، 1973). حتى المذاهب التوفيقية بين الدين والعلم، وبين الإيمان والعقل كابن رشد، أو التي انفتحت على ثقافات أخرى جوبهت بالتكفير. نحن شعب متعدد الانتماءات الطائفية والحزبية والطبقية والجندرية، ومتعدد المرجعيات الأيديولوجية، وهذا

واقعنا الذي هو ثروة إذا ما أحسنًا إدارته. لقد جرى الترويج لمنهج الديمقراطية وكأنه الجواب الذي يأتي بالعدالة للجميع. لقد جاء هذا الترويج انجرارًا وراء شعارات الليبرالية والديمقراطية التي تطلقها أميركا والدول الغربية لمُعَايَرة ومناكفة النظم السلطوية العربية والشرقية بشكل عام.

الحقيقة أن الديمقراطية أداة لا تخدم الجميع، ولا تأتي بالعدالة للجميع، بل هي أداة تخدم الطرف القوي، وتبرر سيطرته على الطرف الضعيف باسم الديمقراطية، وتتحول أحيانًا إلى أداة قمع للأقليات وللثغرات المستضعفة. ربما أنها تضيء شيئًا من العدالة في مجتمعات فردانية وأحادية الانتماء، التي ينتظم فيها الناس في أحزاب يخدم كل منها مصالح فئة اجتماعية. أما تطبيق الديمقراطية في مجتمعات جماعية، أو مجتمعات فيها أقليات قومية أو إثنية، فتصبح الديمقراطية أداة قمع وسيطرة. صحيح أن الديمقراطية، بشكلها الليبرالي، تدعي أنها تحمي حقوق الأقليات من خلال الدستور والقانون والسلطة الرابعة (الإعلام)، لكن جميع هذه الآليات، في واقع الأمر، بقيت محدودة، وأحيانًا شكلية في معظم الدول الديمقراطية.

إسرائيل تعرّف نفسها في «وثيقة الاستقلال» على أنها دولة يهودية وديمقراطية ذات نظام برلماني، وهي فعلاً كذلك مثلها مثل معظم الديمقراطيات في العالم، التي تحسم الخلافات بالأغلبية (Majoritarian democracy). طالما أشرنا إلى أن يهودية الدولة تتناقض مع ديمقراطيتها، وطالبنا بتغليب ديمقراطيتها على يهوديتها طانين، خطأً، أن هذا ما ينصف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وما يجعل إسرائيل تتخلى عن الاحتلال. الحقيقة أن ديمقراطية الدولة ويهوديتها ليس أنهما لا تتعارضان فحسب، بل إن الديمقراطية خدمت يهودية الدولة وعنصريتها وعدوانها، وأعطت هذه الممارسات غطاءً ديمقراطيًا يضيء شرعية للقمع ويخفي بشاعتها. جميع الممارسات الإسرائيلية مرت بأنايب ديمقراطية وتشريعات قانونية: منع عودة اللاجئين سنة 1948، هدم القرى الفلسطينية، القانون العنصري بحق العودة لليهود، الحكم العسكري على الفلسطينيين في الداخل الذي استمر حتى 1966، مصادرة أراضي الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب، شن الحروب المتتالية واحتلال أراضٍ فلسطينية وغير فلسطينية، الاستيطان في الضفة الغربية وإقامة نظام فصل عنصري فيها، حصار قطاع غزة والحروب المتتالية عليها، ممارسة التمييز العنصري ضد المواطنين الفلسطينيين. هذه قائمة جزئية لممارسات إسرائيلية صهيونية عنصرية وعدوانية مرت جميعها بأدوات ديمقراطية، بفضل وجود أغلبية يهودية تحسم القرارات الديمقراطية لصالحها، وهكذا فإن «الديمقراطية الإسرائيلية» هي أداة قمع وسيطرة.

بناء على هذا التقييم، طالبت مجموعة من المثقفين الفلسطينيين القياديين في وثائق

«التصور المستقبلي» التي صدرت سنة 2006، بانتهاج ديمقراطية توافقية (Consensual Democracy) أسوة بدول أخرى كسويسرا وبلجيكا التي حمت حقوق الأقليات فيها من خلال هذا النوع من الديمقراطية التعددية. هذا النوع من الديمقراطية التوافقية يعطي للأقليات آليات كاحبة تمنع أو تضبط سيطرة الأغلبية على الأقلية. هو نظام تعايش تعددي موجود بأشكال مختلفة في الدول الإسكندنافية، وسويسرا، وبلجيكا، وكندا، ورواندا، ولبنان، وغيرها.

التعددية (Pluralism) هي قيمة يجب أن تسود بين البشر بحكم كونهم متعددي الانتماءات، وبين الأفراد بكونهم متعددي الآراء والمصالح. هي نهج اجتماعي ينقل العلاقة بين الأطراف المختلفة من حالة الاحتراب وفق منطق «إما أنا وإما أنت»، إلى حالة تعايش وفق منطق «أنا وأنت معاً» في مشاركة على الرغم من الاختلاف بيننا. هي ليست حالة جمود فكري ينغلق كل طرف في فكره، كما يعتقد البعض، بل حالة تتيح الحوار المبني على الاحترام المتبادل، الذي لا ينتهي حتمًا بالتوصل إلى موقف واحد متفق عليه، لأن مبدأ التنوع يحتم علينا قبول الاختلاف ولا يتيح دائمًا التوصل إلى حل واحد، لكن هذا الحوار دائمًا يشري الفكر والمعرفة ويوسع أفق الفهم وينهض بالثقافة الإنسانية نحو الأمام. من شأن هذا الحوار أن يجعل الناس تصغي وتعيد النظر بقناعاتها ومواقفها بدل الانغلاق عليها، وهكذا، بالتالي، يحصل التغيير، ليس بفرض رأي على رأي بالقوة، بل بقناعة صاحب الشأن بأن يراجع مواقفه ونهجه، وإن بقي على رأيه فما الضرر أن يسير كل طرف على طريقه، طالما أن قيمة «حريتي تنتهي عند حدود حرية غيري» هي القيمة العليا لهذا الحوار.

عودة إلى مجتمعنا الفلسطيني ذي التركيبة الجماعية والقبلية والطائفية والفصائلية والحزبية. حين يصطف أبناء شعبنا في هذه الانتماءات الجماعية بشكل تعصبي بمعزل عن المرجعية الأخلاقية، وبمعزل عن هدف التحرر من الاحتلال، ستكون النتيجة مناكفات وصراعات داخلية، تهدر الطاقات ويُشل التحرك الموحد في مواجهة الاحتلال وبناء مجتمعنا الفلسطيني.

لذلك، فنحن أحوج ما نكون لترسيخ الثقافة التعددية (وليست الديمقراطية). هذه الثقافة تربي على قبول الآخر المختلف واحترام حقوقه، وهي فكر يعتمد على أنه يوجد أكثر من «صواب واحد»، ويشجع الحوار ويدعو للتعايش مع مكونات شعبنا وتكاملها في سيفساء واحدة. هي نهج يتحاشى الإقصاء والتخوين والتكفير. التعددية تتمشى مع الآية القرآنية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، ومع الحديث النبوي الشريف: «لا فضل لعربي على عجمي».

ولا لعجميَّ على عربيِّ، ولا لأحمرَ على أسودَ، ولا لأسودَ على أحمرَ إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ألا هل بلَّغْتُ». سأعود إلى شرح التعددية بشكل أوفى في الفصل الخامس.

الصواب الواحد ووهم الموضوعية وتخطيء الآخر

الصواب الواحد ووهم الموضوعية، يشكلان الخلفية لمعظم الصراعات الأيديولوجية والقومية والإثنية والشخصية في حياة البشر. إذا رصدنا النقاش الدائر بين طرفين أو أكثر، في أي موضوع كان، نرى أن كل طرف يعتقد أنه على صواب، أما الطرف الثاني فعلى خطأ. هذا ما أسميه «وهم الموضوعية»، لأن إدراك الإنسان وفهمه للواقع يكون دائماً ذاتياً وغير موضوعي. عقولنا ليست كاميرا تصوّر الأحداث بشكل موضوعي، بل هي عقول تقوم بالتحليل والتركيب، وبالتفكيك وربط الأشياء ببعضها، وانتقاء بعض الأجزاء وإنكار أخرى، وهكذا نصنع منتجاً جديداً نلونه بقناعاتنا ونعطيها معنى من عندنا، ونعتقد خطأ أنه واقعٌ موضوعي. ما يسمى الواقع الموضوعي هو مجرد مادة خام تقوم حواسنا بالتقاطها، ويقوم عقلنا باستخدامها ليبدع ويصنع منتجاً جديداً، يصبح بالنسبة لنا هو الواقع الموضوعي، نقارع فيه منتجات الآخرين الذين يعتقدون هم بدورهم، أيضاً، أن منتجاتهم هي الموضوعية. وهم الموضوعية يجعل الناس تختلف فيما بينها على ما هو صواب وما هو خطأ، وبالتالي يجر هذا الوهم وراءه الصراعات بين الناس أفراداً أو جماعات (انظر الرسم 1 في الفصل الأول من هذا الكتاب).

وهنا، كيف يُصنع هذا المنتج الذي هو إدراكنا الذاتي للأشياء والأحداث، أو ما أسميه «وهم الموضوعية»؟

هناك عوامل عديدة تترك لمساتها وبصماتها أثناء صناعة هذا المنتج، منها القنوات وأنماط التفكير التي تطورت في الطفولة، وتشكل جزءاً من الشخصية المنقولة بفعل النقلة (Transference) الذي سبق وشرحته في الفصل الأول في فصل التحليل النفسي. إذا كان، مثلاً، نمط تفكير شخص ما سوداويًا يميل إلى رؤية نصف الكأس الفارغ، فيكون إدراكه، أو منتجه، لرحلة قام بها مع زوجته في الجبال، بأنها متعبة ومُملّة، وأنه عانى فيها من العطش والجوع، بينما منتج زوجته، ذات نمط التفكير الإيجابي، يكون مختلفاً إذ ترى بالرحلة مناظر خلابة وهواء نقيًا، ومتعة كبيرة حين وصلوا نبعًا وشربوا منه ماء زلالًا. الحالة العاطفية والنفسية للإنسان تؤثر كثيرًا في إبداع المنتج أو الإدراك. فمدى تمتع شخص برحلة ما يتوقف على وضعه النفسي المسبق، ومدى الضغط النفسي والهموم

التي يحملها، وعلى توقعاته من هذه الرحلة وغيرها من العوامل النفسية والجسدية والاجتماعية. الحاجات الذاتية والمصالح تلعب دوراً هياً، أيضاً، في المُنتج. فالإنسان يميل إلى تصوير الواقع بما يناسب رغباته ومصالحه. لست هنا في معرض تحليل كيفية صناعة المُنتج أو الإدراك، بل أكتفي بالإشارة إلى أن عقولنا تبعد وتصنع منتجات نعتقدها، خطأ، حقيقةً موضوعية.

المهم في الأمر أن ندرك أن مشاعرنا وردود أفعالنا السلوكية تكون معتمدة على هذا المُنتج، وليس على الواقع الموضوعي، الذي باعتقادي لا أحد يعرف ما هو، لأن لا أحد منا استطاع أن يرصد هذا الواقع، بمعزل عن حواسنا وعقولنا التي هي أدوات ذاتية وغير موضوعية. وإن اتفقنا أحياناً على إنتاج مُنتج موحد لأمر ما، يكون ذلك لأننا نملك الحواس نفسها والعقول نفسها، فيمكننا جميعاً أن نرى أن التفاحة تفاحة، وأن السيارة سيارة. وحتى في هذه الحالة، لا نتفق على موقفنا العاطفي وردود فعلنا لما نرى، فبعضنا ربما يشتهي التفاحة والآخر يمتقتها، وبعضنا تذكره السيارة برحلة جميلة، والآخر يتذكر حادث طرق كان قد فُقدَ فيه شخصاً عزيزاً.

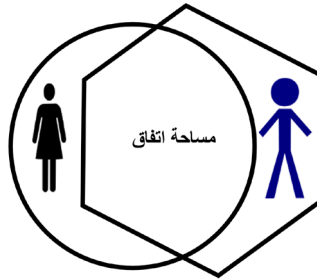
وهم الموضوعية يفسر كثيراً من الخلافات الزوجية، والخلافات بين الأهل وأولادهم، وبين الزملاء في العمل، وبين الجيران. ويفسر كثيراً من الصراعات بين الانتماءات المختلفة: بين الطوائف وبين القوميات. هذا الوهم يفسر كثيراً من التعصب، ويفسر التحالفات والاختلافات بين الناس. إنه أكذوبة أو سردية أو فقاعة نعيشها، وتوجه مشاعرنا وسلوكنا وعلاقاتنا ونعتقدها، خطأ، أنها واقع موضوعي.

الصراعات الطائفية والحمائلية والسياسية بين فئات شعبنا، تبدو وكأنها على المصالح والموارد والمكانة، وعلى الحق في مواجهة الباطل، بينما هي، في الحقيقة، صراعات على تصويرنا الذاتي للمصالح والموارد والمكانة والحق، أمام تصوير الطرف الآخر. لو أن كل طرف أدرك أن الحق الذي يقتنع به هو انطباع ذاتي وليس موضوعياً، أو أنه وجهة نظر يحق له أن يرى الواقع من خلالها، وفي الوقت نفسه يعطي الحق للآخر أن تكون له وجهة نظر أخرى مغايرة، ولها شرعية وجهة نظره هو نفسها، لتحول الصراع إلى حوار مثير، يتعرف كل طرف على وجهة نظر ثانية دون صراع ودون تغليب وجهة نظر الواحد على الآخر. هكذا تتوسع مداركنا، ويصبح عالمنا أكثر ثراءً واطلاعاً. هكذا يكون الحوار بين الواقع في الحفرة ويصفها من الداخل، وبين الواقف في الحقل الذي تقع فيه الحفرة، كل منهما يصف نظرتة للواقع الذي يراه، فيكون حوارهما حواراً تكاملياً وليس تناحرياً. كلاهما على حق وتبادل وجهات النظر بينهما يوسع آفاق ومدارك كل طرف. هناك قول حكيم للمفكر برنارد شو يقول: لو أن معي تفاحة ومعك تفاحة وتبادلناهما لبقني معي تفاحة ومعك

تفاحة. أما لو كانت عندي فكرة وعندك فكرة وتبادلناهما لأصبح لدى كل منا فكرتان، أي أن مدارك كل واحد منا توسعت وأصبح لكل منها منظوران. لو أن الحوار بين الأزواج، أو بين الأهل والأولاد، أو بين المسلمين والمسيحيين، أو بين الفلسطينيين واليهود ينطلق من حق الآخر برؤية الأشياء من زاويته، دون نفي سرديته، ودار حوار بينهم على هذا الأساس، لأصبحت العلاقات فيها تفاهماً وتصالحاً وإثراءً وتعاوناً، والوصول إلى حلول وسط لا يغلب فيها طرف طرفاً آخر. المؤسف في الأمر أن جميع هذه الانتماءات، وبخاصة الطرف الإسرائيلي المتغطرس، غالباً لا تعطي شرعية لسردية الآخر، وتواصل استعمال القوة من أجل مصالحها، ولا تصل إلى تفهم سردية الآخر إلا بعد سنين من الحرب الدموية.

كيف يتعايش طرفان مختلفان في قراءتيهما معاً بسلام في حياة مشتركة، كأزواج أو جماعات؟

قبول الاختلاف هو شرط التعايش، لأنه، ببساطة، لا يمكن لاثنتين أن يكونا واحداً في سرديتيهما ومشاعرهما وسلوكهما. ما يربط العلاقات هي المناطق المشتركة ومساحات الاتفاق الواسعة بين الطرفين. قبول الاختلاف بين الطرفين يجعل كل طرف يشعر بأن العلاقة تتسع له، أما رفض الاختلاف ومحاولة تغيير الآخر، فهو عملية عقيمة وغير مجدية، وتحرق مساحات الاتفاق الواسعة بينهما. هذا صحيح بين الأفراد وصحيح بين المجموعات. حتى حجم الخلافات خاضع للقراءة الذاتية لكل طرف. ربما يختلف الزوج والزوجة على قضية محددة كاللباس، أو الذهاب إلى برنامج عائلي أو اجتماعي، أو حتى على الرأي بسلوك أهله أو أهلها. هو خلاف محدد طال الجدل فيه ربما ربع ساعة فقط. بعض الأزواج يتركون مساحات الاتفاق الواسعة بينهما التي كانت على امتداد نهار كامل، بما يتعلق بعملهما أو أولادهما أو تجارب مشتركة متعددة بينهما وغيرها، ويتوقفان عند الموضوع الخلافية الذي لا يحتل إلا جزءاً صغيراً من حياتهما (انظر الرسم 4).



رسم 4: الاختلاف ومساحة الاتفاق بين طرفين مختلفين

من المهم أن نعرف أن عقل الإنسان يتمتع بوجود زوم (Zoom) كما في الكاميرا، يجعله قادرًا على رؤية المشهد بزوم واسع، وأن يرى التفاصيل بزوم ضيق. حين نقطع الشارع نفتح الزوم، وحين ننظر إلى لافتة في الشارع نضيقه. هذه مهارة ذهنية تجري بدون وعي عادة. حين وقوعنا في أزمة أو تهديد أو خلاف نضيق الزوم لنتفحص ونفهم المشكلة، ولنقرر كيف نواجهها، وهذه عملية ضرورية من أجل البقاء. لدى كثير من الناس يجمد الزوم ويبقى عالقًا على المشكلة، فيغرقون في زاوية مظلمة وخائفة، منقطعين عن واقعهم الطبيعي الأوسع، وينتظرون أن يتم حل المشكلة بما يناسبهم. يقضون ساعات من الهدس والتفكير الوسواسي المُضني، بدلًا من توسيع الزوم لإعطاء المشكلة حجمها ليعيشوا حياتهم الطبيعية. أحيانًا يمضي يوم كامل، فيه 24 ساعة، قام فيه كل طرف بما يرضي الطرف الآخر، سوى بضع دقائق من الاختلاف، فتصُبُّ هذه الدقائق مزاجهما، وتحرك سلوكهما نحو الابتعاد والضعينة. لو انتبه كل طرف إلى توسيع الزوم لإدراك مساحات الاتفاق، وتذكر كل طرف أن هناك «أكثر من صح واحد» وقبَل الاختلاف لعاشا نهارهما بانسجام وسعادة رغم الاختلاف. لو أدرك كل طرف بأن من حق الآخر أن يسلك أحيانًا بعكس ما يرغب شريكه، ويعطي لهذا الاختلاف حجمه لاستمر الانسجام بينهما، تمشيًا مع قول أحمد شوقي إن «اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية». هذا صحيح في العلاقات بين الجيران وبين الحمائل وبين الطوائف.

حين نراقب الحوارات السائدة في مجتمعنا بين زملاء، أو بين مفكرين أو سياسيين، نلاحظ أنه يتم تغليب الاختلاف بين الفرقاء على مساحات الاتفاق. كل طرف يميل لتوكيد الاختلاف وإدارة الحوار حول الاختلاف تاركين مساحات الاتفاق. هذا يجري، أيضًا، في نقاشات أناس تابعين لنفس الحزب أو الأيديولوجيا. فحين يعرض أي طرف وجهة نظر بصورة مفصلة في موضوع ما، يكون فيها تطابق كبير بينه وبين الطرف الآخر، إلا أن الطرف الآخر يقاطعه، أو فيما بعد يعلق على نقاط الخلاف تاركًا مساحات الاتفاق. وربما هذا ما يحصل مع القراء أثناء قراءة هذا الكتاب أيضًا، فربما يترك بعضهم ما يوافقون عليه في مادة هذا الكتاب، ويركزون على ما يختلفون به عما جاء فيه. ربما هي طريقة لإبراز التمايز وخصوصية الرأي واختلافه عن الرأي الآخر، إلا أن في هذه الطريقة تشويهاً لشمولية موقف المتناقش. في مقابلة مع المفكر السوري صادق جلال العظم قبيل وفاته، قام بتحليل التشرذم السائد في المعارضة السورية، وأشار إلى أن قادة المعارضة، التي هي بالطبيعة تحالف تيارات مختلفة، يتجادلون بلغة الجزم والقطع، ولا يتركون مجالاً لأكثر من احتمال في تحليلهم، ما يجعل القضايا الخلافية تغطي في نقاشاتهم على الهدف الموحد الذي جمعهم كمعارضة النظام السوري. يبدو أن هذا التوصيف يلائم الكثير من النقاشات السياسية والاجتماعية في مجتمعنا العربي.

هذا النهج من التفكير يلعب دوراً في عدم توحيد القوى الوطنية، وفي الانقسام بين القوى الوطنية في كثير من الحالات. لذلك، من الضروري في حواراتنا أن نتحالف في مساحات الاتفاق ونؤكد لها، أي نقوم أولاً بعملية انضمام (Joining)، وفيما بعد نتناول نقاط الخلاف ونعطيها حجمها المحدود، ضمن حدود الوعي بأنه لا أحد يملك الحقيقة المطلقة، وأنه يحق لكل طرف أن يكون له رأي مغاير وشرعي، عندها تصبح الحوارات مثرية وسلسلة وبنّاءة.

ما يدعو إلى التفاؤل في هذا المضمار هو أن العقل البشري يتحلى بالمرونة، وهو قادر على تصليح نفسه وبرمجة نفسه من جديد، أحياناً بفضل التثقيف وتوسيع المعرفة، وأحياناً بالاستعانة باستشارة مهنية. بعد أن يدرك المرء أن سرديته ليست واقعاً موضوعياً مطلقاً، بل واقع ذاتي تشكّل بفعل التجربة الشخصية، يستطيع تنبيه نفسه وضبط تعصبه والانفتاح على تقبل الآخر والتعامل مع سرديته باحترام دون نفيها. وبعد أن يدرك المرء أن مساحات الاختلاف محدودة، بالمقارنة مع مساحات الاتفاق بينه وبين الآخر أو الآخرين، ويقوم بالانضمام للآخر في مساحات الاتفاق بينهما، عندها يسود العلاقات جو من المودة والتضامن والتعاون بدلاً من التعصب والصراعات العقيمة.

المسايرة والاستغابة وتعارض القول والفعل

تظهر المسايرة من جهة، والاستغابة من جهة أخرى، في المجتمعات المحافظة والسلطوية، التي تمارس الترهيب والردع لضبط الناس في إطار التقاليد. هما آليتا مواجهة (Coping) لهذا الترهيب تحاشياً للإقصاء أو التخوين أو التكفير.

المسايرة أو المجاملة أو الاحترام تعتبر صفات من حُسن الأخلاق. الحقيقة أنها آلية مواجهة سائدة في مجتمع جماعي وسلطوي، يكون دعم الفرد وحمایته فيه مشروطاً بامتثاله لعاداته وقيمه وقوانينه. هكذا يقع الفرد بين الامتثال الضروري لبقائه، أو الانفراد والتحرر والاعتماد على نفسه مفرطاً بالدعم الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب قدرة على تحمل المسؤولية الشخصية بشكل مستقل، وعلى الصمود أمام الإقصاء. المسايرة هي جزء من «الذات المزيفة» التي تجعل الفرد يمتنع عن التعبير عن رأيه ورغباته الحقيقية أمام الآخرين الذين ينضون تحت إجماع العرف والتقاليد، بل أن يساير ويتماشى قولاً وفعلاً مع التيار السائد، خشية الإقصاء.

الاستغابة أو الاستغياب هي آلية المواجهة التي تحافظ على التوازن بين الكبت وإلغاء

الذات، وبين الحاجة للتعبير عن الذات الحقيقية. الاستغابة هي التعبير عن الرغبات والرأي الحقيقي بالقول أو الفعل بعيدًا عن أنظار السلطة الاجتماعية أو المجموعات المنضوية تحت إجماع العرف والتقاليد، خشية الإقصاء.

المسايرة والاستغابة آليتان تكمل كل منهما الأخرى، للمحافظة على التماسك الاجتماعي والمحافظة على التقاليد من جهة، ولإتاحة التنفيس والتعبير عن الذات الحقيقية في إطار آمن بعيدًا عن المراقبة الخارجية من جهة أخرى. فمثلًا نجد أن معظم الشباب يخشون التعبير عن رغباتهم وآرائهم الجديدة أمام الوالدين أو الكبار، لكنهم يطلقون لرغباتهم وآرائهم العنان في الأطر البعيدة عن مراقبة الكبار أو السلطة الاجتماعية. الاستغابة تظهر، أيضًا، لدى نساء لا يواجهن أزواجهن أو رجال العائلة، إلا أنهن يلتقين بين الحين والآخر في مجموعات نساء، ليفضفن إحداهن لأخریات معبرات عن مشاعر الضيق أو الغضب، وأحيانًا السخرية من أزواجهن أو رجال العائلة. الاستغابة تظهر، أيضًا، في النميمة والسخرية على الآخرين في غيابهم، بينما إبداء التقبل والاحترام أثناء حضورهم.

الملفت بالأمر أن التناقض الواضح بين سلوك المسايرة وبين سلوك الاستغابة يغيب عن وعي صاحبه، فلا يشعر في وعيه بهذا التناقض، بل يشعر بانسجام وتكامل فيما يقول ويفعل في المواقع المختلفة. هما آليتان موازيتان للدفاعيات النفسية غير الواعية، كالإنكار، والإسقاط والتبرير، التي تقوم بتغيب الحقيقة عن الوعي. هكذا هما (المسايرة والاستغابة) تقومان بتغيب الحقيقة أولًا عن المراقبة الاجتماعية، وأيضًا عن وعي من يمارسهما ثانيًا.

حالات المسايرة القصوى والبعيدة عن الوعي، تصبح نوعًا من «التماهي مع القاهر» الذي شرحه ابن خلدون وبابلو فريري، هذا التماهي الذي يجعل الفرد لا يميز بين رغباته ورأيه من جهة، وبين تلك الخاصة بالقاهر من جهة أخرى، ويعيش حالة تماهٍ واندماج ووحدة حال معه. التماهي مع القاهر يمكن أن نشهده في تبني الأولاد لرأي وعقل والديهم دون تمييز كافٍ بين عقلهم وعقل والديهم، أو بتماهي المرأة العربية مع القيم القامعة لها في المجتمع، وأيضًا في تماهي بعض الفلسطينيين مع عقل المحتل الإسرائيلي أو المستعمر الغربي.

على الصعيد الاجتماعي والسياسي، نجد هاتين الآليتين تظهران في تعارض القول والفعل لدى المسؤولين أيضًا، وتعارض الفكر والممارسة لدى السياسيين. الخوف من الإقصاء والتخوين والتكفير لا يسري على الناس البسطاء فحسب، بل، أيضًا، على أولئك الذين يتحلون بدور قيادي في المجتمع. ربما أن هؤلاء يخشون الإقصاء والتخوين أكثر، لأنهم

بهذا يعرضون مواقفهم ومناصبهم للخطر. لكشف التعارض بين القول والفعل، ما علينا إلا أن نقارن بين كلمات وخطب القيادات التربوية أو الاجتماعية أو السياسية وبين ما يقومون به بالفعل، أو أن نقارن بين البرامج السياسية المعلنة للأحزاب أو المرشحين للانتخابات، وبين تطبيق هذه البرامج المعلنة. الملفت في الأمر أن هذا التعارض يلقي شيئاً من التقبل لدى الناس، حتى لو كان مكشوفاً، ولا يلقي أصحابه الإقصاء والتخوين والتكفير. ربما نجد هذا التناقض بين القول والفعل في مجتمعات أخرى أيضاً، إلا أنها أكثر انتشاراً وأكثر فظاظاً في مجتمعنا العربي؛ لكونه مجتمعاً سلطوياً وجماعياً يمارس الترهيب، ويهدد الأفراد الذين ينتقدون المسؤولين.

ضمن هذه المفارقة بين القول والواقع، نلاحظ كيف أن القيادات السياسية العربية والفلسطينية تنكر الهزائم والإخفاقات، وأحياناً تحولها إلى انتصارات. في جميع المواجهات بين العرب والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى، على مدار أكثر من قرن، لم تعترف القيادات السياسية العربية والفلسطينية إلا بهزيمتي النكبة سنة 1948، والنكسة سنة 1967، وإن نسبتهما للمؤامرة دون تحمل المسؤولية الذاتية. أما بقية المواجهات والحروب التي راح ضحيتها عشرات الألوف وخسائر مادية باهظة، كما حصل في جولات الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان وعلى قطاع غزة خلال العقود الأخيرة، كلها سُجِّلت كانتصارات يتم الاحتفال بذكرى بعضها كل سنة. إذا كان مفهوم الانتصار هو مجرد البقاء ومواصلة النضال، فيمكن اعتبار كل المواجهات مع إسرائيل انتصارات، لأن شعبنا باقٍ وسيبقى. ولكن تعريف الانتصار يجب أن يتعلق بالأهداف التي وضعها كل طرف، ولا أعتقد أن هدف المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية عند انطلاقها في السابع من أكتوبر 2024، كان مجرد تسجيل البقاء والصمود، لذلك فإن بعض هذه المواجهات التي أُسِّجت كانتصارات، هي في الحقيقة هزائم لم تحقق أهدافها، ويجب الاعتراف بها لاستخلاص الدروس. وإذا كان هدف المقاومة تكبيد إسرائيل خسائر معينة، فلا بد، إذن، من تقييم الانتصار بحسب ميزان الخسائر التي غالباً ما تكون تميل، بشكل صارخ، لصالح إسرائيل. ربما يكون للمكابرة دور مهم في رفع المعنويات لدى الشعب، إلا أنها تجعله يعيش في وهم ونشوة غير حقيقية تحبطه، وتبعده عن طريق النصر الحقيقي.

الناس في المجتمع العربي منشغلون بحفظ سمعتهم وماء وجههم، ربما أكثر من أي شيء آخر. فمعظم ما يقومون به في حياتهم اليومية والمهنية يتخللها كسب الرضا والتقدير الاجتماعي بشكل يفوق أحياناً حاجتهم لتحقيق ذواتهم. أو ربما أن تحقيق الذات في المجتمع العربي لا يتم بمعزل عن رضا العائلة والتقدير الاجتماعي، بل يعتمد عليه. هذا ينطبق على قرارات اختيار التعليم والمهنة والزواج، ونوع السيارة التي يشتريها، وشكل البيت الذي يسكنه. يبدو أن سعادة الناس تتعلق بكسب رضا العائلة وتقدير

الناس، ما يجعلهم يفرطون في المظاهر والاستهلاك التفاخري، وتعاستهم تتعلق بالإقصاء أو غياب الرضا العائلي والتقدير الاجتماعي. صحيح أن التقدير الاجتماعي حاجة إنسانية يطمح إلى تحقيقها جميع الناس في جميع المجتمعات، لكن التعلق النفسي الكبير بالتقدير الاجتماعي، حتى على حساب إلغاء الذات والتنازل عن تحقيقها، أمر يسود مجتمعنا العربي وبقية المجتمعات الجماعية أكثر من المجتمعات الفردانية، التي لا يكون التقدير الخارجي فيها على حساب تحقيق الذات.

نتيجة الضبط الاجتماعي السلطوي وانتشار المسايرة والاستغابة، يظهر مجتمعنا العربي بوجهين: وجه ظاهر يبدو محافظاً وأخلاقياً و متماسكاً يعيش فيه الأولاد والشباب والكبار والنساء والرجال في جو دافئ وداعم يسوده الاحترام والمحبة، ووجه خفي أو طبقة خفية، يقوم فيها الأفراد بمواقف عديدة تشمل النيممة والسخرية وإطلاق العنان للرغبات، بل وللنزوات، متخطين قيود التقاليد المحافظة بعيداً عن المراقبة الاجتماعية. وهنا نسأل السؤال: أي وجه هو الوجه الحقيقي لمجتمعنا. الجواب: كلاهما.

تغليب القضايا القومية على القضايا الاجتماعية

وقوع الشعوب العربية تحت وطأة الاستعمار أو الانتداب قرونًا عدة، ووقوع الشعب الفلسطيني في مواجهة مع الصهيونية وما تلاها من نكبة واحتلال، جعل قضية التحرر القومي تعلو فوق كل قضية أخرى لدى الشعوب العربية قبل استقلالها، ولدى الشعب الفلسطيني حتى اليوم. إلا أن مشروع التحرير كاد ينحصر في النضال العسكري أو السياسي، ولم يشمل بالقدر الكافي بناء الإنسان والمجتمع. هذا النموذج مبني على الاعتقاد الخاطئ بأنه يمكن تحقيق التحرير والاستقلال بدون بناء الإنسان، وتعبئة الجماهير، وتقوية صمودها، لذلك تأجل مشروع بناء الإنسان والمجتمع إلى ما بعد الاستقلال. وهذا ما حصل في الدول العربية حتى بعد استقلالها، وحصل في صفوف الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده حتى اليوم.

هكذا بقيت كثير من القضايا الاجتماعية عالقة، دون معالجة جادة أو كافية، مثل إنصاف المرأة وإحقاق حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية؛ معالجة التعنيف في التربية وتطوير التعليم والوعي للأجيال الصاعدة؛ توفير فرص العمل والمساواة الاجتماعية؛ ومعالجة الفقر وغيرها من القضايا. معظم الدول العربية، بما فيها السلطة الفلسطينية وسلطة حركة حماس، تطلق الشعارات القومية، وتهمل شعور المواطنين بالكرامة وحاجتهم للحرية في أرض الوطن. هذه هي الصورة العامة السائدة في مختلف المجتمعات العربية،

وإن كانت هناك مجتمعات عربية محددة أحرزت تقدماً ما في هذه القضايا.

مكانة المرأة يجب أن تكون في صلب اهتمام القوى السياسية المناضلة، وتنعكس في تمكينها من الوصول إلى مواقع قيادية في الأحزاب وفي الجمعيات وفي السلطة. كذلك الشباب، يجب أن تتاح لهم إمكانية التقدم واحتلال مواقع قيادية. لقد دعونا النساء، في الساحة الفلسطينية، للتجند في المعركة، بينما يواصلن تحمل ظلم المجتمع الذكوري، وطالبنا الشباب بأخذ دورهم في التحرير دون تعبتهم علمياً وثقافياً، وطالبنا الفئات المسحوقة بالمساهمة في النضال وهم يعانون الفقر، وبالتالي كان نضالنا نضال المقموعين والجاهليين والجاهليين. صحيح أن قيادات مسيرة النضال الفلسطينية، في الداخل والخارج، كانت تتمتع بوعي وقدرات، وعملت على التثقيف السياسي والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والطبقية، لكنها لم تر بالشكل الكافي أن بناء الإنسان والمجتمع يجب أن يكون مكوّناً متزامناً وموازيًا لمشروع التحرير الوطني، ولم تدرك، بالشكل الكافي، أن التحرر القومي لا يمكن أن يتحقق إذا لم يرافقه بناء اجتماعي، ليكون وراء مشروع التحرر مجتمع متماسك وصحي، تأخذ كل فئة فيه دورها، الذي هو بطبيعته متعدد الأصعدة، ولا يقتصر على النضال السياسي أو العسكري.

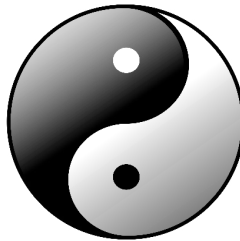
المسيرة النضالية تتطلب تقاسم مهام وتوزيع مسؤوليات في مواقع الحياة المختلفة: ضمان المخابز وتوفر الغذاء ومصدر الرزق والأمن والتعليم والصحة والشعور بالكرامة على أرض الوطن، وإعطاء الأجوبة لمعاناة الفئات الضعيفة كالفقراء والمرضى والمسنين، هي بعض مكونات المشروع النضالي الأساسية. غياب هذه العوامل الاجتماعية ينعكس سلباً على صمود الناس وتجنّدهم في المسيرة، ويضعف الحصانة الاجتماعية ويصدّع الوحدة الوطنية المطلوبة لنجاح هذه المسيرة. لذلك، فإن أبطال التحرير ليسوا فقط المحاربين حملة السلاح أو الذين يناضلون في الساحة السياسية، بل هم أصحاب المخابز، والحوانيت، والعمال، والمزارعون، والوالدون، والمعلمون، والموظفون، وغيرها من الوظائف التي يجب أن يتموقع بها الرجال والنساء والشباب والكبار، ويتحمل كل منهم مسؤوليته فيها. تقييم أي مشروع وطني، إن كان ذلك مشروع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، أو مشروع حركة حماس في قطاع غزة، أو مشاريع الفصائل الأخرى، يجب أن يأخذ بالاعتبار اهتمام هذه المشاريع بالقضايا الاجتماعية، وبناء الإنسان وحفظ أمنه وكرامته، بالمقارنة مع الجهود التي بذلت، والأموال التي صرفت في التسلّح وبناء الأنفاق أو السيطرة الأمنية.

الحقيقة أن معالجة القضايا الاجتماعية تتطلب إعادة النظر في جميع أنماط التفكير السائدة في مجتمعنا، التي تمت الإشارة إليها في هذا الفصل من الكتاب، عندها تكون معالجة هذه القضايا هي تحصيل حاصل لهذه المراجعة. من غير المنطقي أن نتوقع من

أفراد المجتمع، صغارًا وكبارًا، أن يساهموا في تحرير الوطن، بينما هم خاضعون لسيطرة سلطات العائلة والقبيلة والعادات والدين والنظام السياسي تحت تهديد الإقصاء والتخوين والتكفير. التحرر يبدأ في الدوائر الصغرى كالعائلة، والمؤسسات التربوية، والمجتمع، عندما يتاح فيها الحوار بين الأهل والأولاد والأهل، وبين الطلاب والمعلمين، وبين الرأي والرأي الآخر، لكي يصل بعدها إلى التحرر في القضايا الكبرى كالتحرر الوطني. يجب ألا يغيب عن بالنا بأن هدف النضال الوطني في الأساس هو توفير وطن يستجيب لحاجات الناس، ويتمتعون به بالحرية والكرامة. الاستجابة لحاجات الناس ليست شروطاً ضرورية لنجاح المشروع الوطني، بل إنها هدف هذا النضال.

إما كل شيء وإما لا شيء

يعتبر هذا النمط من التفكير من الأنماط الطفولية، التي ينظر الطفل فيها إلى الدنيا بمنظار الأسود والأبيض، قبل أن يستطيع أن يدرك أن الدنيا مركبة ودينامية وفيها خيارات عديدة ولا تنحصر بين احتمالين إما كذا وإما كذا. يطمح الطفل ضمن هذا التفكير الثنائي الضيق إلى أن تكون حياته بيضاء، مثالية أو كاملة، وأن يحصل على كل ما يتمناه دون عناء. في هذه المرحلة، يغيب عن إدراك الطفل أن الحياة فيها أكثر من احتمالين، وأن كل حالة فيها الشيء ونقيضه: أسرته فيها الكثير مما يرضيه، والكثير مما لا يرضيه، هكذا هي مدرسته وحراره ومجتمعه وكل شخص عرفه. هكذا هي كل مرحلة أو تجربة مرّ فيها تتضمن ما هو جيد وما هو سيئ. هذا النمط من التفكير الطفولي والبدائي يستمر مع كثير من البالغين الذين لا يدركون أن الواقع هو ليس إما كذا وإما كذا (Either/or)، بل هو كذا وكذا (Both/and) في الواقع نفسه. هكذا هو الإدراك الصحيح للواقع المركب الذي ينسجم مع مبدأ وحدة الأضداد في النظرية الماركسية أو مبدأ الين يانج في الفلسفة البوذية (انظر الرسم 5). إذا قبلنا أن حياتنا هي وحدة أضداد وليست مثالية، ندرك أن دورنا هو تقدير ما لدينا من نعم، وأن نهناً بها من جهة، وتطوير وسائل المواجهة للتغلب على الصعاب والنواقص من جهة أخرى.



رسم 5: الين يانج الذي يمثل وحدة الأضداد في كل ظاهرة

المنظار المثالي والكامل ليس أنه غير منطقي ولا يناسب قراءة الأحداث التي هي مركبة فحسب، بل إن هذا المنظار بحد ذاته يأخذ صاحبه إلى الإحباط والشعور بالعجز أو إلى العنف، حين يرى أن الدنيا ليست بيضاء ولا مثالية ولا كاملة، بل تتخللها نواقص وعقبات وصعاب. فبدل أن يهنأ بما لديه ويعمل على تحسين أو تغيير ما يزعجه أو ينقصه في حياته، يلجأ إلى لوم الدنيا التي لا تلائم نظرتة الطفولية للحياة، ويغرق في حالة العجز التي تكرس واقعه بدل تغييره، أو يتصرف بعنف غير مجدٍ.

من الطبيعي أن يطمح الإنسان إلى تحسين حاله وحياته دائماً، لكن الطموح إلى الكمال يُبقي صاحبه يعاني دائماً من الشعور بالنقص والإحباط. من يصرّ على أن «يشرب من رأس العين أو يترك حاله عطشاناً» سيبقى، على الأغلب، عطشاناً ومحبطاً طوال حياته. هذا النمط من التفكير يجعل صاحبه يكف عن المحاولة، لأن ما يطمح إليه هو بعيد عن المنال. يتكون هذا النمط من التفكير، عادة، في مراحل سابقة من حياة الشخص حين نشأ في بيئة مغدقة وتُوَفّر كل شيء، أو بيئة تطلب الكمال وتعاقب على ما هو أقل من الكمال، فيقوم هو بتذويت هذه النظرة المثالية إلى الحياة، ويحكم على حياته بحسبها. الملفت في الأمر هو أن صاحب هذا التفكير يتذمر من الحياة، ويكف عن المحاولة، وهو لا يدرك أن تفكيره الطفولي هذا، هو مصدر إحباطه.

يمكننا أن نلاحظ هذا النمط من التفكير في الحياة الشخصية للناس، وفي الحياة الاجتماعية والسياسية أيضاً. من يتوقع من أولاده أو زوجته أن يكونوا كاملين، سيقع معهم حتماً في دائرة الصراع الإحباط والنفور والاكْتئاب. هؤلاء الوالدون لا يقدرّون حصول ابنهم أو ابنتهم على 95 علامة من 100، ويوبخونهم لأنهم قصّروا بخمس علامات. هؤلاء الناس هم من يقارنون أولادهم أو زوجاتهم أو أزواجهن بمن هم أحسن منهم، ولا يرون تفوق ذويهم على كثير من الناس الذين هم دونهم في التحصيل أو الأداء. هذه النظرة إلى الكمال تجعل صاحبها لا يقدرّ النعم التي لديه ولا يهنأ بها ولا يعطي لمن حوله أن يهنؤوا بما لديهم. ربما يقول البعض: إذا تقبلنا ورضينا بما لدينا فكيف يكون لدينا طموح للتغيير والتحسين؟ من يسأل هذا السؤال يكون واقعاً بحصار التفكير الثنائي إما كذا وإما كذا؛ أي إما القبول والاستسلام وإما الطموح إلى الكمال، ولا يدرك أن هناك احتمالات عديدة بين هذين الاحتمالين. الحقيقة أنه إذا لم تُدرِك وتُقدّر ما لديك، لا تستطيع العمل على تحصيل ما تطمح له. هذا التقدير لما لديك من إمكانيات وقدرات، ولو كانت غير كاملة، هو القاعدة التي تجعلك تثق بنفسك وتتحرك نحو الأفضل. النقد الذاتي هو آلية تكون جيدة لتحسين الأداء، إلا أن التركيز في الانتقاد على النواقص فحسب، وتجاهل الإنجازات، والمطالبة بتحقيق الكمال، إنما يكون توجهاً غير واقعي، لأنه ينكر مساحات كبيرة من الواقع، ويكون توجهاً محبطاً يشد نحو الخلف.

التفكير المحصور بين كل شيء أو لا شيء في دائرة النشاط السياسي، يجعل أصحابه لا يلحقون بمركب التقدم نحو الهدف، فيبقون يهتفون على الرصيف. العمل السياسي بطبيعته نشاط دينامي متحرك يهدف إلى «تحقيق ما هو ممكن»، وليس تحقيق كل ما تطمح إليه في ضربة واحدة. أما حصر هدف النشاط السياسي في تحقيق كل شيء، فيُخرج أصحابه من مسيرة التقدم والتغيير، ويبقيهم في حالة إحباط وعجز. ربما أن هذا النمط من التفكير يميز التوجهات السياسية الراديكالية الراضية لمعظم الطروحات البراغماتية غير الكاملة، بل وتقوم بتخوين من يسير بهذه الطروحات. ربما يرد البعض قائلين إن قبول ما هو ممكن هو قبول بالذل. مرة أخرى البدائل ليست محصورة بين النصر الكامل وبين الذل، وطبعًا لا أحد عليه أن يقبل بالذل. بين النصر الكامل والذل هناك بدائل عديدة يجب فحصها وإخضاعها لمعيار الجدوى إلى جانب معيار الحق الذي أشرنا إليه سابقًا. هذا المعيار يجعلنا نميز بين حالة الذل التي يجب أن نرفضها، وبين حالات أخرى يجب بحثها وعدم رفضها بحجة أنها غير كاملة. إذا كانت في البدائل غير الكاملة جدوى تُحسّن من موقعنا في الصراع، فلا يعتبر ذلك ذلًا، بل حكمة تقربك لما تطمح إليه، علمًا أن تحقيق النصر غالبًا لا يتم في ضربة واحدة، بل يمر في سيرورة مركبة ومتشابكة، لنا دور في تحديد اتجاهها وسرعتها.

نمط «كل شيء أو لا شيء» يلتقي مع نمط التخوين أحيانًا، ومع طروحات المزادة والمغالاة بالوطنية والمبدئية. فأى طرح أقل مما هو «كل شيء» يعتبر خيانة أو تخاذلًا، ما يردع الكثيرين ويقلص حيز التفكير ويحصر الطروحات والبدائل في منطقة الكمال، التي هي غالبًا غير منطقية وغير قابلة للتحقيق، فيبقى حالنا عالقًا دون تقدم.

الخيارات التي أمامنا في هذه الدنيا هي ليست بين جنة ونار، بل هي بين بدائل كلها غير كاملة، أشبه برُزم، أو «ين يانج» بحسب المفهوم البوذي، فيها ما يرضينا وما لا يرضينا بالرزمة نفسها. واجبنا في هذا الواقع الاستفادة مما لدينا من أجل تحسين ما ينقصنا. الصراعات في الدنيا، أيضًا، ليست بين ملائكة وشياطين، بل هي بين أطراف في كل منها ملائكة وشياطين. واجبنا هو التحالف مع قوى الخير، بغض النظر عن انتمائهم، لمواجهة قوى الشر.

الإقصاء والتخوين والتكفير

الإقصاء والتخوين والتكفير ليست مجرد أنماط تفكير أخرى تضاف إلى الأنماط الاثني عشر السابقة، بل هي أنماط تفكير مركزية تفسر استمرار وبقاء معظم أنماط التفكير

السابقة سائدة على مدى قرون في الثقافة العربية. الإقصاء والتخوين والتكفير هي أدوات ضبط اجتماعي وإخضاع وسيطرة تمارسها السلطات الاجتماعية والسياسية والدينية، لكي تُبقي الناس في داخل إطار الجماعة خاضعين لسلطتها، وبالتالي تحول دون مناقشة الأنماط السائدة في التفكير وفتح حوار وجدل جدّي يأتي بالجديد، فتبقى الثقافة على حالها، تنتقل من جيل إلى جيل وبعض مكوناتها «منتهى الصلاحية»، دون تطوّر ودون ملاءمتها للمستجدات. هي ليست مجرد أدوات مستخدمة في الصراعات بين المجموعات، بل هي أنماط تفكير ومواجهة متجذرة في العقل العربي، تعود أصولها إلى الثقافة القبلية المتعصبة التي ترفض التجديد.

معظم نظريات علم النفس تعتبر الإقصاء أو الصد أو النفور أو الرفض (Rejection) عاملاً حاسماً في الإضرار بالتطور النفسي لدى من يتعرض له (Rogers, 1961; Rohner, Khaleque, & Cournoyer, 2005). تأثيره السلبي يكون مضاعفاً في المجتمعات الجماعية التي تكون حياة الفرد ووضعه النفسي فيها متعلّقاً بعلاقته بمجموعة انتمائه، وبالتالي فانتهاج عدم التقبل أو النفور أو الإقصاء من قبل الوالدين، من شأنه أن يجعل الطفل قلقاً ومكبوتاً ويخجل من نفسه، أو يجعله يتمرد على سلطة العائلة ويستغيبها أو يواجهها بشكل غير سوي. كذلك الإقصاء في المدارس من قبل مجموعة الطلاب الموجه نحو طالب أو طالبة، هو نوع من التنمر الذي يهز ثقة الطالب بنفسه، ويجعل نفسيته مضطربة، وبالتالي يضرّ بتحصيله المدرسي. الخطورة في الأمر أن تأثير الإقصاء لا يقتصر على المرحلة التي يتم فيها الإقصاء فحسب، بل يستمر فيما بعد لسنين، حتى لو توقف الإقصاء وحظي المرء بتعامل لطيف وداعم.

من أخطر الآثار التي يتركها الإقصاء على شخصية المتعرضين له، هو كبت «الذات الحقيقية»، وظهور «ذات مزيفة» (Rogers, 1961). الخوف من الإقصاء يجعل المرء يلغي ذاته، ويتحاشى التعبير عنها وعن مشاعره ورغباته وآرائه وأفكاره الحقيقية، ولا يعبّر إلا عما يرضي الآخرين، وهكذا مع مرور الزمن يفقد الصلة مع ذاته الحقيقية، ويعيش ذاتاً مزيفة تبدو كأنها الحقيقية. يتم ذلك من خلال آلية «الكبت» من جهة، وآلية «التماهي مع القاهر» من جهة أخرى. هكذا يتبنى ويدوّت، بشكل غير واع، عقل وأخلاق القاهر الذي يمارس الإقصاء ويعبر عن التفوق، ليشعر بشيء من الراحة الكاذبة، بدلاً من الشعور بالاكْتئاب والعجز أمام القاهر. في مجتمعنا العربي ظاهرة إلغاء الذات والتماشي مع التقاليد أو التماهي مع القاهر هي ظاهرة شائعة، تجعل الناس يشعرون ويفكرون ويسلكون بخلاف ذواتهم الحقيقية، بل بما يرضي الآخرين. لو كان في إلغاء الأفراد لأنفسهم خدمةً لمصلحة مجموعة انتمائهم كما كان في العصور القبلية، لكان في ذلك شيءٌ من الجدوى التي تعود إليهم بحكم انتمائهم، أما ما يجعل هذا الإلغاء عقيماً

اليوم، هو أن مجموعة انتمائهم تفرض عليهم أنماط تفكير وعادات نشأت وتراكمت من الماضي، بينما فقدت بعض مركباتها صلاحيتها في الحاضر، وفقدت دورها، وبالتالي تصبح التضحية خسارة للجميع.

في مجتمعاتنا العربية التي تتمسك بالتراث والتقاليد دون مرونة، يتعرض أي تجديد إلى عقوبة الإقصاء التي هي عقوبة قاسية في مجتمع جماعي كمجتمعنا. وهكذا يتحاشى أو يرتدع أصحاب الأفكار المبدعة أو المجددة عن التعبير عن أفكارهم أو ممارستها فيعيشون حالة الإحباط والتذمر، أو يلجؤون إلى ممارستها سرًا، مساهمين بذلك في انتشار «الاستغابة» وعدم مطابقة القول للفعل، وجعل المجتمع العربي يعيش بوجهين: وجه ظاهر، ووجه مستتر.

النضال الوطني الفلسطيني شغل، بحق، حيزًا كبيرًا من حياة الفلسطينيين، بحكم كونهم تعرضوا للنكبة واللجوء وما زالوا واقعين تحت الاحتلال والعدوان. لذلك، كان من الطبيعي أن تنشط فئات كثيرة من الفلسطينيين، وبخاصة المثقفين منهم، في العمل السياسي والنضال الوطني ليقوموا بدورهم في هذه المهمة الوطنية التحررية. في هذا السياق، يمكننا أن نتخيل الألم الذي ينتاب أي مناضل أو راغب في المساهمة في المسيرة النضالية، حين تنسب إليه مجموعة مناضلين، تُهمّة الخيانة والعمالة وخدمة الصهيونية أو الاستعمار. تهمة التخوين هي ضربة في الصميم، يخشاها كل غيور على مصلحة شعبه، وكل مناضل يريد المساهمة في الحوار الوطني والنضال الوطني. الخوف من التخوين جعل كثيرًا من أصحاب الرأي والمساهمات الوطنية يفضلون اللجوء إلى الصمت والابتعاد عن النشاط السياسي، وبالتالي كانت الخسارة هي لمسيرة شعبنا النضالية التي فقدت هذا العطاء وهذا الإثراء.

ينطلق المخوّنون، في كثير من الأحيان، من سقف طموحات عالٍ ومثالي، كالبحث عن حل كامل وسريع للصراع، فيزادون على أي طرح يبحث عن حلول براغماتية أو واقعية، بدلًا من مناقشة هذه الطروحات بمعايير الحق والجدوى وإمكانيات الواقع، لينتج عن هذا الحوار شيء جديد. أما المزادة على كل طرح لا يرتقي إلى السقف المثالي، فتحصر الحوار في الحيز المثالي خارج حيز البدائل الممكنة، وبالتالي يبقى حالنا عاليًا في الأمنيات.

تاريخ الحركة النضالية الفلسطينية مليء بتخوين أو التشكيك بكل جهة خرجت عن الإجماع أو ناقشت الثوابت. وكأن هذه الثوابت بقرات مقدسة يحظر مناقشتها أو مراجعتها. هكذا تم تخوين حركة حماس عند ظهورها، وهكذا تخوّن اليوم حماس حركة فتح بسبب

لجوتها إلى المفاوضات السلمية. الحقيقة هي أن الحركتين طرحان أطروحتين يجب أن تخضعا للحوار والجدل لتأتيا بأطروحة جديدة مقبولة على الطرفين. أما نهج التخوين والإقصاء من قبل الطرفين، فجاء بالانقسام، بدلاً من التكامل فيما بينهما لمواجهة الاحتلال.

التخوين أو التشكيك حصل، أيضاً، لدى الحركات السياسية في الداخل، فإبان انشقاق الحركة التقدمية عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، تعرضت للتخوين والإقصاء من قبل الجبهة، وهكذا حصل عند تأسيس الحركة الإسلامية وحزب التجمع أيضاً. بعد نحو عقدين من التخوين أو الإقصاء المتبادل، ولو أنه لم يكن بالدرجة نفسها من الأحزاب المختلفة، توصلت جميع الأحزاب إلى إقامة القائمة المشتركة سنة 2015، إلا أنها لم تدم طويلاً، وعادت الأحزاب إلى المناكفة التي لا تخلو من التخوين.

لقد أسهب أدونيس في كتابه «الكتاب الخطاب الحجاب» (2009)، في تحليل دور التكفير في منع الحوار والتفكير الحر، وقمع الأفكار المختلفة أو المجددة. هكذا تطورت ثقافة الاجتناب التي تتحاشى الحوار والمساءلة في الدين والتراث والقيم والعادات. المكفرون، حسب أدونيس، يدمرون باسم النص الديني ما أعطاه الخالق للإنسان تمييزاً له عن سائر المخلوقات: العقل، والحرية، والإرادة. يعطون أنفسهم حقوقاً لم يعطها الخالق لمرسليه وأنبيائه: (إنك لن تهدي من أحببت، ولكن الله يهدي من يشاء). فإذا كان الأنبياء لا يقدرون أن يهدوا، فبأي قوة أو حق يعطي الإنسان لنفسه الحق بهداية غيره؟ وبالأحرى الحق بتكفيره؟

التكفير لا يطال غير المسلمين كالمسيحيين واليهود أو غيرهم فحسب، بل يمارس ضد التيارات الإسلامية التي تناقش الدين بالعقل، أو تنادي بالتجديد. هؤلاء فئات متدينة تفكر داخل إطار الدين، وتتيح لنفسها تحليل الآيات القرآنية وفهمها من جديد، وتأتي بأحاديث ومراجع تنقض التيارات السلفية المتمتة، فتواجه بتهمة الكفر التي هي بمثابة طعنة في قلب من هو مؤمن بالله ورسوله. معظم الحركات النسوية في العالم العربي تحاول إيجاد صيغة، معتمدة على القرآن والمصادر الإسلامية، تنصف المرأة العربية والمسلمة، إلا أن جميع هذه الحركات تواجه التخوين باعتبارها مدعومة من الغرب، والتكفير باعتبارها تناقش طروحات شيوخ الإسلام.

الملفت أن الإقصاء والتخوين والتكفير يمارس، في الأساس، من الطرف المحافظ ضد الأطراف المجددة. فقلما يقوم مجدّد بإقصاء المحافظين، أو تخوين التيارات القومية السائدة، أو تكفير التيارات المحافظة أو السلفية. لذلك، فهي آليات مستعملة حصراً ضد التجديد، وهنا تكمن خطورتها. هي آليات ترهيب وردع تقوم بإخراس الأصوات وطمس

الأفكار المجددة، التي من شأنها تحريك تفاعل جدلي بين أطروحة وأطروحة مضادة، لتظهر أطروحات جديدة (هيجل). هكذا تبقى الثقافة منغلقة على نفسها وتراوح مكانها.

كل أنماط التفكير التي وردت في هذا الفصل، تشكل جزءاً من ثقافة عربية، تطورت تحت سيطرة خمس سلطات تفرض السيطرة والخضوع للطبيعة الصحراوية، وللقبيلة والنظام السياسي، وللغة والنصوص، والميراث الثقافي، والدين والقدر. وكلها تفرض السيطرة بممارسة العقاب والإقصاء والتخوين والتكفير لأي تجديد واجتهاد خارج حدود هذه السلطات، وهكذا توقفت آليات التطور الجدلية بين القديم والجديد، ما أدخل الثقافة العربية، على مدى قرون، في حالة جمود ومراوحة في ترابها.



الفصل الخامس

نحو نهضة مجتمعا فلسطيني

لكون هذا الكتاب كتاباً نظرياً، فلن يتطرق فصله الأخير إلى تحديد مشروع تطبيقي مفصّل لنهضة مجتمعا الفلسطيني، بل يكتفي بوضع الأسس النظرية لهذا المشروع، وإعطاء شذرات لنماذج تطبيقية أولية في ملحق الكتاب. أما صياغة المشروع التطبيقي الشامل فتطلب تشكيل طواقم متعددة التخصصات لتشمل مختلف مجالات حياتنا الشخصية والعائلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في الفصل السابق من هذا الكتاب، تم تفصيل ثلاثة عشر نمطاً من التفكير والمواجهة، وتبيان أدوارها المعيقة للنهضة. هذه الأنماط التي هي جزء من المنظومة الثقافية التي تم تحليلها في الفصل الثالث، والتي تكونت عبر قرون عدة في إطار خمس سلطات حاصرتها وحاصرت العقل العربي وموقعتهما في خانة الخضوع للسلطات والتأقلم معها من جهة، والنظام الاجتماعي القبلي أو شبه القبلي من جهة أخرى. في هذه الخانة، تم إخراس الأصوات الداعية إلى التغيير وإقصاؤها وتخوينها وتكفيرها، وبالتالي قمع الأفكار المجدّدة في الثقافة والمجتمع والسياسة والدين، ووضع الفكر والعقل العربي في أقفاص، ما أدخل الثقافة العربية في حالة سبات وركود على مدار قرون.

تحليل تطور المعرفة والثقافة والمجتمعات في مسيرة الإنسان، يعلمنا أن الديالكتيك بين النقااض والتفاعل بين المنظومات هما المحركان اللذان يدفعان المجتمعات نحو التغيير والتطور. أما حين يتم شلّ أو تقويض هذا الديالكتيك وهذا التفاعل، بفعل الإقصاء والتكفير والتخوين، وأحياناً القتل أو الإعدام، فتكون النتيجة وقف التطور والدخول في حالة جمود فكري وثقافي واجتماعي.

الفلسفة اليونانية فتحت طريق التطور بفضل فكرة الحوار الديمقراطي، وبفعل حوارات سقراط بين فكرة وفكرة مضادة. هذه الفلسفة التي بقيت حتى بعد إعدامه، وازدهرت بفضل تلميذه أفلاطون، وتلميذ أفلاطون أرسطو اللذين فتحا الديالكتيك بين الفكر المثالي

لأفلاطون، والفكر العلمي لأرسطو، الأمر الذي مهد لتطور بقية الفلسفات فيما بعد. حين عادت الكنيسة تسيطر على الأنظمة السياسية وعلى العقول، وهددت العلماء ومنعتهم من نشر اكتشافاتهم، وأعدمت بعضهم، توقف الجدل، ودخلت أوروبا في عصر الانحطاط الذي حاصر الفكر والمعارف الجديدة في القرون الوسطى، إلى أن بدأ ديكارت جديد داخل الكنيسة بعد ثورة مارتن لوتر على الكنيسة بطرحه البروتستانتية، وبعد انتشار فلسفة ديكارت الذي فصل بين النفس والجسد، ويسّر بالتالي الفصل بين الدين والعلم، ما أتاح للعلماء نشر أفكارهم وأبحاثهم العلمية دون معارضة الكنيسة، وأتاح للفلاسفة الإنسانيين أمثال جان جاك روسو، وفولتير، بالانتشار، وجعلها تمهد للثورة الفرنسية، وما تلاها من فصل الدين عن الدولة، وإقامة دول قومية ترفع شؤون مواطنيها لا حكمها. كل هذه التغيرات مجتمعة، فتحت باب الجدل والتفاعلات بين المنظومات الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ما أخرج أوروبا من عصر الانحطاط في القرن السابع عشر، وأدخلها عصر النهضة.

إذن، فإن محرك التغيير والتطور هو التفاعل الديالكتيكي بين النقااض وبين المنظومات. هذا صحيح في جميع مناحي الحياة: الجماد واقع بين تفاعل ديالكتيكي بين قوى عدة، كالقوى التي تشد نحو المركز، والقوى الطاردة عن المركز، وهذا التفاعل هو الذي يفسر الحركة؛ الأحياء تعيش وتتطور ضمن تفاعل عمليات البناء والهدم، وتفاعل سيرورات تشد نحو الخلف، وسيرورات تدفع إلى الأمام، والمجتمعات تتطور في سياق صراع بين قوى محافظة (اليمين) وقوى التغيير (اليسار). أما غياب الصراع والجدل، فهو بالأحرى حالة جمود بدون حياة.

المنطلقات النظرية التي توجهنا في مراجعتنا لأنماط التفكير والمواجهة المعيقة، وفي كيفية تغييرها من أجل النهوض بمجتمعنا، هي نظرية التحليل النفسي ونظريات نفسية أخرى تلتها من جهة، ونظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي من جهة أخرى. كلا التوجهين يقرآن بأن حالة الجمود الفكري والثقافي تحصل عند محاصرة التفاعل الديالكتيكي والمنظومي، من خلال منع الحوار ومعاينة كل المجددين، وأن التغيير والتطور لا يمكن أن يتم إلا إذا أتيح المجال للتفاعل الديالكتيكي أو المنظومي.

أهمية كشف الصراع النفسي بحسب نظريات العلاج النفسي

جميع نظريات علم النفس جاءت لتفسر الحالة النفسية والسلوكية للإنسان، وأيضاً أنت بطرق تدخّل وعلاج تهدف إلى رفع درجة الوعي، وإلى تغيير أنماط التفكير والمواجهة

المعيقة في حياة الإنسان. جميع طرق العلاج مبنية على الفرض القائل إنه إذا انكشف الإنسان على معرفة جديدة، تناقض ما عرفه عن نفسه وعن الحياة، فيميل في البداية إلى رفض المعرفة الجديدة ومعارضتها، أما إذا كانت هذه المعرفة الجديدة ساطعة ولا يمكن إنكارها، عندها لا بد له أن يراجع نفسه ويغير أفكاره وسلوكه، وذلك بحكم ميله الفطري إلى الانسجام وتحاشي حالة التناقض الداخلي (Dissonance). الوصول إلى المعرفة الجديدة، يأتي بطريقتين مركزيتين: التوعية وكشف خطأ التفكير السائد من جهة، والتعرض إلى تجربة جديدة تكشف هذا الخطأ بشكل فعلي ومحسوس من جهة أخرى.

سيغموند فرويد أسس طريقة التحليل النفسي (Psychoanalysis)، التي تكشف للمعالج مضامين كانت غائبة عن وعيه بسبب تناقضها مع ما يعرفه عن نفسه، لتصبح واعية، ما يجعله، في البداية، يرفضها ليحافظ على انسجامه المبني على الكبت والإنكار، وفيما بعد يضطر إلى إعادة النظر وترتيب وعيه وتوازنه النفسي من جديد. فمثلاً، يكشف إذا كان المعالج قد أنكر وكبت غضبه على أهله، لأن هذا الغضب يتناقض مع قيمه وضميره، يقوم المحلل النفسي بكشف هذا الغضب المكبوت في اللاوعي، ليخلخل التوازن الوهمي الذي عاش به حتى الآن، أو يكشف له أنه ما زال يدير حياته في الحاضر، بالعقل نفسه والمفاهيم نفسها التي طورها في سياق تجربة الطفولة، والتي لم تُتَح له التعبير عن غضبه حينها، بحكم كونه طفلاً متعلقاً بأهله. مع هذا الكشف، يدرك المعالج بأن أنماط التفكير التي تطورت لديه في الطفولة قد انتهت صلاحيتها ولم تعد نافعة في الحاضر، وهذا ما يسمى بتحليل النقلة. كُشِف هذه المضامين واستحضارها إلى وعي الإنسان وتفكيره، يفعل الديالكتيك أو الصراع بين ما عرفه في وعيه، وما تم كشفه واستخراجه من اللاوعي، الأمر الذي يأتي بالتغيير وإعادة ترتيب الحالة النفسية للمعالج. إذن، التغيير يمر عبر مرحلة من الصراع بين المفاهيم السابقة عن نفسه وعن الدنيا (المحافظة)، والمفاهيم الجديدة المعتمدة على الواقع الجديد، تنتهي عادة بحل وسط جديد بين أطراف الصراع.

نظريات العلاقات بالموضوع (Object relations) تضيف على أفكار فرويد وتقول إن توعية المعالج المعرفية لا تكفي، بل هناك ضرورة لتجربة فعلية جديدة مصححة (Corrective experience) تساعد على تصحيح أفكاره السابقة. هذه التجربة المصححة تكون من خلال علاقة جديدة مصححة يختبرها المعالج فعلياً مع المعالج، ومختلفة عن تجاربه مع أهله في الطفولة، التي يمكن أن تكون محبطة وقاسية أو مغدقة بدون حدود، ما أخل بالتوازن في التطور النفسي للطفل. هذه التجربة المصححة تعلمه درساً جديداً في الحياة وتغيّر نظرتة إلى نفسه وللآخرين والدنيا. فإذا كانت تجربة الطفولة هي الإقصاء والقمع مثلاً، وكانت علاقته مع المعالج جيدة بما فيه الكفاية (Good enough)، أي متوازنة بين

التفهم والتقبل من جهة، وبين إدارة العلاقة في حدود الواقع من جهة أخرى، فيستطيع عندها المعالج تغيير نظريته إلى نفسه وإلى الآخرين، ويتغلب على خوفه من الإقصاء والقمع، ويسمح لنفسه بالتعبير عن ذاته وتحقيقها. هنا نرى أهمية مرافقة التوعية مع التجربة الفعلية التي تأتي بوعي جديد يناقض الوعي السابق.

النظريات النفسية الإنسانية (Humanistic Psychotherapy) الأخرى تؤكد أن التغيير النفسي وتحقيق الذات، يتم أيضاً من خلال توعية المعالج لحالته من خلال توصيف ما يراه المعالج لدى المعالج من مشاعر أو تناقضات دون إصدار الأحكام عليها، وأيضاً من خلال تجريب علاقة جديدة تكون آمنة تتميز بالتعاطف الوجداني والقبول غير المشروط. هذا الجو العلاجي الآمن يتيح للمعالج البوح بمكونات نفسه الحقيقية دون أن يتعرض للانتقاد أو لحكم أو توبيخ، وبالتالي يجرؤ على التعامل مع أطراف التناقضات والصراعات التي كبتتها في الماضي، بسبب الرفض والإقصاء، والتعبير عنها. هكذا تبدأ مرحلة تفاعل ديالكتيكي بين ذاته المزيفة التي كانت ظاهرة، وبين ذاته الحقيقية التي كانت مكبوتة، ليعيد صياغة ذاته من جديد، ويعمل على تحقيقها. هذه النظريات، أيضاً، تعطي أهمية للتوعية إلى جانب تجربة إنسانية جديدة وآمنة.

النظريات المعرفية السلوكية (Cognitive-Behavioral Therapy)، أو ما يعرف بـ(CBT)، تعتمد في العلاج على كشف الأفكار غير المنطقية أو غير الناجعة، وإقناع المعالج بأن ضائقته النفسية نابعة من هذه الأفكار، التي يفترض أنها اكتسبت في مراحل حياته الأولى. من الأمثلة على هذه الأفكار الطفولية: «يجب إرضاء وإعجاب الجميع دائماً»، أو «أريد الكمال في كل مناحي حياتي»، أو «فشلي في الامتحان هو كارثة كبرى». في إطار هذا النوع من العلاج، يجري جدل سقراطي منطقي ووضوح هذه الأفكار في محك تجربته الفعلية، ليتم كشف عدم واقعية هذه الأفكار، وإقناع المعالج بالتخلي عنها، وتبني أفكار منطقية تلائم الواقع. كذلك هذه النظريات لا تكتفي بالشرح ومجادلة الأفكار والتوعية، بل توجه المعالج إلى تجارب سلوكية فعلية جديدة فيها مواجهة، كأن لا يتحاشى ولا يهرب من الأوضاع التي يخاف منها، ليدرك أن أفكاره السابقة عن نفسه وعن الدنيا لم تكن واقعية، ويدرك أن تعديل الأفكار ومواجهة الأوضاع التي يخاف منها، يحسن من أدائه ومن حالته النفسية.

هناك نظرية نفسية مهمة تفسر لنا الأساس المنطقي لطرق العلاج السابقة، وهي نظرية التنافر المعرفي (Cognitive Dissonance)، لعالم النفس ليون فستنجر (Festinger, 1957). هذه النظرية تقول إن الإنسان لا يقبل ولا يرتاح أن يعيش في تناقض بين أفكاره وأفعاله، أو في تناقض مكشوف بداخل أفكاره: كأن يعتقد أنه خير بينما هو يؤذي الأبرياء، أو

يعتقد أنه ذكي وغبي في اللحظة نفسها، إلا إذا أنكر طرف من أطراف هذا التناقض. حين يكف عن الإنكار ويكتشف الإنسان هذا التناقض، يقوم بتعديل أحد أطراف هذا التناقض ليعيد حالته النفسية إلى الانسجام، أو، أحياناً، يواصل استعمال آليات الدفاع النفسي كالإنكار والإسقاط مثلاً ليعيش في انسجام ولو كان كاذباً. كأن ينكر، مثلاً، أنه عنصري بينما هو يكره الأفارقة السود ويسقط عليهم صفة العنصرية. الحقيقة أن جميع العلاجات السابقة تأسست على ضرورة التوعية من خلال كشف مضامين جديدة كانت مكبوتة وغائبة عن الوعي، أو من خلال مراجعة أفكار طفولية وغير منطقية، الأمر الذي يحرك الجدل الداخلي بين الوعي السابق والوعي الجديد، لينتقل إلى وعي متكامل، والوصول إلى حلول وسط، ليعيش في انسجام مع نفسه. ما يؤكد فستنجر أن خلق تناقض بين الأفكار والممارسة يدفع الشخص إلى تغيير إحدهما ليعيش في انسجام. وهنا تدخل المصلحة في تحديد طرف التغيير. إذا كانت الممارسة في الواقع تستجيب لمصلحة الشخص، فيقوم بتعديل أفكاره وقيمه لتبرر وتلائم هذه الممارسة، أما إذا أصبحت الممارسة تناقض المصلحة، فيقوم الشخص بتغيير ممارساته لتلائم أفكاره وقيمه. هذه النظرية تكشف لنا جانباً بشعاً من الإنسان، وتبين أن أخلاق الإنسان وقيمه ليست هي الموجهة لممارساته دائماً، كما يعتقد البعض، بل تكون أحياناً بمثابة صياغات أخلاقية تُبرّر هذه الممارسة التي تستجيب لمصلحته، كما يتم، مثلاً، تبرير الاستعمار بادعاء نشر الحضارة أو تخفيفه بمقولات مقدسة.

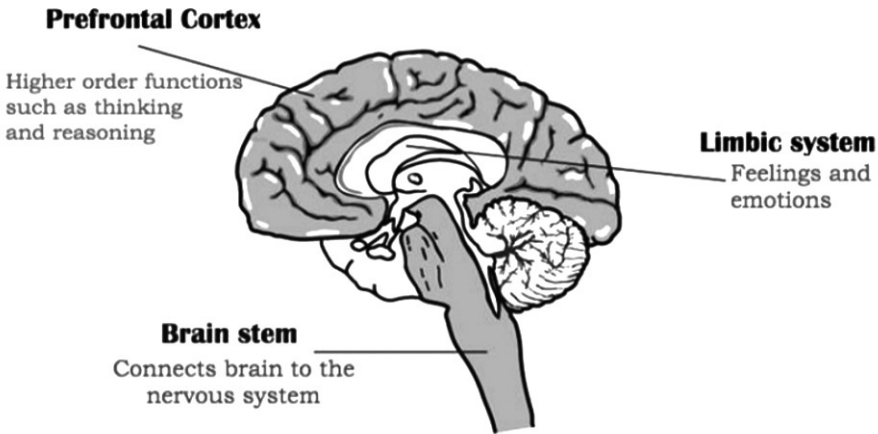
كيف يمكن للنظريات النفسية أن تفيدينا في تغيير أنماط التفكير المعيقة؟

إذا أردنا أن نستفيد من هذه النظريات لتغيير أنماط التفكير المعيقة والسائدة في مجتمعنا العربي، علينا كشف هذه الأنماط للناس كما فعلنا في الفصل الرابع (النظريات الإنسانية والمعرفية) ليدركوا أن أنماط تفكيرهم هي جزء من منظومة حياتهم التي يشكون منها، وكشف عقمها في الحاضر وتناقضها مع طموح الناس (فرويد ونظريات العلاقة مع الموضوع)، وكشف دور هذه الأفكار في معاناتهم (النظريات المعرفية). هذا من جهة، أما الشق الثاني الذي لا يقل أهمية هو أن تغيير الأفكار يتطلب تغييراً في الواقع المحسوس، وخبرة عملية جديدة تساعد على التخلص من الأفكار العقيمة (النظريات الإنسانية والمعرفية، ونظريات العلاقة مع الموضوع)، وتؤسس إلى تبني أفكار جديدة تناسب الحاضر، وتناسب طموح الإنسان العربي. إذن، مفاتيح تغيير أنماط التفكير هي التوعية من جهة، والتجربة الجديدة المصححة التي تأتي بوعي جديد من جهة أخرى.

لتسهيل فهم هذين العاملين على القارئ، بعيداً عن العلاج النفسي، دعنا نأخذ مثال القيادة في الشوارع. حين يبدأ الإنسان دروس القيادة، يتعرف على أجهزة السيارة وعلى قوانين السير، ويبدأ بالتطبيق العملي. في بداية التطبيق، يفكر الشخص بكل حركة قبل القيام بها، وتدرجياً يكتسب مهارات القيادة، تتحول تدريجياً إلى ردود فعل تلقائية بدون تفكير واعٍ بما يفعل. هكذا هي أنماط التفكير والمواجهة التي اكتسبناها في سياق حياتنا الشخصية أو في سياق التجربة الجماعية العربية. أفكار تدفعنا دون وعي نحو ردود أفعال عاطفية أو سلوكية. مرحلة تغيير أنماط التفكير التلقائية والأوتوماتيكية في مجتمعنا، تشبه كثيراً تغيير أنماط القيادة، حين ينتقل الشخص من بلد تسير فيها السيارات على الجهة اليمنى من الشارع كما في الدول العربية، إلى بلد تسير فيها السيارات على الجهة اليسرى، كبريطانيا أو الهند أو قبرص مثلاً، ماذا يجري لعقل الإنسان في بداية هذه المرحلة الانتقالية في القيادة؟ يقع الإنسان في حيرة بين أنماط قيادة قديمة وأنماط قيادة جديدة، ما يضطره إلى اليقظة وإعمال العقل في كل صغيرة وكبيرة، ليعيد النظر في أنماط السواقة الأوتوماتيكية ويعدلها. في البداية، تبقى الأنماط الأوتوماتيكية فاعلة، فيتوجه السائق إلى الجهة اليسرى من السيارة ليركب وراء المقود، فيتفاجأ بأن المقود في هذه البلدان من جهة اليمين، فيقوم بالتوجه إلى اليمين، وبعدها يسير بالسيارة بحذر وانتباه في الجهة اليسرى من الشارع، وما أن ينتهي للحظة تراه يعود وينحرف إلى جهة اليمين التي اعتاد عليها، فيفاجأ بسيارة مُقبله أمامه فيعود بسرعة إلى جهة اليسار. عند اقترابه من دوار يهجم إلى التوجه نحو اليمين، كما اعتاد من قبل، فيرى السيارات مقبله نحوه من جهة اليمين، فيتنبه أن عليه التوجه في الدوار إلى اليسار. هذه الأخطاء تتكرر أحياناً على مدار أسابيع أو أشهر، إلى أن تتوقف الأنماط الأوتوماتيكية السابقة، ويتم تذيبت أنماط جديدة، تتحول مع مرور الوقت إلى أوتوماتيكية وتلقائية لا تحتاج إلى كثير من الانتباه واليقظة. إذن، التغيير في نمط القيادة حصل نتيجة الوعي لأنماط القيادة المتناقضة من جهة، ونتيجة التجربة الجديدة التي تحتم تغيير الأنماط القديمة من جهة أخرى. إن عملية تغيير أنماط السواقة تشبه عملية تغيير أنماط التفكير في مجتمعنا العربي، إلا أن الأمر في الحالة الثانية أكثر تعقيداً، ويتطلب سنوات وربما أجيالاً عديدة.

علم الدماغ يؤكد الفرضية الأساسية لعلم النفس الإنساني بأن الإنسان يملك إرادة وسيادة على نفسه، وأنه مخير في إدارة نفسه في كل الظروف، وأن بإمكانه تغيير شخصيته وأنماط التفكير والمواجهة (أي النقلة) التي اكتسبها في الطفولة. لفهم آلية تغيير أنماط التفكير والمواجهة في الدماغ، لا بد من التعرف على قسمين مهمين من الدماغ البشري: الجهاز الحدي (Limbic System) وغشاء الدماغ الجديد (New Cortex) (الرسم 6). الجهاز الحدي مشترك بين الإنسان والحيوانات اللافكية، وهو يتعلم من خلال الترويض؛ أي من

خلال المكافآت والعقوبات. هكذا تتروض الحيوانات وتتعلم القيام بسلوكيات جديدة وتمتنع عن سلوكيات أخرى، وتتعلم أن تخاف وتتحاشى أشياء معينة، وتُقدِّم نحو أشياء أخرى. وهكذا يتعلم الأطفال، أيضًا، القيام ببعض السلوكيات وتحاشى سلوكيات أخرى، في سنوات عمرهم المبكرة قبل تطور اللغة والمفاهيم، وقبل تطور تفكيرهم المنطقي. الفضيحة التي يتمتع بها الإنسان دون الحيوان، هي أن الإنسان يملك دماغًا بشريًا خاصًا به؛ ألا وهو غشاء الدماغ (Cortex)، الذي يمكنه من ممارسة نشاط ذهني مجرد، يعتمد على اللغة والرموز والمصطلحات والخيال، الأمر الذي يجعله يوثق التعلُّم السلوكي الحاصل في الدماغ الحدي بفعل التجربة العملية والمادية. يوثقها بواسطة مصطلحات وتعليمات ذهنية في غشاء الدماغ. حين يتعلم الطفل سلوكًا ما بفعل المكافآت والعقوبات، يترجم هذا التعلُّم السلوكي إلى تعلُّم ذهني من خلال مصطلحات وقواعد سلوك تأخذ دورًا في توجيه سلوكه، بغض النظر عن فعل المكافآت والعقوبات الجارية. مثلًا: «يجب إرضاء الأهل دائمًا»، أو «كل ما يفعله أهلي هو لأجلي». هكذا، وعلى مدار تجربة الطفل الأولى، تتبلور نظرتَه إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى العالم، وتتبلور القيم التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض، وتتطور أنماط التفكير والمواجهة التي هي مكونات شخصية الطفل، التي تُحفظ في غشاء الدماغ، وتُنقل بشكل غير واع لمرحلة الرشد دون اعتبار لاختلاف المرحلة الراهنة عن مرحلة الطفولة؛ أي أن المفاهيم التي طورها الطفل في الماضي عن نفسه وعن الواقع، وتم خزنها في غشاء الدماغ، تصبح المرجعية الموثوقة عن الواقع، وتكون بمثابة نظارات أو شبلونات، ندرك من خلالها الواقع الراهن الذي يصل إلى غشاء الدماغ من خلال تجربته المحسوسة.



رسم 6: غشاء الدماغ البشري، والدماغ الحدي الحيواني، وجذع الدماغ الذي هو دماغ الزواحف

غشاء الدماغ البشري الذي يصوغ شخصية الطفولة، يتحلى، أيضًا، بالقدرة على التفكير من جديد وإعادة النظر والتقييم، وتخيل بدائل سلوكية مختلفة، وتخيل نتائجها، وتفعيل الإرادة، وبالتالي تغيير الأنماط السابقة وملاءمتها للواقع الجديد. إلا أن إعادة النظر هذه تتطلب تغييرًا صادمًا في الواقع الجديد، أو علاجًا نفسيًا يعيد صياغة مكونات الشخصية من جديد. فإذا تبلورت شخصية طفل، بحيث تشمل صورة سلبية عن الذات وعن الدنيا، وميلاً لتحاشي المواجهة، وقبول الأمر الواقع، يستطيع هذا الإنسان من خلال نشاطه الذهني في غشاء الدماغ أن يعي عقم هذا النهج ويقوم بتغييره بناء على فهمه لواقعه الجديد المختلف عن واقعه كطفل في عائلته في سنوات عمره الأولى. هكذا يستطيع الإنسان من خلال وعيه أن يتغلب، مثلاً، على خوفه وقلقه وميله للانطواء أو الاكتئاب. إذن، علينا أن ندرك أن الإنسان، بخلاف عن الحيوان أو الجماد، يملك الإرادة والقدرة على تغيير تفكيره وأنماط سلوكه، بفضل وجود غشاء الدماغ، وهذا ما لا يملكه الحيوان الذي يواصل تكرار ما تم ترويضه عليه.

مكونات الشخصية الجماعية التي تكونت عبر خبرة أجيال مجتمع ما، تشمل هي الأخرى صورة الذات الجماعية، والآخريين، والعالم، ومنظومة القيم والأخلاق والعادات، وأنماط التفكير والمواجهة، التي هي، أيضًا، مخزون ذهني تكوّن في الماضي، ويمكن إعادة النظر فيه، وفحص صلاحيته للحاضر، وتغيير ما هو غير صالح وغير ملائم للواقع الجديد، بفعل وجود الوعي والإرادة التي يوفرها غشاء الدماغ. ما يهمنا في هذا السياق، أنه يمكن للإنسان العربي أن يدرك ملامح الشخصية الجماعية للمجتمع العربي، التي تتقاطع مع الثقافة السائدة في المجتمع العربي، وأن يدرك أنها تبلورت نتيجة تراكم خبرة الأجيال في ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وبالتالي يستطيع مراجعة جدواها ومدى ملاءمتها لواقع المجتمع العربي المعاصر، والعمل على تعديلها وتطويرها لكي تناسب الواقع الراهن الذي يعيشه المجتمع العربي ولتخدم مصلحته ومصالحه مجتمعه. هذا التغيير يكون ممكنًا بفضل وجود غشاء الدماغ الذي يمكننا نحن البشر من إعادة النظر وتطوير الوعي من جهة، والاستفادة من التجربة العملية الجديدة من جهة أخرى.

أهمية التفاعل بين النقااض بحسب نظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي

تلقتي نظريات العلاج النفسي مع فلسفتا الديالكتيك لدى جورج هيغل وكارل ماركس، ومع التوجه المنظومي السائد في مجالات علمية ومعرفية عدة. ترى هذه التوجهات الفلسفية أن كشف الصراع بين النقااض الفكرية، والتعرض لخبرات فعلية جديدة مصححة، هي

مفاتيح التغيير نحو وعي جديد وممارسة جديدة. كما جاء في الفصل الأول من الكتاب، فإن هيجل رأى تطور التاريخ نتيجة علاقة دياكتيكية بين الأفكار: جدال بين أطروحة (Thesis) وبين أطروحة مضادة (Anti-Thesis)، تظهر نتيجة هذا الجدال والحوار بين الأطروحتين، أطروحة جديدة (Synthesis) تبدأ في الجدال من جديد مع أطروحة أخرى مغايرة، وهكذا تتطور الثقافة والفكر والمجتمع. أما ماركس، من جهته، فرأى أن الديالكتيك هو في الصراع بين قوى مادية واقتصادية: الرأسمالية من جهة، والعمال من جهة أخرى. أما الفكر والوعي فهما انعكاس لهذا الديالكتيك المادي. هكذا تتطور المجتمعات بحسب ماركس، ويتطور الوعي مع تطور الواقع المادي. كلاهما -هيجل وماركس- رأيا أن الجدال والحوار والصراع هي مفاتيح التغيير، بينما شدد هيجل على جدال الأفكار، جاء ماركس وأكد أن التاريخ هو ليس مجرد جدال أطروحات فكرية، بل هو في الأساس صراع مادي طبقي يأتي بتجربة جديدة تغير الفكر.

أما التوجه المنظومي (Systemic approach)، فهو يتخطى الثنائية في النظريات الجدلية، ويشير إلى أن تفاعل المنظومات المتعددة هو الذي يفسر التغيير والحركة، وما العلاقات الجدلية إلا جزء من التفاعلات متعددة العوامل والاتجاهات التي تجري في التفاعل بين المنظومات. من هذه المنظومات ما هي مادية كالكون والطبيعة والأحياء وأعضاء الجسم والخلية والجينات ... وغيرها من المنظومات المادية، ومنها منظومات فكرية كالعلم والفلسفة والمعرفة والدين والثقافة والفن ... وغيرها من المنظومات الفكرية. كل منظومة من هذه المنظومات هي جزء من منظومات أكبر، وفي الوقت نفسه تشمل بداخلها منظومات أصغر وأصغر. فمثلاً الإنسان هو منظومة بحد ذاته، وهو جزء من منظومة الأحياء ومنظومة الطبيعة ومنظومات أخرى، كما أن الإنسان يشمل منظومتي النفس والجسد، اللتين تشمل كل منهما منظومات أخرى كالتفكير والمشاعر والخيال من جهة، وأعضاء الجسم والخلايا والجينات من جهة أخرى.

كذلك «التحليل الثقافي» الذي أوردته من قبل في كتابي (From Psycho-analysis to culture-analysis) يعتمد على كشف التناقضات في داخل المنظومات الثقافية والدينية والأيدولوجية، وذلك اعتماداً على أن هذه المنظومات تحتوي بطبيعتها على قيم وتعاليم غير متجانسة، بل ومتناقضة. حين تكون هذه الثقافات واقعة في نظام اجتماعي ليبرالي يتيح الحوار، فيجري بداخلها جدال دياكتيكي يجعلها تتطور بشكل دائم. وهذا ما يجري في المجتمعات الغربية بين قوى اليمين المحافظة، وقوى اليسار التي تدعو إلى التغيير، أو بين طروحات الحرية التي تخدم عادة الطرف القوي، وطروحات المساواة التي تخدم عادة الطرف الضعيف. أما إذا كانت الثقافة محاصرة بالإقصاء والتخوين والتكفير، كما

المجتمعات التقليدية مثل المجتمعات العربية، فتبقى الثقافة راكدة تسودها أطروحات محددة على حساب أطروحات أخرى كامنة.

الثقافة العربية والإسلامية، أسوة بجميع الثقافات ليست واحدة وليست جامدة، بل مركبة ودينامية. وإن كان الطابع المسيطر في هذه الثقافة هو طابع السلطة والإكراه والتكفير، فإن هذه الثقافة شملت، على مد القرون، بذور إعمال العقل والتجدد والتفكير بالمسلمات والتسامح كما ظهرت في بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، أو لدى بعض المذاهب كالمعتزلة، وبعض الفلاسفة كالفارابي، والكندي، وابن سينا، وابن رشد، وابن خلدون، ... وغيرهم، إلا أن هذه البذور كانت محاصرة من قبل السلطات السياسية والدينية، وأحياناً واقعة تحت طائلة التكفير.

بذور ثقافة العقل والتسامح موجودة في الثقافة العربية وفي الدين الإسلامي والدين المسيحي، إلا أن هذه البذور محاصرة، وربما مهملة. يمكننا أن نجعل هذه البذور تنشط وتأخذ دورها في الحوار والجدل بين التناقضات الداخلية، لإحداث حراك نحو تغيير أنماط التفكير والمواجهة المعيقة في مجتمعنا.

هذه نماذج من بين نماذج كثيرة فيها بذور لفكر تعددي وغير سلطوي، مثلاً:

• بذور التعددية نجدها:

في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾؛ وفي الآية: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾؛

وفي الحديث الشريف: لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ أَعْجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَىٰ أَسْوَدَ وَلَا أَسْوَدَ عَلَىٰ أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَىٰ.

وفي المسيحية نجد في رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية دعوته إلى تقبل الآخر: اقبلوا بعضكم بعضاً، كما قبلكم المسيح.

وفي الأمثال الشعبية التي تدعو للتعددية نجد: الناس أجناس؛ كلنا أولاد تسعة؛ الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية؛ تعدد الألوان في الورد لا يزيده إلا جمالاً؛ البطن بستان بخلف أشكال وألوان؛ في الاختلاف رحمة.

• بذور المسؤولية الذاتية نجدها:

في الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾؛ والآية: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾؛ والآية: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾؛ والآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾؛ والآية: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾؛ والآية: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾؛

والحديث: «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»، الأمير راعٍ، والرجل راعٍ على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته؛

أو الحديث: «نفسك مطيتك فأرفق بها»، ونجدها في تنبيه عماد الخطاب للرجل الذي يدعو لشفاء جَمَلِه دون أن يفعل شيئًا لشفائه «هلا جعلت مع الدعاء شيئًا من القطران؟».

وفي المسيحية تحليل ونقد لتهرب آدم وقايين من المسؤولية على خطاياهما. ثم نجد السيد المسيح يقول لمن أراد معاقبة المرأة الزانية: من منكم بلا خطيئة فليرمها أولاً بحجر، داعيًا إياهم إلى محاسبة أنفسهم أولاً. وفي رسالة بولس الرسول إلى أهل تسالونيكى يقول: إِنْ كَانَ أَحَدٌ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَغَلَ فَلَا يَأْكُلْ أَيضًا. وفي العهد القديم جاء في حزقيال: النَّفْسُ الَّتِي تَخْطِئُ هِيَ تَمُوتُ. الْإِبْنُ لَا يَحْمِلُ مِنْ إِثْمِ الْآبِ، وَالْآبُ لَا يَحْمِلُ مِنْ إِثْمِ الْإِبْنِ. بَرُّ الْبَارِّ عَلَيْهِ يَكُونُ، وَشَرُّ الشَّرِيرِ عَلَيْهِ يَكُونُ.

وفي الأمثال الشعبية: ما حك جلدك غير ظفرك؛ من جد وجد ومن زرع حصد؛ شاور الكبير والصغير وارجع لشور راسك؛ وفي التربية للمسؤولية الذاتية يسأل الوالدون أبناءهم حين يسقطون المسؤولية على غيرهم: ولو قال لك أن ترمي نفسك في البير هل ستفعل؟

• بذور الحوار والجدل وتحاشي الإكراه والسباب نجدها:

في الآية الكريمة: وجادلهم بالتي هي أحسن؛ والآية: لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي؛ والآية: ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم؛ والآية: ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين؛ وفي قوله تعالى للرسول: لست عليهم بمسيطر؛ والآية: إن عليك إلا البلاغ؛ والآية: فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب.

السيد المسيح كان قدوة في الجدل، فكان ينخرط في مناقشات جادة مع بعض معلمي الشريعة كما جاء في إنجيل لوقا: كان جالساً وسطهم، يسمعهم ويسألهم. وكل الذين سمعوه بهتوا من فهمه وأجوبته.

وفي المسيحية نجد في رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسس: لا تخرجوا كلامًا رديئًا من أفواهكم، بل ما كان صالحًا لبنيان الآخرين حسب الحاجة، لكي يستفيد السامعون. وفي إنجيل متى جاء: إذا أخطأ أخوك ضدك، فاذهب وأخبره بخطئه بينك وبينه وحدكما. إذا سمعك، فقد ربحت أخاك. وفي الأمثال في العهد القديم جاء: لا تنتهي الخطيئة بإكثار الكلام، أما الحكماء فيمسكون ألسنتهم.

وفي الأمثال الشعبية نجد: السمع ليس مثل الفهم؛ من لا يسمع إلا نفسه، لا يسمع إلا ضجيجًا؛ الرأي الواحد لا يبني بيتًا؛ الكلمة الحلوة بتطلع الحية من كرها؛ في كلمة بتحنن وكلمة بتجنن.

• بذور السلم وتقبل المختلف نجدها:

في الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً﴾ والآية: ﴿فَإِنْ اعْتَرَلَكُمْ فُلْم يِقَاتُلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾؛ وفي الحديث: «المسلم من سلم الناس من لسانه ويده».

وجاء على لسان السيد المسيح: أحبوا أعداءكم، وأحسنوا إلى مبغضيك، وباركوا لاعدائكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم. وكذلك: افعلوا للناس ما تريدون أن يفعلوه لكم.

وفي الأمثال الشعبية: في الاختلاف رحمة؛ لولا اختلاف الأذواق لبارت السلع؛ الدنيا تتسع للجميع .

• بذور إعمال العقل نجدها:

في تكرار «لعلمكم تعقلون» في القرآن، وكذلك الآية: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ والحديث: «من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معًا فعليه بالعلم».

جاء في رسالة بولس الرسول إلى أهل أفسس: فَأَنْظُرُوا كَيْفَ تَسْلُكُونَ بِالْتَدْقِيقِ، لَا كَجُهَلَاءَ بَلْ كَحُكَمَاءَ، مُفْتَدِينَ أَلْوَقْتِ لِأَنَّ الْأَيَّامَ شَرِيْرَةٌ.

وفي الأمثال الشعبية قيل: العقل زينة؛ إلهي عقله براسه بيعرف خلاصه؛ من لا يقدر عقله، يندم آخر عمره؛ إذا وقع الحمار بالجورة أول مرة، بحيد عنها ثاني مرة.

• بذور العدل بين الناس نجدها:

في الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾؛ والآية: ﴿أَنْ تَبْرُوهُمْ وَنُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾؛ والحديث: «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

جاء في إنجيل متى: ويل لكم ايها الكتبة والفريسيون المراؤون لانكم تعشرون النعنع والشبث والكمون. ولكنكم أهملتم أهم ما في الناموس: العدل والرحمة والوفاء. كان ينبغي لكم أن تمارسوا هذه الأخيرة، دون إهمال الأولى.

وفي الأمثال الشعبية: القاضي العادل لا يخاف من الحق، اطلب الحق ولو على نفسك، الحق أبلج والباطل لجلج.

• بذور التجديد ومراجعة الموروث نجدها:

في قول علي بن أبي طالب: لا تربوا أبناءكم كما رباكم آبؤكم، فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم، وفي مقولة معاوية بن أبي سفيان: معروف زماننا منكر زمان قد مضى، ومنكره معروف زمان لم يأت.

سيرة السيد المسيح كما جاءت في العهد الجديد كانت مثلاً للتجديد والثورة على بعض الموروثات البالية كتغليب الطقوس الدينية على القيم الإنسانية. كما يمكننا أن نجد في المسيحية قول بولس الرسول في رسالته إلى أهل كورنثوس: «لَمَّا صِرْتُ رَجُلًا أَبْطَلْتُ مَا لِلطُّفْلِ».

وفي الأمثال الشعبية: إللي ما بتجدد بتبدد؛ إللي بخاف على القديم ما بشوف الجديد؛ الإنسان الخير بقول وبغير.

الفكرة الأساسية في التوجه الديالكتيكي وكذلك المنظومي هي رؤية التفاعلات والحركة الدائمة، التي ربما تبدأ في مكون واحد في المنظومة، إلا أنها تُحدث تغييراً ملموساً في بقية مكونات المنظومة، بل وباستطاعته تغيير جوهرها. لنأخذ مثلاً من المركبات الكيماوية التي هي بمثابة منظومات: مركب الإيثانول مثلاً الذي هو نوع من الكحول، مكون من ذرتي كربون وذرة أكسجين وست ذرات هيدروجين. أي تغيير في مركباته يحوله إلى مادة أخرى جديدة: فمثلاً، إذا أزلنا ذرة الأكسجين فيتحول إلى غاز الإيثان عديم اللون والرائحة، أو إذا أضفنا ذرة أكسجين وأزلنا ذرتي هيدروجين فيتحول إلى حامض.

لنأخذ مثلاً آخر في منظومة الإنسان: حدوث مرض ما للإنسان، ينعكس حتمًا على

نفسيته وعلاقاته الاجتماعية وأدائه في العمل، وعلى الوضع الاقتصادي، وعلى نشاطه الثقافي، ... وغيرها من التغييرات. ومن جهة أخرى، فأى تغيير في مكونات المنظومة يجبر وراءه تغييرات في مكونات أخرى، فحدوث توترات في العلاقة الزوجية ربما تؤدي إلى توترات نفسية، وتردّي الحالة الصحية، وتراجع الوضع الاقتصادي، ... وغيرها من التغييرات.

بناء على هذا التوجه، فإن تغيير أنماط التفكير المعيقة في مجتمعنا، لا يتطلب تغييرات وجاهية وشاملة، بل يتطلب البدء بتغيير في نمط من أنماط التفكير، أو بعض الأنماط، الأمر الذي يجبر وراءه تغييرات في عدد من أنماط التفكير الأخرى، وفي مكونات المنظومات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية الأخرى. إنها حركة دائمة، تذكّر بفكرة أثر الفراشة التي برقة جناحيها تأتي بتغييرات بعيدة لا تخطر على البال.

كيف يمكن أن نستفيد من نظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي؟

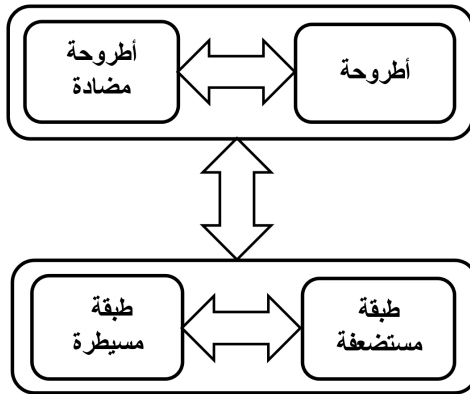
إذا أردنا الاستفادة من نظريات الديالكتيك والتوجه المنظومي في وضع شروط التغيير المطلوبة لمراجعة وتقويم أنماط التفكير والمواجهة المعيقة لنهضة مجتمعنا، فعلى أن نتذكر أن هذه الأنماط المعيقة التي تمت الإشارة إليها في الفصل السابق، هي جزء من منظومات أخرى، منها المادية كمنظومة الطبيعة الصحراوية، ومنظومة حكم القبيلة، وحكم النظام السياسي-اقتصادي، ومنها الفكرية كالمثقفية واللغوية والأدبية والدينية. كل هذه المنظومات وغيرها تشابكت وحاصرت الحريات الفردية والفكر الحر، ومنعت الجدل والحوار، وعاقبت من أتى بالجديد في مجال الثقافة أو الفكر أو الفلسفة أو الدين أو السياسة، وردعتهم من خلال الإقصاء والتخوين والتكفير، فأصبح العقل العربي مطيعاً ومتملقاً وخاضعاً لإرادة سلطة القبيلة (أو مجموعة الانتماء) وللسلطة السياسية ولسلطة الدين. يمكن القول، بشكل عام، إن العقل العربي حُرِمَ على مدار قرون من الجدل مع هذه المنظومات السلطوية، وانحصر الجدل والإبداع بداخل هذه المنظومات، الأمر الذي وضع العقل العربي في أقباص، وكرس هذه المنظومات، وجعلها أكثر صلابة وتعنتاً.

لقد أشار الباحث الماركسي هشام غصيب إلى قفزات نوعية حصلت في الفكر الأوروبي، ورافقت الثورة العلمية والزراعية والصناعية وتطور الرأسمالية، ونقلت أوروبا من القرون الوسطى إلى عصر النهضة، ويمكن الاستفادة منها في التحرك نحو نهضة عربية: روح الاستكشاف والاهتمام بالواقع المادي، تحدي الموروث الفكري ورفض مبدأ الأقدمية والسلطوية، انتهاج التعددية الفكرية وفتح آفاق الصراع الفكري الحر (غصيب، 1993). من جهته، يؤكد المفكر السوري جورج طرابيشي (1991) على ضرورة مواجهة التيارات المحافظة أو السلفية من خلال كل منجزات الحداثة وفتوحاتها على صعيد العلم والفكر،

وكذلك من خلال الرجوع إلى المواقع التراثية نفسها التي يدعون أنهم يتحصنون بها، لتأويلها وإعادة تفسيرها واستخراج ما يدفع نحو نهضة فكرية عربية، الأمر الذي ربما يستغرق أكثر من قرن بحسب تقديره. برأيي أن تحريك التغيير يتم من خلال ثلاث سيرورات ديالكتيكية متفاعلة:

- ديالكتيك فكري هيجلي: بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى من خلال الانكشاف على ثقافات العالم، وديالكتيك في داخل الثقافة الجماعية التي تشمل، كأى ظاهرة، الشيء ونقيضه.
- ديالكتيك مادي ماركسي: خوض صراع طبقي وسياسي من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية.
- ديالكتيك بين الفكر والواقع المادي: بحيث يتفاعل الوعي مع الواقع المادي فيحصل التأثير المتبادل بينهما.

اعتماداً على التوجه المنظومي للكتاب، فإن هذه السيرورات الديالكتيكية الثلاث تُكمل بعضها بعضاً في منظومة شاملة، فلا يمكن الاكتفاء بديالكتيك بين أطروحة وأطروحة (هيجل) لتغيير الواقع المادي، وإلا سيكون الجدل عقيمًا يشبه «الهايد بارك» في لندن، وبخاصة أن الجدل سيكون على الأغلب هو بين قوى غير متكافئة من حيث القوة والتأثير. لذلك، لا بد من تحريك الديالكتيك السياسي والاقتصادي وخوض نضال فعلي ضد الأطراف القامعة والمسيطرة (ماركس) لإحداث تغيير في أرض الواقع. يرافق الديالكتيك بين الأطروحات والديالكتيك بين الطبقات، ديالكتيك ثالث بين الأطروحات الفكرية والواقع المادي. الفكر مرتبط بالواقع السياسي والاقتصادي، فهو يتأثر به ويؤثر فيه (انظر الشكل 4).



شكل 7: ديالكتيك الأطروحات الفكرية وديالكتيك الطبقات والديالكتيك بين الفكر والواقع المادي

للتذكير، هذه هي أنماط التفكير والمواجهة الثلاثة عشر، المعيقة لنهضة مجتمعنا التي نصبو إلى تغييرها:

1. التنسيب الخارجي وغياب المسؤولية الذاتية.
2. خضوع للسلطة وتفكير قذري.
3. مرجعية تقليدية جاهزة من الماضي.
4. الانغلاق الثقافي أمام الثقافات الأخرى.
5. تغليب معيار الحق وغياب معيار الجدوى.
6. مرجعية قبلية واصطفائية بدل مرجعية مبدئية وأخلاقية.
7. تغليب الشعبوية على الموقف المبدئي للقيادات.
8. التعصب العقائدي وغياب الفكر التعددي.
9. الصح الواحد ووهم الموضوعية وتخطيء الآخر.
10. المسايرة والاستغابة وتعارض القول والفعل.
11. تغليب القضايا القومية على القضايا الاجتماعية.
12. إما كل شيء وإما لا شيء.
13. الإقصاء والتخوين والتكفير.

بالاعتماد على نظريات علم النفس، يمكننا أن ندرك أن توعية الناس بهذه الأنماط وبجذورها في الموروث الثقافي، وبعقمها وعدم جدواها اليوم، كما يتم في تحليل النقلة في العلاج النفسي، تجعل الناس تفكر وتعيد النظر فيها، وفي ضرورة استبدالها بأنماط جديدة من داخل الثقافة العربية، أو من داخل ثقافات أخرى تصل من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى كل بيت. الانفتاح على الثقافات الأخرى أصبح أمرًا حتميًا وواقعا لا مناص منه اليوم، في عصر التواصل الاجتماعي الذي اخترق كل الحواجز والحيطان، لذلك، فغلق أبواب البيوت أما التثاقف والتفاعل مع الثقافات الأخرى بين المجتمعات لن يجدي، طالما أن الحيطان مخترقة على حد قول المفكر المغربي الطيب بوعزة. وهنا تقع على المثقفين والأطر التربوية ووسائل الإعلام مسؤولية كبيرة في تحريك سيوروات التغيير والجدل الديالكتيكي بين الأطروحات المختلفة، والحراك نحو التغيير الثقافي.

عملية تغيير أنماط التفكير التي تطورت عبر قرون تتطلب سيوروة توعية متواصلة عبر الأجيال القادمة، تشمل عمليات تثقيف كما يفعل هذا الكتاب وكتب أخرى، ومحاضرات

وندوات وورشات ومؤتمرات تتم فيها دراسة الثقافة والعقل العربيين، ومراجعة جدواهما في دوائر حياة الناس الشخصية والاجتماعية والمهنية والسياسية، لتبدأ خطوات التغيير الأولى لدى كل شخص أو طرف في الدائرة التي تناسبه. إنها سيرورة تثقيف وتغيير طويلة ومستمرة عبر الأجيال.

ترافق مسيرة التغيير في الفكر والوعي، تطورات فعلية وعملية في المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحصل بفعل الوعي الجديد، أو بفعل الصراعات الاقتصادية والسياسية الدائرة بين الطبقات، وبين الأحزاب السياسية. هما سيروتان موازيتان تتفاعلان بشكل دياكتيكي فيما بينهما: سيرورة فكرية، وسيرورة مادية، تحركان الفكر والواقع معاً.

كيف يمكن أن يتم الحوار والتجارب الجديدة في مجتمع سلطوي وثقافة ترفض الحوار والتجديد؟

كما سبق وأشارت إليه، فمن المتوقع أن عملية التوعية والتثقيف ستواجه بمعارضة ورفض، وبخاصة حين يكون المجتمع سلطوياً، ويرفض التغيير والتجديد. لذلك، علينا أن نتوقع أن تحريك الجدل والحوار، يصطدم، بشكل وجاهي، مع المنظومات الثقافية والدينية والسياسية القائمة، وسيواجه بالإقصاء والتخوين والتكفير. لذلك، علينا الانتباه إلى بعض العوامل كي نثبط أو نُخفف مقاومة التغيير:

1. تغيير من الداخل وليس من الخارج: المنظومات بطبيعتها تقاوم بشدة التغييرات الآتية من الخارج، فكم بالحري حين يكون التغيير آتياً من الغرب الاستعماري والمعادي للشعوب الجماعية، وبالذات للشعوب العربية والإسلامية، والذي عمل هذا الغرب بالفعل على منع وتثبيط التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمعات العربية. لذلك، فأى أطروحة، كأطروحة الحوار مثلاً، حين تأتي على ظهر الثقافة الغربية، فيسهل مقاومتها ووصفها بالمؤامرة. لذلك، يجب الامتناع عن نقل برامج تربوية وثقافية واجتماعية مستوردة من الغرب والتلويح بها على أنها طروحات حدائث، تحت عنوان التربية الحديثة أو التربية للديمقراطية، الأمر الذي يسهل وصمها بالبدعة أو سيطرة المستعمر. كما جاء من قبل، فإن بذور الحوار والحريات والتعددية موجودة بداخل الثقافة العربية والإسلامية (Dwairy, 2015)، إلا أنها محاصرة أو مهملة وغير فعالة. استنباط شرعية الحوار والتعددية من داخل الثقافة العربية والدين الإسلامي أو المسيحي، وإحياء هذه البذور وتنميتها، يجعل التغيير أكثر يسراً.

2. تغيير تدريجي وليس مواجهة شاملة: المنظومات بطبيعتها تقاوم بشدة التغييرات الشاملة وجها لوجه، وبخاصة في مجتمع جماعي ومتماسك وواقع تحت سيطرة سلطات اجتماعية ودينية وسياسية متشددة. لذلك، علينا الاستفادة من التوجهات المنظومية التي تعلمنا أن تغيير أي مكون من مكونات المنظومة الثقافية يجرّ وراءه حتمًا تغييرات مهمة في بقية المكونات. لذلك، يجب اختيار المكونات القابلة للتغيير والبدء بها.

3. البدء في المنظومة التربوية: ربما أن البداية الأفضل لتغيير أنماط التفكير المعيقة، تكون في إدخال آليات الحوار والجدل إلى أنماط التربية الوالدية والمدرسية، بكونها خاضعة للتخطيط أكثر من المنظومات الأخرى، وبكونها تؤثر، بشكل تدريجي ومتراكم، في أجيال المستقبل. إذا تمّ تبني هذه الآليات من خلال توجهات الآباء والأمهات والمعلمين، وأتيحت الفرصة للأولاد والطلاب من ممارسة الحوار والجدل، فلن يتوقف هذا الانفتاح في دائرة التربية، بل يجر وراءه تغييرات في المجالات الأخرى، فيتسرب الحوار إلى العلاقات الزوجية والاجتماعية، وفي النقاشات الفكرية والثقافية والسياسية والدينية.

4. كشف عقم الأفكار المعيقة بحسب معيار الجدوى: معظم الأفكار المعيقة لها مبرراتها في التجربة الجماعية في الماضي، إلا أنها فقدت جدواها في الحاضر. كشف عدم صلاحيتها، بل وتعارضها مع مصالح الحاضر، ربما يكون الدافع الذي يجعل أصحاب هذه الأفكار يقومون بمراجعتها والانفتاح على تقبل أفكار جديدة. فمثلاً حين ينتبه أب أو أستاذ إلى أن استمرار نهجه السلطوي مع الأطفال، يضعف سيطرته على سلوك أولاده، لكونهم يلجأون للكذب والتحايل، ويقلل من نجاحهم في الحياة، ويحول دون تطوير شخصية مستقلة ومسؤولة، عندها يكون أكثر استعدادًا لمراجعة نهجه السلطوي.

5. تحريك الحوار والجدل في جو تعددي: لكي يتم تحريك السيرورات الجدلية التي ستأتي بالتغيير، يجب تحاشي الإكراه السلطوي، والتعصّب والصواب الواحد، والإقصاء والتخوين والتكفير، وهذا يمكن أن يتم فقط في حيز الثقافة التعددية التي تتيح الجدل الديالكتيكي بين الثقافة الجماعية والسلطوية، وبين الثقافة الفردانية والليبرالية، وتُخرج الحوار من عقلية «كل شيء أو لا شيء» وعقلية «إما كذا وإما كذا»، وتقبّل وجود أكثر من صواب. التعددية تشكل الحيز الذي يستطيع احتواء الحوار بين الثقافتين الجماعية والفردانية والتناقضات الأخرى، دون نفي أو إقصاء أحدهما. هكذا يتم تحريك السيرورات الجدلية المطلوبة للتغيير والتطور.

في التعددية الجواب

الديمقراطية بمعناها الحرفي هي حكم الشعب، إلا أنها في الحقيقة سيطرة الغالبية على الأقلية، وإن ادّعت أنها تحافظ على حقوق الأقلية. التعددية هي تكامل الفئات المكونة للشعب في فسيفساء واحدة، وفي إطاره تكتمل كل فئة بالفئات الأخرى ويكتملون بها. ربما أن الديمقراطية تناسب المجتمعات الفردانية التي تنظم في أحزاب أيديولوجية، إلا أن مدى ملاءمتها للمجتمعات التي تميل للجماعية والقبلية كالمجتمعات العربية هو مدعاة للجدل، نظرًا لغياب أو ضعف الطبقات البرجوازية في المجتمعات العربية من جهة، ولأن رأي الفرد غير منفصل عن رأي مجموعة انتمائه من ثنائية، ولأن النظام الديمقراطي يتيح لمجموعات الانتماء الأكبر، السيطرة على مجموعات الانتماء الأصغر من جهة ثالثة، وبالتالي طمس هويتها وإخراسها، وبالتالي وقف حركة الديالكتيك والتطور (جورج طرايبيشي، 2006).

التعددية نظام يمكنه أن يحتوي نظام القبيلة السلطوية ونظام الفردانية الليبرالية. هي لا تفرض السيطرة والتهديد القبلي من جهة، ولا تفرض إرادة الأغلبية على الأقلية كما تفعل الديمقراطية من جهة ثانية، ولا تفكك الانتماءات للمجموعات من جهة ثالثة، بل تنظم العلاقة بين الانتماءات وتجعلها تتفاعل وتثري بعضها بعضًا. هي منظومة أخلاق، في أساسها قبول الآخر المختلف وتفهمه، وتحاشي الحكم عليه من الخارج، أو إقصاؤه أو تخوينه أو تكفيره. في الحقيقة، التعددية هي سنّة الطبيعة المتعددة والحياة المتنوعة بثقافات وديانات وقومياتها، وتتماشى مع الآية الكريمة: إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا. لذلك، فأى سلطة تحاول جعل هذا التنوع الطبيعي نوعًا واحدًا، تكون فاشلة وغير أخلاقية، تجرّ المجموعات إلى الاحتراب، وهذا ما فعلته البشرية على مدار قرون. وعي الاختلاف هو ميزة يتميز بها الإنسان عن بقية الكائنات، ومحاصرة هذا الوعي إنما هو نزع لإنسانية الإنسان والهبوط به إلى المخلوقات غير العاقلة (أدونيس، 2009). التعددية تدعو إلى تقبل الاختلاف كجزء من طبيعة الكون والمجتمعات والناس، والتعايش ضمن هذا الاختلاف، واعتباره إثراء وتنوعًا وتكاملاً كالفسيفساء الذي يكتمل بكل مكوناته.

لتحقيق التعددية، يجب ألا نبني علاقتنا مع الآخر المختلف على أساس «إما أنا وإما أنت»، واستغلال الطرف القوي للطرف الضعيف، بل على أساس «الدنيا هي لي ولك، والوطن لي ولك»، وتعاون فيما بيننا لترتقي معًا. علينا أن نتحاور مع الآخر ليس على أساس «الصواب الواحد» الذي هو خاصتي، بل على أساس أن هناك أكثر من صواب واحد، وأنه من حق الناس أن تدير حياتها بحسب الصواب الذي يناسبها دون إكراه.

التعددية تعطي للقوي والضعيف وللأغلبية والأقلية مكانة واحدة، فهي تنصف الضعيف، وتحد من سيطرة القوي. هي لا تقبل العنصرية ولا الاحتلال ولا العدوان، بل تقاومه، وتوجه الأفراد والمجموعات لانتهاج قيمة «اطلب لغيرك ما تطلبه لنفسك»، ما يتيح للناس المختلفين قومياً أو ثقافياً أو دينياً أو عقائدياً أن يتعايشوا بسلام بدل أن يتحاربوا، دون أن يحاول أي طرف إلغاء الطرف الآخر. هي ليست مجرد تسامح وقبول كل شيء آخر، مثل قبول اعتداء فئة على أخرى بحجة «قبول الآخر»، بل هي عقد اجتماعي يسري مفعولة فقط بين الأطراف التي تقبل هذا العقد وتمارسه، وبالتالي قبلت عدم الاعتداء على أي طرف. من يرفض التعددية ويصر على فرض طريقه على الآخرين، لا يستطيع أن يطالب الآخرين بقبول استعلائه بحجة «قبول الآخر». بدل مطالبة التعددي بقبول المتعصب الذي يعتدي على الآخرين، على رافض التعددية مطالبة نفسه بقبول الآخر التعددي.

التعددية لا تتعارض، حتمًا، مع الأديان، بل هي تؤكد الكثير من التعاليم الدينية التي تدعو إلى التسامح واحترام الآخر، وهي تعطي حيزاً لجميع الأديان للبقاء والتعايش والتحاور. التعددية تتعارض مع التعصب الديني الذي يرفض الأديان الأخرى ويعاديها ويكفرها، ويريد فرض نفسه على الآخرين. من حق كل مؤمن أن يعتبر دينه ونيبه وكتابه الأفضل، شريطة أن يقبل أن من حق الآخر أن يعتبر دينه ونيبه وكتابه الأفضل، فحُب الذات لا يتعارض مع احترام الآخر وحقه في حب ذاته: من حق اليهود، مثلاً، أن يعتقدوا أنهم «شعب الله المختار» إذا قبلوا أن من حق المسيحيين أن يعتقدوا «أن لهم ملكوت السموات» وأن يعتقد المسلمون بأنهم «خير أمة أخرجت للناس». كل سعيد بدينه ولا ينقص من دين غيره. التعددية تتعارض حتمًا مع التعاليم التكفيرية في الدين، ومع أي فكر يعتدي على حق الآخر بالبقاء، وعلى حريته بإدارة شؤونه كما يرغب، وعليه فلا بد لكل فئة من مناقشة ومراجعة هذه المكونات في دينها، وإعلاء قيم التسامح على قيم التعصب، وتأكيد قيمة «حريتي تنتهي عند حدود حرية الآخر».

التعددية ليست حالة جمود فكري يغلق فيها كل طرف بداخل فكره، بل حالة تفاعل تتيح الحوار المبني على الاحترام المتبادل، الذي لا ينتهي حتمًا بالتوصل إلى موقف واحد متفق عليه، لأن مبدأ التنوع لا يتيح دائمًا التوصل إلى حل واحد، لكن هذا الحوار دائمًا يشري الفكر والمعرفة ويوسع أفق الفهم، وينهض بالثقافة الإنسانية نحو الأمام. ما نقصده بالحوار هو ليس أن تدلي بوجهة نظرك في الحوار، بل في الأساس أن تصغي وتكون منفتحًا على التفكير من جديد بما تسمع، ومحاولة إدراك الأمور من الجهة الأخرى. الحوار وتبادل المعرفة تختلف عن المقايضة أو شراء غرض ما بمبلغ من المال. المقايضة هي عملية تبادل ليس فيها إضافة، أما الحوار ففيه إثراء وتوسيع للأفق: إذا كان أحدهم، مثلاً، مطلع على شعر المتنبي، وآخر مطلع على شعر محمود درويش، وتبادلا المعرفة

لأصبح كل منهما مطلع على أشعار المتنبي ومحمود درويش. وإذا كان أحدهم مطلع على مقدمة ابن خلدون وآخر مطلع على علم الاجتماع المعاصر، فتتوسع المعرفة الاجتماعية لكليهما. من شأن هذا الحوار أن يجعل الناس تصغي وتعيد النظر بقناعاتها ومواقفها بدل الانغلاق عليها، وهكذا بالتالي يحصل التغيير، ليس بفرض رأي على رأي بالقوة، بل بقناعة صاحب الشأن بأن يراجع مفاهيمه ومواقفه، وإن بقي على رأيه فما الضرر أن يسير كل طرف على طريقه.

التعددية هي قيمة عليا يجب أن نربي الأطفال عليها منذ الصغر كي يقبلوا ويحترموا الطفل الآخر والإنسان الآخر المختلف، ويحترموا التنوع: يحترموا الطويل والقصير، والسمين وال نحيف، والذكي والأقل ذكاء، والرياضي وغير الرياضي، والغني والفقير، والمسلم والمسيحي، وغيرها من الاختلافات التي هي تنوع طبيعي في أي مجتمع. يجب أن نربي الأطفال على أن يدركوا أن هناك أكثر من صواب، ويأخذوا لأنفسهم الحق بممارسة سيادتهم على أنفسهم بحسب صوابهم، وليس على الآخرين، ويعطوا الحق نفسه للآخرين دون إصدار أحكام ودون إقصاء.

حيز التعددية يفتح سيرورة الجدل الديالكتيكي بين كل النقائض من أجل الوصول إلى أطروحات جديدة. هي لا تصطف مع طرف ضد طرف، بل تتيح الجدل بينهما فقط، وهذا هو المطلوب للنهوض بمجتمعنا. يقع على كاهل المثقفين دور مهم في نشر الفكر التعددي وممارسته ونشره، والمبادرة لإقامة منصات حوار متواصلة بين تيارات مختلفة، مثلاً تحت عنوان «فسيفساء أنا وأنت»: بين الفكر الديني والفكر العلماني؛ بين الدين والعلم؛ بين المتمسكين بالتراث والداعين إلى نقده؛ بين المتمسكين بالثوابت (أي ثوابت اجتماعية أو سياسية) والداعين إلى إعادة النظر في الثوابت؛ بين الفكر النسوي والفكر الذكوري؛ بين الفكر السلطوي والفكر الليبرالي. المهم ألا نتعامل مع أي طرح على أنه مقدس وخارج دوائر العقل والجدل.

التعددية تتطلب ألا يكون الحوار جازماً أو قاطعاً، بل يترك حيزاً للاحتمالات وللرأي الآخر، لكي يتأسس التعاون بين الفرقاء على وجود مساحات شاسعة من الاتفاق بينهم، تصل إلى 60%، أو 70%، أو 80%، أو 90%. هذه المساحات يجب أن تشكل القاعدة التي عليها يتم الحوار فيما بينهم، لتذليل مساحات الخلاف أو الجسر بينها.

رفات الفراشات الأولى في مشروع التغيير

نظرًا لكون جوهر هذا الكتاب فكريًا وليس تطبيقيًا، فلن يتسع لشرح برامج تطبيقية مفصلة في المنظومة التربوية وبقية المنظومات، وعليه سأكتفي بتسجيل عناوين معينة لعينة من التدخلات العملية في المنظومة التربوية بشكل خاص، وأخرى لمواضيع يجب إتاحة الحوار حولها في بقية المنظومات. أما رسم خطط تطبيقية شاملة، فيتطلب إقامة طواقم مختصة في التربية والعلوم النفسية والاجتماعية والثقافة عامة، والثقافة الإسلامية خاصة، تصوغ مشاريع توعية ومشاريع تطبيق مستفيدة من العناصر التي تُيسر التغيير من داخل الثقافة العربية والإسلامية.

سأكتفي، هنا، بالإشارة إلى بداية تطبيق مشروع تغيير أنماط التفكير والمواجهة في مجتمعنا، الذي، كما قلنا، هو مشروع ثنائي: فكري وتطبيقي، يبدأ في إدخال الحوار والجدل والتعددية، نظرًا وعمليًا، إلى منظومة التربية الأسرية والمدرسية، لينتقل تأثير هذا المشروع تدريجيًا إلى بقية المنظومات، لتبدأ عربة الثقافة العربية بالخروج من حالة الركود إلى حالة الحركة والتطور.

• **رقة الفراشة الأولى:** إتاحة الحوار والجدل بداخل الثقافة العربية والإسلامية في المنظومة التربوية،

إطار الحوار والتعددية لا يحرم الأفكار القبلية والسلطوية ولا ينزع شرعيتها، بل يبقئها قائمة وفعالة، لكنها تصبح خاضعة للحوار والجدل في إطار التعددية التي تقبل وتتجاوز مع الآخر المختلف. أما البداية، أو رقة الفراشة الأولى، فيمكنها أن تكون بداخل المنظومة التربوية التي تشمل الطلاب والمعلمين والأهل، وذلك بواسطة إدخال برامج توعوية وتطبيقية تضع فيها أنماط التفكير المعيقة في اختبار الجدوى، وتخضعها للجدل مع أطروحات بديلة من داخل الثقافة العربية والإسلامية.

في هذا المضمار، يوجد دور مركزي لوزارات الثقافة والتربية والتعليم وللمثقفين ولأناس طلائعيين يجرؤون على الحوار البناء والمبادرة إلى خطوات عملية في سلوكهم ونهجهم، ليكون بداية لانطلاق التغيير الفكري والعملية.

• **رفات فراشات أخريات:** إتاحة الحوار والجدل والصراع في المنظومات الأخرى

بالموازاة مع تكثيف التدخل في المنظومة التربوية، الأسرية والمدرسية، لا بد من مواصلة الحوار الثقافي العام الهادئ والبناء من خلال النشر المكتوب والمسموع

والمرئي وجميع وسائل التواصل والإعلام والمحاضرات والندوات والمؤتمرات، من أجل التأثير في المنظومات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية. هذا التأثير الذي يكون من خلال العمل على الوعي وطرح أفكار جديدة للتداول (هيجل). هذا يتطلب إتاحة الحريات السياسية لنشاط الأحزاب والنقابات من أجل تعبئة الجماهير للتأثير على الواقع السياسي والاقتصادي في مجتمعنا (ماركس). التحرر الثقافي والتحرر السياسي هما سيورتان في علاقة جدلية فيما بينهما، فلا يمكن للواحدة أن تتحرك بمعزل عن الأخرى.



خاتمة

مقومات الشعوب العربية وإمكاناتها كبيرة جداً، فهي تملك نحو 57% من احتياطي النفط في العالم، ولديها الكثير من الموارد الزراعية والسمكية والأثرية والسياحية والموارد البشرية وغيرها من المقومات التي تمكنها من أن تكون في مقدمة الشعوب المتطورة. مقومات العقل العربي، كذلك، لا تقل عن مقومات عقول بقية شعوب العالم. خلال التاريخ وحتى يومنا هذا، ظهرت عقول عربية نابغة لا تقل نبوغاً عن عقول علماء وفلاسفة بقية الشعوب. المشكلة الأساس تكمن في أداء هذا العقل الذي وقع تحت حصار الموروث الثقافي والديني، واكتفى بالحفظ والنقل، وارتدع عن التفكير والنقد والتجديد والإبداع، خشية عواقب الإقصاء والتخوين والتكفير. من جهة أخرى، استغلت قوى الاستعمار الأجنبية، على مدى قرون، هذا الحصار وكرسته وعمقته، بل وقاومت، بالتعاون مع الأنظمة السياسية العربية المستفيدة، أي نهضة فكرية أو قومية عربية تعمل على الخروج من هذا الجمود الثقافي، كي تواصل السيطرة على مقدرات الشعوب العربية.

العقل العربي واقع في حصار ثنائي بين الموروث الثقافي والديني، وبين القوى الأجنبية الخارجية المتحالفة مع القوى السياسية الداخلية. التحرر من الأنظمة السياسية القائمة ومن الحصار الأجنبي منوط بتحرر العقل العربي من حصاره الثقافي، والعكس صحيح، وهذه مسؤولية ذاتية تقع على عاتقنا، نحن العرب. نستطيع القيام بهذه المهمة التاريخية إذا توقفنا عن عزو واقعها إلى العوامل الخارجية، وندرك أهمية تحرير العقل وإطلاق طاقاته من جهة، والقيام بنضال سياسي تحرري من جهة أخرى. لا يمكن تحقيق التحرر السياسي دون تحرير العقل. هكذا تبدأ سيرورة تحرر سياسي، ونهضة فكرية وثقافية وعلمية عربية تقودنا نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية بالغرب.

لا بد من فسخ المجال للعقل العربي أن يفكر ويطلق طاقاته، وهذا يتطلب ثقافة تقبل وتُجادل الرأي الآخر ولا تجرّمه، بل تحاوره في مناخ من التعددية الذي لا ينفي الموروث الثقافي من جهة، ولا ينفي الأفكار الجديدة من جهة أخرى. هكذا تتطور الثقافات في إطار الجدل والحوار بين النقائض الفكرية والمادية. هذا ليس طرحاً فلسفياً فحسب، بل هو طرح عملي ويمكن التحقق من صحته ورؤية نتائجه من خلال التجربة. لنأخذ هذا الكتاب مثلاً: لقد بدأ الكتاب كأطروحة معينة قبل أشهر، وحين عرضت هذه الأطروحة الأولية على زملاء ومحكمين لديهم أطروحات أخرى مغايرة أو مضادة، ودار جدل فيما بيننا في إطار احترام الرأي الآخر، قمت بحذف بعض الأفكار وتأكيد أفكار أخرى، وتوسيع وإضافة أفكار جديدة، وإعادة صياغة بعض الأفكار وتوضيح معانيها ومدلولاتها، إلى أن

تطورت الأطروحة الأولية خلال بضعة أشهر إلى أطروحة جديدة مختلفة وأكثر نضجًا وتماسكًا. فلولا الجدل الذي جرى مع زملاء ومحكمين، لبقيت الأطروحة الأولى محاصرة في موروثي الفكري والثقافي الشخصي ولم تتطور. أطروحة الكتاب المطورة هذه هي ليست آخر الأطروحات، بل هي أطروحة ستواصل تفاعلها مع أطروحات وآراء القراء والنقاد والباحثين، لمواصلة الإسهام في تطوير الأفكار الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا.

ليت هذا الكتاب الفكري يدفع الباحثين والخبراء في المجالات المختلفة، والمسؤولين والقيادات الاجتماعية والسياسية، إلى العمل، كل في موقعه، وفي طواقم مهنية متخصصة، لوضع إستراتيجيات وبرامج تطبيقية تحرك الحوار والجدل والتعددية في منظومات مجتمعنا المختلفة.



قائمة المصادر

المصادر العربية

- أدونيس (1973) الثابت والمتحول (4 أجزاء). بيروت: الساقى.
- أدونيس (2009). الكتاب الخطاب الحجاب. بيروت: دار الآداب.
- أدونيس (2 أكتوبر 2014) تغريدة أرجوكم أن تخطئوا، منصة ثقافات. <https://thaqafat.com/2014/24323/10/com/2014>
- أركون، محمد (1986). تاريخية الفكر العربي الإسلامي. ترجمة: هاشم صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- الجابري محمد عابد (1984). تكوين العقل العربي. بيروت: دار الطليعة.
- الجابري محمد عابد (1986). بنية العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري محمد عابد (1991). العقل السياسي العربي. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- السورطي، يزيد عيسى (2009). السلطوية في التربية العربية. سلسلة عالم المعرفة: المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت.
- العظم، صادق جلال (2019). النقد الذاتي بعد الهزيمة. الشارقة: ممدوح عدوان للنشر والتوزيع.
- بوراس، ميلود (2021). «دور الأمثال الشعبية في صناعة السلوك الاجتماعي وتوجيهه». مجلة التحبير، مجلد 3 العدد 4، ص: 59-72.
- بركات، حليم (1985). المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز الوحدة العربية.
- بركات، حليم (1993). المجتمع العربي في القرن العشرين. كاليفورنيا: جامعة كاليفورنيا.
- بن نبي، مالك (1987). شروط النهضة. الجزائر: دار الفكر.
- بن نبي، مالك (1988). الصراع الفكري في البلاد المستعمرة. الجزائر: دار الفكر.
- دويري، مروان (1997). الشخصية، الثقافة، والمجتمع العربي. عرابة: مطبعة النور

الحديثة.

- دويري، مروان (2022/10/19). «عامل الخوف والشعور بالذنب في العقل والسياسة الإسرائيليّين». الحوار المتمدن، العدد 7406.
- حجازي، مصطفى (2016). التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. الرياض: المركز الثقافي العربي.
- حنفي، حسن (1980). التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم. القاهرة: مؤسسة الهنداوي.
- عمارة، محمد (1991). معالم المنهج الإسلامي. القاهرة: دار الشروق.
- غبسون، نايجل (2013). فانون: المخيلة بعد-الكولونيالية. ترجمة: خالد عايد أبو هديب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غصيب، هشام (1993). هل هناك عقل عربي؟ قراءة نقدية لمشروع محمد عابد الجابري. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- غليون، برهان (2003). المحنة العربية: الدولة ضد الأمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غليون، برهان (2012). اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. الرياض: المركز الثقافي العربي.
- سعيد، إدوارد (2006). المثقف والسلطة. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع.
- شرابي، هشام (1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- طرابيشي، جورج (1991) المثقفون العرب والتراث: التحليل النفسي لعصاب جماعي. لندن: رياض الريس للنشر.
- طرابيشي، جورج (2006). هرطقات: عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة والممانعة العربية. بيروت: دار الساقى.
- طرابيشي، جورج (2 تموز 2008). «العلمانية مطلب إسلامي». إسلام أونلاين.
- فانون، فرانس (1961\2004). معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي وجمال الأتاسي، دار الفارابي ومنشورات أنيب.
- فتال هند، السكري رفيق (1988). تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر. طرابلس لبنان: جروس برس.

- زريق، رائف (2019). «إدوارد سعيد ودور المثقف». مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 118. <https://www.palestine-studies.org/ar/node/234499>
- زيادة، معن (1987). معلم على طريق تحديث الفكر العربي. الكويت: عالم المعرفة.
- يونس، صادر (1991). بناء المجال العربي: مؤسسات العلم والعمل. سلسلة دراسات المجال العربي. بيروت: معهد الإنماء.

المصادر الإنجليزية

- Adler, A. (1998). Understanding human nature. Center City, MN: Hazelden. (Original work published 1927.)
- Adler, A. (1936). On the Interpretation of Dreams, The International Journal of Individual Psychology, Vol 2, No.1, pages 3-16.
- Bandura, A. (1973). Aggression: A social learning analysis. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Barakat, H. (1993). The Arab world: Society, culture, and state. Berkeley: University of California Press.
- Barker, R., Dembo, T., & Lewin, K. (1941). Frustration and aggression: An experiment with young children. University of Iowa Studies in Child Welfare.
- Bateson, G. (1972). Steps to an ecology of mind. Jason Aronson Press, London.
- Bronfenbrenner, G. (1979). The ecology of human development: Experiments by nature and design. Harvard University Press, Boston.
- Dwairy, M. (2004). Parenting styles and psychological adjustment of Arab adolescents. Transcultural Psychiatry. 41(2), 233-252.
- Dwairy, M. (2005). Problem-solving conversation with children. Intervention in School and Clinic. 40(3), 144-150.
- Dwairy, M. (2015). From psychoanalysis to culture-analysis, Palgrave press, London.
- Dwairy, M., Achoui, M., Abouserie, R., & Farah, A. (2006). Adolescent-family connectedness among Arabs: A second cross-regional research study. Journal of Cross-Cultural Psychology, 37(3), 248-261.

- Dwairy, M., Achoui, M. (2010). Adolescents-family connectedness: A first cross-cultural research study on parenting, culture, and psychological adjustment of children. *Journal of Child and Family Studies*, 19(1), 8-15. or DOI 10.1007/s10826-009-9335-1
- Dwairy, M., Achoui, M. (2010). Parental control: A second cross-cultural research study on parenting, culture, and psychological adjustment of children. *Journal of Child and Family Studies*, 19(1), 16-22. or DOI 10.1007/s10826-009-9334-2
- Dwairy, M., Achoui, M., Abouserie, R., & Farah A. (2006). Parenting styles, individuation, and mental health of Arab adolescents: A third cross-regional research study. *Journal of Cross-Cultural Psychology*, 37(3), 262-272.
- Festinger, L. (1957). *A Theory of Cognitive Dissonance*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Foucault, M. (1980). *Language, counter-memory, practice: Selected essays and interviews*
- Cornell University Press.
- Freud, S. (1964). An outline of psychoanalysis. In J. Strachey (Ed. And Trans.), *The standard edition of the complete psychological works of Sigmund Freud* (Vol. 23). London: Hogarth. (Original work published 1940).
- Freud, S. (1953–1974). *The Standard Edition of the Complete Psychological Works of Sigmund Freud*, 24 vols., edited by James Strachey, et al. [referred to as SE]. London: Hogarth Press and the Institute of Psycho-Analysis.
- Fromm, E. (1965). *Escape from Freedom*. New York: Henry Holt and Company.
- Fromm, E. (1976). *To have or to be?* New York: Harper & Row.
- Huntington, S. (1996). *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York, Simon & Schuster, ISBN 0-684-84441-9
- Ibrahim, C., & Dwairy, M. (2016). Identification of Arab males and females with oppressive patriarchal practices, *The Arab Journal of Psychiatry*, 27(2). 105-116.
- Jung, C. G. (1953). *Collected works*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Kagitcibasi, C. (1996). The autonomous-relational self: A new synthesis. *European Psychologist*, 1(3), 180-186.

- Phinney, J. S., & Rotheram, M. J. (1987). *Children's ethnic socialization: Pluralism and development*. Newbury Park, California: Sage.
- Rogers, C. R. (1961). *On becoming a person*. Boston: Houghton Mifflin.
- Rohner, R. P., Khaleque, A., & Cournoyer, D. E. (2005). Parental acceptance-rejection theory, methods, evidence, and implications. Retrieved January 27, 2005, from <http://vm.uconn.edu/~rohner>
- Said, Edward W. (1978). *Orientalism*. New York : Vintage Books
- Sutherland, J. D. (!980). The British Object Relations Theorists: Balint, Winnicott, Fairbairn, Guntrip, *Journal of American Psychoanalytic Association*. Vol 28, issue 4. 829-851.